ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2025

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات

استشراف مصري
لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2025

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

رقم الإيداع: 32800 - 2024

الترقيم الدولي: 978-977-9694-03-0

المحتويات

الافتتاحيـــة

توقعات 2025.. عالم ترامب ومأزق الإقليم وتوازن مصر

01
قضايـــا مصريـــة

التطوير السياسي
الاقتصـــاد المصري
السياسة الخارجية

02
قضايـــا إقليميـــة

حرب إسرائيل على غزة
ســـــــــــــــوريا
إيـــــــــــــــران
الجوار الجنوبي لمصر (السودان، الصومال، إثيوبيا)

03
قضايـــا الأمـــن

سبـــاق التســـلح
تنظيمات الإرهاب
الأمـــن البحـــري

المركـز المـصـري
للفكـر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خـــالـــــد عكاشـــــة

نائب المدير العام
اللواء. محمد إبراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
د. خالد حنفي علي

منسق عام
مـــي سعيـــد

الإشراف اللوجيستي
رامـــي رشـــدي

إخراج فني
أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

04
قضايـــا عالميـــة

اتجاهـــات إدارة ترامـــب
الحرب الروسية-الأوكرانية
السياســـات الصينيـــة
الاتجاهـــات التكنولوجيـة

05
قضايـــا الاقتصـــاد

الاقتصاد العالمي
أســواق الطاقـــة

06
فريـــق العمـــل

الهيئة الاستشارية
الخبراء المشاركون
باحثـــو المـــركـز

مكتبـــة
المركـز المصري
للفكـر والدراسات الاستراتيجية

توقعـات 2025

استشـــراف مصـــري
لأبرز قضايا الإقليـم والعالم

الافتتاحيـــــة

توقعات 2025..
عالم ترامب ومأزق الإقليم وتوازن مصر

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"التوقعـــــــات" هـي نمـط مـن أنمـاط التنبـؤ بالمسـتقبل، لكنهـا بالتأكيـد ليسـت محاولـة لاستكشـاف الغيـب، بـل عمليـة تبـدأ مـن الأحـداث والوقائـع التـي جـرت خلال العـام المنصـرم لتحويلهـا إلـى توجهـات، وبعـد ذلـك يجـري توقّـع مـا سـوف تئـول إليـه، بعـد أن يدخـل عليهـا الزمـن ومـا سـوف يسـتجد مـن متغيـرات. جـرى ذلـك، خلال الأعـوام الماضيـة، فـي إصـدار "توقعـات"، حيـث قـام المركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية بهـذا الواجـب، مـن خلال التعامـل مـع التحديـات الخارجيـة والداخليـة التـي تشـكلت فيهـا الفـرص والمخاطـر التـي تواجههـا الدولـة المصريـة فـي الدوائـر المختلفـة.

علـى صعيـد الدائـرة الدوليـة، تجـري عمليـة مراقبـة التوازنـات الدوليـة مـا بيـن القـوى الكبـرى، وهـي فـي هـذه المرحلـة التنافـس الأمريكي-الصينـي. أمـا الدائـرة الثانيـة، فهـي الإقليميـة التـي تخـص الجـوار المباشـر للحـدود المصريـة، حيـث كان التحـدي الرئيسـي هـو نتائـج مـا سـمي "الربيـع العربـي" مـن تفتيـت لـدول الجـوار العربيـة، وهـو خلـل اسـتغلته الـدول الإقليميـة، كإسـرائيل وإيـران وتركيـا وإثيوبيـا، ممـا نجـم عنـه حـدود سـاخنة ومهـددة فـي حالـة انـفلات الأمـور، أو تهديـد مصـادر الميـاه المصريـة. الدائـرة الثالثـة هـي الداخـل المصـري الـذي يكمـن فيـه بنـاء عناصـر القـوة المصريـة بالانتقـال مـن النهـر إلـى البحـر، ومـن إدارة الفقـر إلـى الثـروة مـن خلال اسـتكمال المشـروع الوطنـي المصـري، وتنفيـذ "رؤيـة مصـر 2030".

عودة ترامب بداية عصر جديد

أثر عاملان في النظام الدولي خلال العام 2024؛ أولهما، الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جاءت بالرئيس الأسبق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. ثانيهما، أن الحرب الأوكرانية تغيرت مسيرتها لصالح روسيا. لا يغني هذا عن وجود عوامل أخرى سيكون لها تأثيرها على العام 2025، حيث الاتجاه إلى اليمين في أوروبا، واستمرار الصين في توطيد أقدامها على الساحة العالمية اقتصاديًا وتكنولوجيًا، ومحاولات الدول المتوسطة (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، المملكة العربية السعودية، تركيا) لكي تجد لنفسها مكانًا داخل القيادة العالمية، من خلال ترتيبات متعددة الأقطاب.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، فقد كانت ممتلئة بالمفاجآت؛ أولها، تنازل الرئيس جوزيف بايدن عن الترشح. وثانيها، أن المرشح الديمقراطي بات نائب الرئيس كامالا هاريس. وثالثها، أن انتصار ترامب كان كاسحًا، حيث فاز بأغلبية المجمع الانتخابي، والأغلبية الشعبية، وحمل معه الحزب الجمهوري إلى الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، مضافًا إلى الأغلبية المحافظة في المحكمة الدستورية العليا. كل ذلك يُعطي للرئيس الجديد قدرات فائقة على التغيير، بدأت بتغيير الموقف القضائي لترامب، حيث إسقاط الاتهامات الموجهة إليه، وتأجيل الأحكام التي كانت متوقعة بشأنه. ولذا، من المرجح في العام القادم أن يُسقط المدعي العام الأمريكي كل التهم الموجهة إليه. يعطي كل ذلك لترامب الفرصة كي يغير الولايات المتحدة أولاً، ويضع بصمات التغيير على النظام الدولي ثانيًا.

قد تكون فترة ترامب الثانية بداية عصر جديد، حيث كانت حملته الانتخابية في الولاية الأولى قائمة على نفي قيادات الحزب الجمهوري، ووضع ليبرالية خصومه من الديمقراطيين، هيلاري كلينتون، في قفص الاتهام. ما كان سائدًا عن ترامب حينها أنه لا يمكن التنبؤ بتصرفاته في المعركة الانتخابية الأولى، وظهرت كلها خلال حكمه من أول تشكيلة الفريق الانتقالي للسلطة، إلى أن خرج من البيت الأبيض دون أن يصافح رئيسًا أو يسلم سلطة، وقبل أيام من الخروج اشتعل العنف في مبنى الكونجرس. ومن العجب أن ترامب عاد مرة أخرى مختلفًا في الولاية الثانية له، ولديه القدرة على تكوين طاقم انتقالي فعال. لكن الجديد في الأمر أنه اختار، واتخذ القرار، ومن أتى بهم يتلاءمون تمامًا مع فكره، ولهم ولاء في شخصه.

على كثرة الفوضى وعدم القدرة على التنبؤ بسلوكيات ترامب في الولاية الأولى، فإن الولاية الثانية مشهدها الأول لدى كثيرين من الكتاب الأمريكيين مثل فرانسيس فوكوياما وستيفن والت هو إشهار موت سيطرة الليبرالية الأمريكية على الحياة والمجتمع والدولة. تكسرت أقداس كثيرة وقع في مقدمتها سقوط المرأة "كامالا هاريس" في امتحان الرئاسة، وإذا كانت ملونة فإن أيام أوباما قد ولّت، ولا توجد حاجة إلى إظهار الاحترام لهذه الفئات كبشر، لأنهم في النظرة "الترامبية" مجرد أدوار ووظائف وعمل، لكنها ليست قيادة أو زعامة. ترامب لا تعنيه المساواة، فضلاً عن المساواة التي لم يكن يبتغيها في المرأة أو يقبل بها في المتحولين والمثليين.

داخليًا، من المتوقع أن يطبق ترامب خلال عامه الأول من الرئاسة أولويات حملته الانتخابية، حيث **أولاً** يسعى إلى تقليص حجم الحكومة الفيدرالية بما مقداره الثلث، ولهذا يُنشئ إدارة الكفاءة الحكومية للقيام بهذه المهمة. **وثانيًا**، يبدأ عملية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الذين يُقدر عددهم بـ11 مليون نسمة. **وثالثًا**، يقلص الدور الفيدرالي في أمور الحماية الاجتماعية، وينقله إلى الولايات. حجم هذه التغييرات الجوهرية لن تقف أمامها عقبات دستورية أو مجالس تشريعية، لكنها سوف تقدم نموذجًا أمريكيًا جديدًا لإدارة السياسة يختلف عن الذي ساد خلال العقود الماضية.

خارجيًا، قد يجد ترامب الفرصة كي يُطبق مبدأ "أمريكا أولاً" تجاه الحلفاء والأعداء، فعندما ينظر إلى خارج الولايات المتحدة لا توجد لديه إلا انتهازية الأوروبيين، وفشل الجنوب السياسي والاقتصادي، وجنوح الآسيويين. ترامب في ذلك يعود اقتصاديًا إلى الميركنتيلية في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما كانت الجمارك والإجراءات الحمائية جزءًا من نظام الفصل مع العالم، وهي لا تنطبق على الأعداء، وإنما على الحلفاء أيضًا. الصين سوف تحظى بقدر ملموس من الحصار الاقتصادي، عبر الجمارك والرسوم، كي تبقى بعيدة

عـن السـوق الأمريكيـة، ولا توجـد غضاضـة فـي فرض الحمايـة إزاء أوروبـا، وحتـى كنـدا والمكسـيك العضويـن فـي السـوق الحـرة لشـمال أمريـكا التـي وقعهـا ترامـب فـي ولايتـه الأولـى.

ترامـب، كمـا كان فـي الولايـة الأولـى، لا يوجـد لديـه تعاطـف مـع أوروبـا، اللهـم إلا تلـك التـي يحكمهـا عناصـر يمينيـة مثـل "أوربـان". هنـا، فـإن أوروبـا ليسـت الاتحـاد الأوروبـي، وإنمـا مجموعـة مـن الـدول التـي حـدث أنهـا واقعـة فـي القـارة الأوروبيـة، حيـث لا توجـد نيـة لـدى ترامـب لأن يتعامـل معهـا موحـدة، وإنمـا فـرادى، ورغـم علمـه بالتعاطـف الشـعبي الأمريكـي مـع حلـف الأطلنطـي فإنـه يـراه عبئًـا تسـرق فيـه القـدرات الأمريكيـة لصالـح دول أسـرفت فـي توزيـع قدراتهـا علـى مـن ليـس لهـم الحـق فيهـا.

بكل المعايير، فإن النظرة الترامبية لأوكرانيا جارحة بكل المعاني، فهو يراها ضحية حماقة توسيع حلف الأطلنطي، والسير في طريق حرب مع إغماض العين عن مخاطرها ونتائجها. هنا، فإنه سوف يسعى لتسوية الأزمة الأوكرانية، مستخدمًا صلاته الشخصية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والاختلال في توازن القوى العسكري لصالح موسكو، في الضغط على كييف كي تقدم تنازلات جغرافية تكفي لتحقيق تسوية بين الطرفين.

ترامـب لا يبـدو مـدركًا لأبعـاد القـوة الصينيـة، ولعلـه يعتقـد أن حرمانهـا مـن التجـارة والسـوق التكنولوجيـة الأمريكيـة فيـه مـن الكفايـة للضغـط علـى خصـم رئيسـي. ومـن الطبيعـي فـي هـذه الحالـة، فإنـه لـن يتشـجع بعلاقـات مـع الصيـن بعضهـا طيـب وتفرضهـا المسـئولية الملقـاة علـى عاتـق واشـنطن وبكيـن فـي قضايـا كونيـة لهـا علاقـة بالاحتبـاس الحـراري وقضايـا البيئـة المتفرعـة عنهـا. فـي العمـوم، فـإن ترامـب يكـره كثيـرًا الدبلوماسـية متعـددة الأطـراف التـي تتعامـل مـع هـذه النوعيـة مـن القضايـا، والمرجـح أنـه لـن يحضـر أيًـا مـن اجتماعاتهـا.

فـي الشـرق الأوسـط، لـن يكـون ترامـب متعجلاً، فهـو يأتـي إلى السـلطة لحظـة اشـتعال إقليمـي، وسـوف يحتـاج وقتًـا حتـى يقـدم مبـادرات متماسـكة، لكنهـا عندمـا تأتـي سـوف تكـون واقعـة فـي مجـال الضغـط بشـدة علـى معسـكر "المقاومـة" (إيـران وحلفائهـا) بالقـوة العسـكرية والسياسـية، وتشـجيع صـورة جديـدة مـن الاتفاقيـات الإبراهيميـة.

الحاجة إلى تجمع إصلاحي عربي

كانـت خاتمـة العـام 2024 هـي انفجـار الأوضـاع السـورية حيـث سـقوط النظـام السـوري وضعـف حلفائـه فـي إيـران والحشـد الشـعبي العراقـي وحـزب اللـه اللبنانـي. مـا بـدا مـن سـخونة الأوضـاع الإقليميـة خلال العـام المنصـرم نفخـت فـي الحـروب الأهليـة، ودفعـت فـي اتجـاه حـرب إقليميـة شـاملة بيـن إسـرائيل وإيـران. الحـروب الأهليـة العربيـة ومآسـيها عكسـت الضعـف الشـديد للهويـة الوطنيـة الضروريـة لتماسـك الدولـة وقدرتهـا علـى تكويـن ودعـم طاقاتهـا، علـى نحـو ظـل جليًـا فـي الحـالات الفلسـطينية واليمنيـة والسـودانية، وبدرجـة أقـل فـي العـراق وليبيـا، حيـث يُبقـي النفـط علـى درجـة مـن المصالـح المشـتركة.

الجميـع فـي منطقتنـا يحتاجـون الكثيـر مـن الأفـكار الإصلاحيـة والتنمويـة بـدلاً مـن طوفـان الأيديولوجيـات الفارغـة، وحقـن مقويـة للهويـة الوطنيـة التـي تـذوب فـي دخـان المعـارك. هنـا، فـإن الحاجـة تشـتد لوجـود تجمـع عربـي إصلاحـي لديـه بعـد نظـر اسـتراتيجي لمعالجـة القضايـا المعقـدة والمركبـة فـي المنطقـة. وفـي حالـة غيابهـا فـإن الواقـع سـوف يبقـى سـاحة متوتـرة وسـاخنة تُبقـي إسـرائيل فـي موقـع القيـادة الإقليميـة، بينمـا تضـع أعبـاء اقتصاديـة جمـة علـى العاتـق المصـري.

مثـل ذلـك الأمـر قـد يكـون واردًا خلال العـام 2025 نتيجـة الضغـوط السـابق ذكرهـا فـي إطـار السـعي نحـو نظـام للأمـن الإقليمـي يمكـن أن يتحقـق مـن خلال شـروط هامـة. أولاً، أن تكـون دول المنطقـة دولاً بحـق بحيـث تكـون سـلطتها مسـئولة عـن إقليمهـا، وهـي التـي تحتكـر اسـتخدام السـلاح، وبيدهـا قـرارات الحـرب والسـلام، وفـي الوقـت نفسـه نـزع الشـرعية عـن جميـع الجماعـات المسـلحة الواقعـة خـارج نطـاق الدولـة الشـرعية. وثانيًـا، أن حـل الدولتيـن للقضيـة الفلسـطينية لـن يتحقـق مـالم توجـد الدولـة الفلسـطينية، ومـا لـم تكـن هنـاك دولـة إسـرائيلية تتصـرف باعتبارهـا جـزءًا مـن المنطقـة ومسـتقبلها ورخائهـا. وثالثًـا، أن مصيـر المنطقـة معلـق باعتناقهـا المسـئولية التاريخيـة عـن مصيرهـا، وليـس القـوى الأجنبيـة التـي تتسـارع نحـو المنطقـة فـي أوقـات أزمـات تنتهـي دائمًـا ببقائهـا كمـا هـي تقطعهـا الحـروب مـن وقـت لآخـر، وتتغلغـل فيهـا الكراهيـة فـي كل الأوقـات. هـذا الطـرف العربـي الآخـر موجـود ويتشـكل، ويوجـد مـن الـدول العربيـة التـي تخلصـت مـن أيديولوجيـات وأفـكار منعزلـة عـن العالـم المعاصـر، وبـدأت تغييـرات هيكليـة فـي أنمـاط تنميتهـا وإقبالهـا علـى الحيـاة.

إعادة التوازن الاقتصادي في مصر

لـم يكـن العـام 2024 عامًـا سـعيدًا لمصـر، حيـث الأوضـاع الإقليميـة مشـتعلة، والأوضـاع المحليـة مصابـة بالتضخـم وارتفـاع الأسـعار. فـي النصـف الثانـي مـن دلـك العـام، فـإن التغييـرات التـي حدثـت فيـه مـن أول التغييـر الـوزاري حتـى التفاعـل الإيجابـي مـع صنـدوق النقـد الدولـي والشـراكة مـع الـدول العربيـة، دفـع فـي اتجـاه إعـادة التـوازن للاقتصـاد المصـري. اسـتكمال ذلـك سـوف يشـغل معظـم العـام 2025 الـذي سـوف يقـوم علـى تشـغيل التغييـر الـذي أحدثتـه القيـادة المصريـة خلال السـنوات العشـر الماضيـة مـع تحقيـق المزيـد مـن المرونـة الاقتصـاد، وتشـجيع الاقتصـاد الخـاص، وهـو مـا ظهـرت تباشـيره مـن تصاعـد الاسـتثمارات العربيـة فـي مصـر.

دعـم هـذا الاتجـاه سـوف يقلـل مـن آلام المرحلـة الانتقاليـة، خاصـة إذا مـا قدمـت مصـر الأفـكار الخاصـة بضـرورة سـيادة "الدولـة الوطنيـة" علـى الإقليـم العربـي، ودفعـت فـي اتجـاه قيـام المنظومـة الإصلاحيـة العربيـة التـي تُعيـد صياغـة الإقليـم العربـي فـي اتجـاه الـسلام والتنميـة والبنـاء.

NTRAL
NK OF
YPT
EGY

01 قضايـــا مصـــرية

فرص سياسية داخلية..
وقيود خارجية متزايدة

- الانتخابات النيابية قد تحفز على تطوير المناخ السياسي
- ترشيد الإصلاح الاقتصادي لمواجهة تداعياته الاجتماعية
- سياقات خارجية تطرح تحديات معقدة أمام الأمن القومي

العـــام 2025 هـــو عـــام مفصلـــي فـي أكثـر مـن مجـال بالنسـبة لمصـر. فخارجيًـا، سـوف تتبلـور فـي هـذا العـام الآثـار الهائلـة للصراعـات المسـلحة التـي شـهدتها المنطقـة، خلال العامين السابقيـن. الأرجـح أن الصراعـات المسـلحة سـتتواصل لبعض الوقت خلال العام الجديد، وأن التوصـل لحلـول نهائيـة تضـع حـدًا لهـذه الصراعـات ليـس فـي المتنـاول قريبًـا. مـع هـذا، فـإن هنـاك قـدرًا أكبـر مـن الاسـتقرار الناتـج عـن إجهـاد الأطـراف، وسـعي إسـرائيل لجنـي ثمـار انتصاراتهـا العسـكرية ضـد أعدائهـا فـي غـزة ولبنـان وسـوريا. أمـا عـن إن كانـت هنـاك جولـة جديـدة مـن الصـراع المباشـر بيـن إيـران وإسـرائيل سـتحدث خلال هـذا العـام، ودور الولايـات المتحـدة فـي هـذه الجولـة المحتملـة، فيظـل موضوعًـا محتـملاً، لكنـه غيـر مؤكـد.

نتائـج الحـروب الإسـرائيلية مـع وصـول الرئيـس دونالـد ترامـب إلـى البيـت الأبيـض سـتخلق آثـارًا وتفـرض تحديـات وأسـئلة صعبـة علـى دول المنطقـة. فالأفـكار المطروحـة قـد تكـون غيـر تقليديـة بالمـرة، وسـيكون مـن الضـروري التفاعـل معهـا بطريقـة مـا، لتجنـب تكلفـة التجاهـل والتسـويف التـي قـد تكـون باهظـة.

اقتصاديًـا، سـيكون علـى مصـر مواصلـة العمـل بجديـة مـن أجـل الخـروج مـن الأزمـة الاقتصاديـة التـي دخلتهـا خلال العامين السـابقين. لـن تنتهـي الأزمـة، وإن كانـت حدتهـا سـوف تتراجـع بسـبب الاسـتجابات الإيجابيـة التـي تـم تبنيهـا. يزيـد مـن صعوبـة التحـدي أن المتغيـرات الجيوسياسـية مـا زالـت تلقـي بالصعـاب فـي طريـق التعافـي الاقتصـادي فـي مصـر، وأن عـددًا مـن الأسـئلة التـي بقيـت معنـا منـذ فتـرة طويلـة سـابقة مـا زالـت مطروحـة. يسـري هـذا بشـكل خـاص علـى الأسـئلة المتعلقـة بأشـكال الدعـم ودور الدولـة فـي الاقتصـاد والمنافسـة العادلـة. إفسـاح المجـال أمـام القطـاع الخـاص، والحـد مـن المعاملـة التفضيليـة التـي تحصـل عليهـا المشـروعات الحكوميـة، بمـا فـي ذلـك سـهولة الوصـول إلـى التمويـل، وتوفيـر احتياجاتهـا مـن العمـلات الأجنبيـة؛ سـتكون قضايـا شـديدة المركزيـة فـي خطـوات الإصلاح الاقتصـادي.

سياسـيًا، فـإن عـام 2025 هـو عـام انتخابـات نيابيـة، يزيـد خلالـه الطلـب علـى متابعـة الحيـاة السياسـية والمشـاركة فيهـا. يمكـن لهـذا أن يكـون عـاملاً إيجابيًـا حـال اتخـاذ إجـراءات تعزيـز للمنـاخ السياسـي، لتدعيمـه مؤسسـيًا وتمثيليًـا. هنـاك مجـالات يمكـن العمـل عليهـا لتحقيـق نتائـج شـديدة الأهميـة. هنـاك أولاً، نظـام انتخابـات مجلـس النـواب، وإمكانيـة الأخـذ بنظـام القائمـة النسـبية لانتخـاب قسـم مـن أعضـاء مجلـس النـواب، بمـا يعـزز المحتـوى الفكـري للعمليـة السياسـية، ويعـزز التنافسـية، بمـا يزيـد مـن جاذبيـة الأحـزاب والمؤسسـات السياسـية، خاصـةً بالنسـبة للفئـات الوُسـطى المدينيـة المتعلمـة.

هنـاك أيضًـا فرصـة لإعـادة تنظيـم الحيـاة الحزبيـة، عبـر ظهـور أحـزاب وائتلافـات جديـدة تسـد ثغـرات فـي المتـاح مـن تنظيمـات وأفـكار ومواقـف. تلـوح أيضًـا فرصـة أخـرى لتشـجيع الأحـزاب الكثيـرة الموجـودة لدينـا للتجمـع فـي كيانـات أكبـر مـن أجـل تعزيـز فاعليتهـا وزيـادة إمكانياتهـا. فالأحـزاب الكثيـرة الموجـودة لدينـا يعانـي أغلبهـا مـن عـدم الفاعليـة، بمـا يسـم الحيـاة السياسـية بالتفتـت والضعـف، ولا يشـجع المواطنيـن علـى أخذهـا بجديـة. أخيـرًا، هنـاك أيضًـا فرصـة لرفـع مسـتوى التنافـس السياسـي فـي العمـل الحزبـي والبرلمانـي عبـر تطويـر طرائـق إدارة الحيـاة الحزبيـة والعمليـة الانتخابيـة.

1 التطوير السياسي

تشهد مصر في هذه الأيام ورشة عمل، تشمل كثيرًا من التفكير والنقاش المتواصل من أجل إعادة صياغة الوضع السياسي بطريقة تتجاوب مع الظروف المتغيرة. يحدث هذا على خلفية وبمناسبة المناسبات السياسية المنتظرة هذا العام. ففي منتصف العام سيتم تنظيم انتخابات مجلس الشيوخ. أما انتخابات مجلس النواب التي تأتي في نهاية العام، فهي الحدث والموسم السياسي الأهم، بسبب التفاعلات السياسية الكثيفة التي ترافق الانتخابات البرلمانية.

بالوصول إلى نهاية الدورة النيابية الحالية، تكون مصر قد استكملت بغير انقطاع دورتين نيابيتين متتاليتين. هذه تجربة سياسية طويلة تمنح شعورًا بالثقة في القدرة على إدارة التحديات التي لا يكف العالم والإقليم عن إلقائها في طريقنا. عشر سنوات من الاستقرار السياسي والعمل النيابي المتصل تقدم لنا خبرة طويلة وغنية مليئة بالدروس. هذا هو ما يدركه الفاعلون السياسيون على اختلاف مواقعهم. هذه الخبرة الطويلة المتصلة تقدم فرصة ثمينة لدراسة الخبرة السياسية المتراكمة، وتتيح الفرصة لتقييم أداء المؤسسات السياسية، والطريقة التي تعمل بها، وعلاقات الترابط فيما بينها؛ في علاقة كل ذلك بمجتمع، مثله مثل أي مجتمع آخر، لا يكف عن التغير في اتجاهات متعددة يستحيل كبحها أو السيطرة عليها.

التغيّر الاجتماعي المستمر يجعل مهمة تطوير المؤسسات السياسية فريضة لا يمكن إسقاطها، والهدف هنا هو تمكين المؤسسات السياسية من التكيف مع التغير الحادث مجتمعيًا، فالقدرة على التكيف تصنع الفارق بين نظام حي متفاعل مع محيطه وبيئته، ونظام جامد راكد يسمح للمتغيرات بأن تسبقه. فقبل عشرة أعوام عندما تم وضع اللبنات الأولى للنظام السياسي ومؤسسات التمثيل السياسي وعلى رأسها المجلس النيابي، وقتها كانت المؤسسات السياسية تعكس بدقة حالة المجتمع وحاجاته، لهذا نجحت مصر في اجتياز عشرة أعوام كانت في كثيرٍ من الوقت صعبةً مليئةً بالتحديات.

الآن بعد عشر سنوات علينا أن نسأل مرة أخرى الأسئلة نفسها التي أجبنا عنها بنجاح قبل عقد من الزمان، والمقصود أسئلة التوافق بين أحوال المجتمع والمؤسسات السياسية من ناحية، واحتياجات المجتمع والدولة والمؤسسات السياسية، من ناحية أخرى. المعيار المستخدم في الإجابة واحد في الحالتين، وهو معيار الاستقرار والتنمية. بهذا المعنى، فإن السؤال المطروح تجري صياغته كالتالي: كيف يمكن تعزيز الاستقرار وتسريع التنمية في ظل تغيرات عميقة تعرض لها المجتمع المصري خلال السنوات العشر الأخيرة؟.

شيوع هذه الطريقة في التفكير بين المشغولين بقضية التطوير السياسي في مصر على اختلاف خلفياتهم، ترشح مصر في عام 2025 لتكون على موعد مع نقلة نوعية في الحالة السياسية. الأهداف الأكثر تحديدًا التي تبدو مستهدفة بعملية التطوير هذه، هي تعزيز الثقة في النظام السياسي ومؤسساته، وتوسيع الطاقة التمثيلية للنظام السياسي لتشمل فئات غير ممثلة بشكل كاف في مؤسسات النظام في الوقت الراهن. فالمستهدف هو تطوير الصورة الذهنية لمؤسسات النظام السياسي لدى المواطنين، والحد من مشاعر الانصراف وعدم الجدوى التي تسربت إلى بعض القطاعات الجماهيرية، وتحويل مؤسسات النظام السياسي إلى مركز جذب وبؤرة اهتمام لدى المواطنين، بحيث يجد المواطن في مؤسسات النظام السياسي ما يلزمه للشعور بأن له صوتًا في تقرير السياسات العامة، وأنه يتمتع بتمثيل كافٍ داخل مؤسسات النظام، وأن العمل داخل هذه المؤسسات هو طريق فعال لتوصيل الصوت والمطالب.

لقد أجادت مؤسسات نظامنا السياسي في السنوات السابقة في الوصول إلى الطبقات الاجتماعية الأقل حظًا، وكان نصيب هؤلاء في المشاركة بالتصويت في الانتخابات المختلفة كبيرًا بشكل ملحوظ. سيتواصل الاهتمام بتشجيع الفئات الأقل حظًا على التصويت، بل وسيتم إضافة المزيد من المحفزات في هذا المجال، وأيضًا سيتم

العمل لكسب مشاركة الطبقات الوسطى من أهل المدن الأعلى تعليمًا والأوفر ثروة، من أجل توسيع قاعدة النظام السياسي بين الطبقات الوسطى، الأمر الذي يستلزم تطوير الخطاب السياسي والأطر المؤسسية بما يلائم ذائقة وثقافة هذه الطبقات.

زيادة الطاقة التمثيلية

هناك عدة مجالات للتطوير السياسي المرجح حدوثه. يتعلق أولها، بطريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب. فالمرجح هو تخصيص نسبة، وإن لم تكن حاكمة، من مقاعد مجلس النواب لكي يتم شغلها عن طريق القائمة النسبية، بينما يتم شغل باقي المقاعد عبر نظامي القائمة المطلقة والانتخابات الفردية المعمول بهما الآن. الزيادة المرجحة لعدد مقاعد مجلس النواب تجعل إضافة الانتخابات بالقائمة النسبية ممكنًا دون إحداث ارتباكات كبرى في نظام احتساب وتوزيع المقاعد على الفئات المتمتعة بميزات وحماية دستورية خاصة من حيث تمثيلها في الهيئات النيابية.

تطبيق نظام القوائم النسبية على نطاق ضيق، على الأقل في البداية، لا يعرض مؤسسات التمثيل والنظام السياسي لأشكال من عدم الاستقرار المفاجئ، في الوقت نفسه فإنه يتناسب بشكل كافٍ مع درجة تطور الحياة الحزبية ومكوناتها الأيديولوجية والفكرية. وبغض النظر عن عدد المقاعد التي يتم شغلها بطريقة القائمة النسبية، فإن المحتوى الفكري والأيديولوجي والسياساتي الذي يُضاف إلى التفاعلات الانتخابية يمكن له أن يُعزز محتوى العملية الانتخابية بشكل عام.

الفلسفة الموجهة للتطور في هذا الاتجاه هي ظهور الحاجة لملء المساحات الأيديولوجية والفكرية والسياسية الشاغرة في المجال العام بأفكار بناءة متوافقة، وزيادة المحتوى الفكري ومحتوى السياسات في النقاش العام والعمل الحزبي والبرلماني. فقد أظهرت تغيرات السنوات الأخيرة ظهور فجوة عرض في هذا المجال. كما بينت خبرة الحوار الوطني تعطش المجتمع لمنصات تُدير وتطرح حوارات ذات محتوى متقدم، متجاوز للطروحات الدعائية، ومتحررة من أساليب المكايدة السياسية والتربص التي تتسبب في إضعاف النظم التعددية.

تفعيل البنية الحزبية

أيضًا فإن النظام الحزبي يمكن أن يشهد تطورات مهمة في أكثر من اتجاه. فمن ناحية، هناك فرصة لظهور أحزاب سياسية وائتلافات جديدة في فئتي الموالاة والمعارضة، بغرض إتاحة الفرصة للتعبير عن مصالح واتجاهات إضافية. من المهم أن يترافق ظهور الأحزاب الجديدة مع زيادة الطبيعة التنافسية للعملية الانتخابية، من أجل تحفيز الأحزاب والمرشحين على الاجتهاد لأقصى طاقة في التواصل مع الناخبين، ولتجنب أساليب التواكل والاعتمادية التي تصيب الأحزاب والفاعلين السياسيين بالكسل السياسي عندما يزيد نصيب الإدارة والتفاهمات في تقرير نتائج الانتخابات.

وبينما سيؤدي زيادة التنافس السياسي إلى زيادة جاذبية الحياة والمؤسسات السياسية، ويدفع قطاعات أكثر من الجمهور إلى أخذها بجدية متزايدة، فإنه لا يؤدي إلى تضييق القاعدة البرلمانية للموالاة، ولا يهدد بتوليد عدم الاستقرار؛ على العكس فإن زيادة جاذبية المؤسسات السياسية كفيل بتعزيز الشرعية وزيادة المشاركة.

وفي إطار العمل على تطوير البنية الحزبية، والعمل على تقوية الأحزاب السياسية وجعلها أكثر فاعلية، فمن المرجح أن تكثر خلال هذا العام المطالبات باختزال العدد الكبير من الأحزاب السياسية الموجود لدينا، وتشجيع تجمعها على أسس أيديولوجية وسياسية، بحيث يصبح وضوح الخريطة الحزبية، والدرجة المناسبة من التطابق بين الخرائط الفكرية والخرائط التنظيمية، دليل جدية وعامل جذب للنشاط الحزبي. المهم في هذا المجال هو ألا تنتج محاولة تجميع ودمج الأحزاب كيانات غير منسجمة، فيها من الصراعات الداخلية ما يعرقل العمل الحزبي.

العام 2025 هو عام انتخابات، وموسم الانتخابات هو موسم سياسي بامتياز، يظهر فيه المواطنون استعدادًا أكبر للتفكير والاهتمام بالشأن السياسي. سيكون رائعًا جدًا أن ننجح في توظيف هذه الفرصة من أجل تطوير نظامنا السياسي في الاتجاهات التي تبين المؤشرات تبلورها بدرجة مناسبة. على العكس من ذلك فإن عدم الاستفادة من هذه الفرصة قد يتسبب في زيادة الانصراف وعدم الثقة.

2 الاقتصـــاد المصـــري

إذا كانـت الأعـوام القليلـة الماضيـة قـد شـهدت تحـوّلات وانتقـالات اقتصاديـة كبـرى، فـإن العـام 2025 هـو الـذي يتوقـع أن يرسـم مسـارًا طويـل الأجـل لتلـك التحـوّلات. فهـو العـام الـذي يتسـلم فيـه ترامـب الحكـم مـن جديـد ملقيًـا بـظلال كثيفـة علـى وتيـرة التيسـير النقـدي وسياسـة الحمائيـة التجاريـة فـي الولايـات المتحـدة، والتـي تؤثـر علـى قـوة الـدولار، ومـن ثـم حجـم وأعبـاء الديـون الخارجيـة للـدول متوسـطة ومنخفضـة الدخـل (ومنهـا مصـر). كمـا يؤثـر علـى تكهنـات عمليـة السـلام فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، ومـا يرتبـط بهـا مـن وفـورات تتأثـر بهـا تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي وعائـدات قنـاة السـويس والسـياحة، بـل وتحـويلات العامليـن فـي الخـارج، خاصـة إذا ظهـر سـعر (أو أسـعار متعـددة) لصـرف الـدولار فـي السـوق الموازيـة، مـع تعـذّر تحـرّك الجنيـه المصـري بالمرونـة الكافيـة لمـا تمـرره مـن آثـار تضخميـة عنيفـة.

العام الجديد يشـهد أيضًا قـوة اسـتثنائية للعمـلات المشـفّرة والرقميـة المدعومـة مـن الرئيـس الأمريكـي الجديـد وإدارتـه، ونكوصًـا محتـملاً عـن جهـود التصـدي لتغيـر المنـاخ ودعـم تحـوّل الطاقـة، وحروبًـا تجاريـة أكثـر شراسـة مـن تلـك التـي شـهدها العالـم فـي العـام 2018. العـام الجديـد هـو عـام يدفـع فـي اتجـاه التراجـع عـن العولمـة وزيـادة صدمـات جانـب العـرض المشـفوعة بارتفـاع التكاليـف ونـدرة عوامـل الإنتـاج، وسـيطرة كبيـرة لوسـائط الـذكاء الاصطناعـي.

علـى المسـتوى الإقليمـي، تعقّـد المشـهد بشـكل متزايـد مـع سـقوط نظـام بشـار الأسـد فـي سـوريا، وتراجـع الـدور الإيرانـي فـي المنطقـة لصالـح كلٍّ مـن تركيـا وإسـرائيل وعـدد مـن دول الخليـج العربـي، ومـن غيـر المحتمـل أن تحصـل مصـر علـى مـا يُسـمّى بالإيجـار الجيوسياسـي geopolitical rent للتداعيـات الأخيـرة، والـذي عـادة مـا يتمثّـل فـي مسـاعدات أو قـروض ومنـح وودائـع للتخفيـف مـن أثـر المخاطـر والأزمـات الجيوسياسـية. التوقّـع الأخيـر يسـتند إلـى الدعايـة التـي رددتهـا مؤسسـات التمويـل الدوليـة، والتـي مفادهـا أن مصـر قـد اسـتفادت بالفعـل مـن هـذا الإيجـار فـي اتفاقهـا الممـدد مـع الصنـدوق، والـذي تـم تعديلـه ليرتفـع مـن 3 مليـارات دولار إلـى 8 مليـارات دولار يتـم صرفهـا لمصـر قبـل نهايـة عـام 2026. غيـر أن التخفيـض الحـاد والمتتالـي فـي قيمـة العملـة الوطنيـة فـي إطـار الالتـزام بهـذا الاتفـاق، يشـكك فـي اسـتفادة حقيقيـة لمصـر مـن هـذا الدعـم المزعـوم، سـيما وأن فاتـورة الإصلاح باتـت عاليـة التكاليـف.

بين التضخم والتعافي

تدخـل مصـر العـام الجديـد بمعـدلات تضخـم مرتفعـة (26.5%) لـم تتمكّـن مـن تخفيضهـا بدعـم مـن أثـر الأسـاس (تاريـخ المقارنـة فـي العـام الماضـي) وذلـك بسـبب الصدمـات التضخميـة التـي أحدثهـا رفـع أسـعار المحروقـات والكهربـاء فـي سـياق الالتـزام بالتخلّـص التدريجـي ممـا يعـرف بدعـم الطاقـة. كمـا أن اسـتمرار معـدلات التضخـم فـي الارتفـاع مشـفوع أيضًـا بتوقعـات سـلبية بخصـوص قيمـة الجنيـه، الـذي لا بـد مـن دعمـه بصـورة مسـتدامة مـن خـلال عمليـة إنتاجيـة وتصديريـة، فضلاً عـن المضيّ بخطـوات جـادة فـي طريـق الإصلاح الهيكلـي الـذي يعـزز تخـارج الدولـة مـن النشـاط الاقتصـادي، والإصلاح المؤسسـي، وتعديـل خطـط إنجـاز المشـروعات الكبـرى ذات العائـد المؤجـل (بالعملـة الوطنيـة) والإنفـاق الاسـتثماري العاجـل (بالعملـة الصعبـة).

التضخـم اللـزج sticky inflation يؤثـر سـلبًا علـى مسـتويات المعيشـة والأمـن الاقتصـادي ومعـدلات الفقـر، ويخلـق مقاومـة لبرنامـج الإصلاح، ويفـرض علـى السـلطة النقديـة الاسـتمرار فـي تبنـي معـدلات فائـدة مرتفعـة، تتسـبب فـي تحميـل الموازنـة العامـة بأعبـاء خدمـة ديـن أكبـر، وتحميـل الاسـتثمار بتكاليـف إضافيـة لقيمـة رأس المـال، ممـا يؤثـر سـلبًا علـى توقعـات النمـو.

ووفقًـا للبنـك الدولـي، مـن المتوقـع أن يبـدأ النمـو الاقتصـادي فـي مصـر رحلـة التعافـي التدريجـي، مـن نحـو 2.5% فـي العـام المالـي 2023/ 2024، إلـى 3.5% و4.2% فـي العامـين الماليـين التاليـين 2025 و2026 علـى التوالـي، مدفوعًـا بتأثيـرات فتـرة الأسـاس

المواتية، فضلاً عن الاستثمارات، ولا سيما تلك الممولة من اتفاق رأس الحكمة. ومن المتوقع أن يتسع عجز الموازنة من 3.6% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2024، إلى 7.0% من إجمالي الناتج المحلي في العام المالي 2025، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع خدمة الدين، وتلاشي أثر صفقة رأس الحكمة. ولا تزال متطلبات التمويل الخارجي جوهرية، مع استحقاق الديون الخارجية وسداد متأخرات شركات النفط الدولية. علاوةً على ذلك، قد يفرض العجز المتزايد في الحساب الجاري ضغوطًا على موارد العملة الأجنبية، خاصة إذا استمر الصراع في الشرق الأوسط في إلقاء ظلاله على الاقتصاد.

ترشيد الإصلاح الاقتصادي

يشهد العام الجديد محاولات حكومية مصرية لإعادة توجيه وترشيد برنامج الإصلاح الاقتصادي للحد من التداعيات السلبية لسياسات التثبيت على المواطن العادي، وهو ما عكسته تصريحات حكومية، والبيان الصحفي لصندوق النقد الدولي الذي جاء في أعقاب زيارة لفريق الخبراء المعني بالمراجعة الرابعة لبرنامج التسهيل الممدد الموقّع في ديسمبر 2022، والتي تطرقت أيضًا إلى مشاورات المادة الرابعة. لم تصل البعثة إلى اتفاقٍ على مستوى الخبراء على الرغم من ختام الزيارة، ولكن المسائل العالقة في الاتفاق يبدو أنها تنحصر في الأجل الزمني لحجم الإنجاز، الذي يتعين على الجانب المصري الالتزام به فيما يخص عددًا من السياسات النقدية والمالية التي يتحمّلها المواطن بشكل أساسي.

لكن يجبُ أن تتطرّق المفاوضات مع الصندوق إلى ضرورة إعادة تعريف مفهوم الدعم الذي يختلط في كثيرٍ من الأحيان مع مفهوم عدم الكفاءة في الإنتاج نظرًا لوضع السوق. فإذا كان تحرير أسعار الطاقة -مثلاً- ضرورة تفرضها اعتبارات معالجة عجز الموازنة، فإن تحرير أسواق الطاقة سوف يأتي بوفورات إيجابية من شأنها الحد من رفع أسعار المنتجات، ولذا فمن غير المتوقع أن يرتكز برنامج الإصلاح على سرعة تحرير الأسعار دون التحرّك في اتجاه تحرير الأسواق بغية رفع كفاءة الإنتاج. تدنّي كفاءة الإنتاج نتيجة غياب المنافسة يؤدي إلى تحميل المستهلك بكافة فواتير ارتفاع التكاليف، وعدم القدرة على التخلّص مما يسمّى دعم الطاقة إلى الأبد!

كذلك يجب أن ينطلق الاتفاق مع الصندوق من مسلّمات بديهية، تأخذ في الاعتبار متابعة أثر تلك السياسات على معدلات الفقر في مصر، وحالة الأمن الاقتصادي وفي مقدمتها الأمن الغذائي لمختلف الفئات. كما أن الحديث عن شبكة الأمان الاجتماعية الذي تغص به تقارير الصندوق، يجب أن يكون مدعومًا ببدائل واقعية لتمويل تلك الشبكات في ظل تصاعد وتشابك الأزمات والتحديات العالمية والإقليمية.

وتسعى مصر إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء إصلاحات هيكلية، مدعومة بالتسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي، واتفاق الاستثمار الإماراتي الواسع النطاق في رأس الحكمة، والتمويل المقدم من شركاء التنمية، بما في ذلك البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية وتعديل سعر الصرف في مارس 2024، اللذين ساعدا على تخفيف حدة أزمة العملة الأجنبية المستمرة منذ عامين، إلا أن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط لا يزال يؤثر على مصادر الدخل الأجنبي، وبخاصة على إيرادات قناة السويس.

علاوةً على ذلك، لا تزال الأزمة المزمنة ماثلة في العجز المزدوج المتمثّل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، واللذين لا خلاص منهما إلا بإصلاحات جادة على مستوى الاقتصاد الحقيقي، خاصة زيادة إنتاجية مختلف عناصر الإنتاج. وما زالت الآثار المؤلمة للتحديات طويلة الأمد، التي تتقاطع مع الصدمات العالمية والإقليمية تظهر في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، لا سيما قطاع الصناعات التحويلية (المعتمد على الاستيراد)، وقناة السويس (الهشة للاضطرابات والبدائل الملاحية)، وقطاع الطاقة (الذي يفتقر إلى التخطيط). وتشمل العوامل الرئيسية لإطلاق العنان لنمو الإنتاجية والصادرات وخلق فرص العمل، إعادة توجيه دور الدولة كداعم لنشاط القطاع الخاص، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة المالية العامة وتحسين المركز الخارجي، وتهيئة بيئة مواتية لأنشطة الأعمال والاستثمار، بما في ذلك تسوية الأرض للمنافسة العادلة وإصلاح النظام الضريبي، فضلاً عن تلبية احتياجات التنمية البشرية وجعلها المشروع التنموي الأهم لمصر.

3 السياســـة الخارجيـــــة

تاريخيًا، تتسم إدارة وطبيعة السياسة الخارجية المصرية بالصعوبة وكثرة التحديات التي تعود إلى عدد من الاعتبارات الجيوسياسية والتاريخية، لكن لا يمكن إغفال أن تلك الصعوبات والتحديات التي شهدها العقدان السابقان وما هو قادم، ربما تكون الأكثر دقة وصعوبة مقارنة بمراحل تاريخية سابقة. قبل مناقشة هذه الفرضية، ربما من الملائم أولاً استشراف حصيلة التطورات والأحداث المفصلية التي تشهدها المنطقة والعالم، وستشكل بدرجة كبيرة سمات ما نسميه عالم أكثر صعوبة في العام الجديد.

سياق الانتقال الدولي

ربما يكون هناك قدر من الاتفاق اليوم على أننا ما زلنا نشهد حالة انتقالية في المجتمع الدولي ما زالت تتصدره الولايات المتحدة، لكن مع تراجع نسبي، دون أن يكون طرف دولي قادرًا بعد على مزاحمة هذه القوة العظمى، وأن هناك صعودًا صينيًا ومحاولة روسية دؤوبة وعسكرية للمزاحمة، والحصول على اعتراف دولي بمكانتيهما، دون أن تنجحا تمامًا في ذلك. لكن على الأقل لا يزال من الممكن القول إن نجاح روسيا الذي نتوقعه في حسم الحرب في أوكرانيا في أوائل العام المقبل سيكون على الأقل خطوة أخرى في هز الهيمنة الأمريكية، مع توقع معاناة وحصار متواصل غربي سيكون مرهونًا بما يريده الرئيس الأمريكي الجديد ترامب من وضعية روسيا، وهل سيواصل حصارها ومعاقبتها، كما سلفه بايدن، أم سيتبع طريقًا آخر وهو محاولة استمالتها بعيدًا عن الصين، في تطبيق للاستراتيجية العكسية التي طبقتها بلاده باستمالة الصين بعيدًا عن الاتحاد السوفيتي في مراحل تاريخية سابقة. عمومًا هذا الاحتمال، الذي يحتاج إلى تفصيل ومراجعة واسعة، ربما لن يكون كافيًا في ضوء أنه من المستبعد أن تنخدع موسكو بهذا، في ضوء ما تراه من تقلب السياسة الأمريكية وتذبذبها وعدم الثقة في مساراتها.

الحقيقة أننا نعتبر هذا البعد الأخير، أي اضطراب السياسة الأمريكية، والمآلات الصعبة التي قد يحدثها ترامب، هو المتغير الأهم في التراجع الأمريكي، وليس صعود الصين أو روسيا، فتخبط هذه السياسات الأمريكية هو العنصر الرئيسي الذي يهدد بهز الهيمنة الأمريكية، وتزايد الاتجاهات لدى الدول الكبيرة وحتى المتوسطة لتحدي هذه الهيمنة وتجاهلها أحيانًا، وهو ما كان يتم في مراحل سابقة، وسيتضح إلى أي مدى سيتأكد هذا مع الإدارة الجديدة، وأي قدر من استمرارية هذه الاتجاهات مع ترامب وما بعده.

وفي التقدير، فإن إحدى السمات الرئيسية التي يمكن رصدها في الجبهات المشتعلة مؤخرًا، أن ظاهرة عدم حسم الصراعات أو نجاح تسوياتها التي كانت من أهم سمات السنوات السابقة، قد تشهد محاولات عنيفة حاليًا لمحاولة الحسم. يمكن رصد هذا بوضوح في حرب أوكرانيا أو الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الحالة الأخيرة، يبدو الخطاب السياسي الإسرائيلي واضحًا بأكثر من أي مرحلة سابقة، حيث يسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية تمامًا، بكل السبل عبر: الإبادة الجماعية، التهجير، الاستيطان، الضم. كما تسعى إسرائيل أيضًا إلى حسم صراعها المباشر وغير المباشر مع إيران، وتراهن كذلك على تأييد أكبر من الرئيس القادم ترامب.

في هذا الإطار، يأتي التصعيد في الجبهة السورية مؤخرًا ضمن إعادة تنشيط الجبهات المؤجل حسمها، وهنا ننظر إلى سقوط نظام الأسد كحلقة في صراع ممتد، ضمن محاولات إعادة رسم خريطة المنطقة، وليس مستبعدًا أن يتم تنشيط الجبهات الأخرى أو ملفات الصراع المجمد، دون حسم في المرحلة المقبلة كالعراق واليمن وليبيا، خلافًا لتعقيدات الصراع في السودان، والذي تختلط فيه الأوراق بشكل كبير.

تحديات متعددة

من خلال التشخيص السابق للحالتين الدولية والإقليمية، يمكن تحديد مكامن التحدي الصعبة التي تواجه السياسة الخارجية المصرية، والتي قد تزداد حدتها في المرحلة المقبلة. أول تلك التحديات محاولة إسرائيل تصفية القضية الفلسطينية، وهي محاولة قد وصلت إلى أقصاها

حاليًا، وسيعني هذا نتائج جيوسياسية وتهديدًا للتوازنات الإقليمية، فضلاً عن آثاره العميقة على الرأي العام المصري، وسيرسخ من إحباط شعبي إقليمي خطير سيكون من نتائجه نمو الاتجاهات المتطرفة والتفكك المجتمعي، بما قد يمس الأمن الإقليمي وليس الأمن القومي المصري وحده.

ثانيها، يتعلق بإعادة تنشيط الساحة السورية وتحرك المليشيات المتطرفة المنتمية لتنظيم القاعدة وداعش، وبالتالي عودة شبح تنشيط هذه القوى إقليميًا ودوليًا، وسيشكل نجاحها -لو حدث- تهديدًا إقليميًا واسعًا وتقلصات صعبة. ثالثها، أنه من المتوقع استمرار تحدي الحرب في السودان، وعدم قدرة الجيش السوداني حتى الآن على حسم الصراع، وكذلك مخاوف محتملة من احتمال عودة التوتر للجبهة الليبية في حالة مراهنة المليشيات المتطرفة على استكمال محاولة السيطرة على باقي الدولة الليبية والتحرك شرقًا أو جنوبًا. رابعًا التحديات، يرتبط باستمرار تحدي إدارة معركة الحفاظ على حصة مصر في مياه النيل، والبحث عن استراتيجية متكاملة في هذا الصدد.

مع أهمية ما سبق، فإن أخطر التحديات قصيرة الأجل هي كيفية إدارة مصر للعلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة لارتباط هذا الأمر بكل الملفات والجبهات سابقة الذكر، والأخطر الأوضاع الدولية بشكل عام، لا سيما وأن الإدارة الجديدة ستأتي بمكونات متناقضة بالنسبة لمصر، وإن كان أغلبها سلبيًا. هنا، لا يتسع المقام لكل تفاصيل ذلك، إلا أن الكثير سيتوقف على مدى الضغوط التي ستبذلها واشنطن تجاوبًا مع مساعي إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية، وكما ستثور تساؤلات حول تناقض بعض المكونات، فخلافًا لإدارات أمريكية سابقة، لم يتحمس ترامب لقوى الإسلام السياسي المتطرفة، وهو ما قد يتناقض مع توجهات إسرائيل وتلاقيها في المصالح مع هذه القوى ضد النفوذ الإيراني وبغرض تفتيت المنطقة. كما بدأ ترامب في التكشير عن أنيابه تجاه تطوير تجمع "البريكس" لمقدراته، خاصة مسألة العملة الموحدة، وهي سابقة لأوانها عمومًا وليست مطروحة في القريب العاجل.

فرص مطروحة

ليس أمام مصر إلا مواصلة سياساتها المتمسكة بمرونة وبكثير من ثوابت سياستها الخارجية، وفي مقدمتها، التصدي لمحاولة تصفية القضية الفلسطينية والتصدي لقوى التطرف والعنف المتستر بالدين، وكذا مواصلة خطوات بدأتها لتنويع مصادر السلاح، والبحث عن أسواق ومساحات حركة جديدة، وعلى رأسها العلاقات مع دول البريكس، خاصة الصين، واحتواء الضغوط المتوقعة من الإدارة الأمريكية الجديدة.

هنا، يجب أن تركز الدبلوماسية المصرية على تعميق تفاهمات وتنسيق مع العديد من الدول المتوسطة، وليس فقط القوى التقليدية الغربية الأوروبية او الصين وروسيا، وعلى رأس هذه الأطراف جنوب أفريقيا والبرازيل والهند وباكستان، ومواصلة الحوار والتفاعل، والبحث عن مجالات للتفاهم مع الأطراف التي تمثل تناقضات مع السياسة والمصالح المصرية وهي: تركيا، وإثيوبيا، وحتى إسرائيل، وإيران، والبناء على الخطوات التي تمت مؤخرًا مع الأخيرة.

هناك احتمالات ليست قليلة لأن تولد سياسات ترامب بتناقضاتها فرصة بالنسبة لمصر، فالصدام المحتمل مع أوروبا وتراجع النفوذ الأمريكي لديها خاصة في حالة تسوية الحرب الأوكرانية لصالح روسيا قد يخفف الاستقطاب الدولي، ويسمح بمساحات تفاعل إيجابي بين كثير من دول العالم، بما في ذلك بعض الدول الأوروبية. من جانب آخر، تقتضي أي سياسة خارجية فعالة بذل كل الجهود للخروج من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، بما في ذلك من مراجعات ضرورية بهذا الصدد.

أخيرًا، فإنه إذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد محاولات تسوية وحسم بعض الصراعات المفتوحة، فإن المشاركة بقوة في هذه التفاعلات في الاتجاه الذي يخدم المصالح المصرية ضرورة حيوية لحماية هذه المصالح مستقبليًا، فكل تسوية ستتم بشكل يضر المصالح المصرية ستجر تبعات ونتائج سلبية أكبر على حرية الحركة المصرية، وكذا على وزنها النسبي في الساحات الأخرى.

02 قضايـــا إقليميـــة

تحول موازين القوى
دون استقرار إقليمي

- مزيد من الجموح الإسرائيلي الإقليمي والتطرف الداخلي
- تنافس إسرائيلي-تركي بعد سقوط نظام الأسد في سوريا
- تراجع الدور الإقليمي الإيراني مع ضعف وكلائه بالمنطقة
- تسويات متعثرة وأزمات ممتدة في الجوار الجنوبي لمصر

شـهد العـام 2024 العديـد مـن التطـورات الدراميـة، كان أبرزهـا سـقوط نظـام بشـار الأسـد فـي سـوريا، وسـيطرة فصائـل معارضـة مسـلحة علـى الجـزء الأكبـر مـن الـبلاد، وهـو تطـور يفتـح البـاب مُشْـرَعًا أمـام المزيـد مـن الاضطرابـات، ليـس فقـط فـي سـوريا بـل فـي إقليـم الشـرق الأوسـط ككل. والتطـور الأبـرز الأكثـر احتمـالاً أن تتعمـد إسـرائيل توجيـه ضربـة كبيـرة للمنشـآت النوويـة الإيرانيـة، مـا قـد يسـتدعي ردًا إيرانيًـا يتضمـن إغلاق مضيـق هرمـز، وتوجيـه ضربـات صاروخيـة للمصالـح الأمريكيـة فـي المنطقـة، وبمـا يعـرض الاقتصـاد الدولـي لاضطرابـات هائلـة.

فـي الوقـت نفسـه، مـن المتوقـع أن تواصـل إسـرائيل تحركاتهـا الإقليميـة لتنفيـذ مشـروعها التوسـعي الـذي بـدأت خطـوات تطبيقـه تحـت سـتار تأميـن الدولـة مـن المخاطـر التـي تهددهـا فـي ظـل الحكومـة المتطرفـة الحاليـة لبنيامين نتنياهـو، وكذلـك سـياقات إقليميـة شـهدت تدميـرًا لقـدرات حركـة حمـاس فـي قطـاع غـزة، وإضعافًـا لحـزب اللـه فـي لبنـان وخروجـه مـن سـوريا إثـر سـقوط نظـام الأسـد فـي سـوريا، وبالتالـي تراجـع الـدور الإقليمـي الإيرانـي مـع فقـدان قـوة وكلائـه، بمـا قـد يعرضـه لضغوطـات أكبـر علـى الداخـل خاصـة مـع السياسـات المتوقعـة لإدارة ترامـب بالضغـط الأقصـى علـى طهـران.

فـي المقابـل، كـرس سـقوط نظـام الأسـد تركيـا كأحـد أكبـر الرابحيـن فـي الإقليـم، ومنحهـا فرصـة للسـيطرة والتحكـم فـي المشـهد السـوري، واكتسـاب نفـوذ متزايـد فـي عـدد مـن ملفـات الإقليـم ولسـنوات قادمـة. ومـن المرجـح أن تسـتثمر تركيـا هـذا التمـدد فـي تدعيـم علاقاتهـا وتواجدهـا فـي منطقـة القـرن الأفريقـي وليبيـا وغيرهـا مـن المواقـع فـي الإقليـم، علـى نحـو قـد يُثيـر تنافسًـا بيـن المشـروعين التركـي والإسـرائيلي فـي عمليـة تشـكيل المنطقـة.

مع هكذا تحول في توازنات القوى الإقليمية، قد يتعرض العراق لضغوط مكثفة من إدارة الرئيس ترامب لمحاصرة مليشـيا الحشـد الشـعبي، وتقييد تحركاتها العسـكرية ضد إسـرائيل، وإبعادها قدر الإمكان عن الحرس الثوري الإيراني، خاصة في ضوء أنباء عن لجوء بعض قيادات نظام الأسـد إلى العراق في حماية حزب الله العراقي، تمهيدًا لتشـكيل حالة مقاومة عسـكرية للنظام الجديد في سـوريا بقيادة أبي محمد الجولاني قائد هيئة تحرير الشام. وفي حال تجاوزت الضغوط الأمريكية الأدوات الدبلوماسية والدعائية، قد تضع العراق على مفترق طرق بين الاستقرار النسبي والانفجار داخليًا. لكن نظرًا لما يمثله العراق من أهمية للاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب، فقد يقنع هذا الوضع الخاص للعراق الرئيس المنتخب دونالد ترامب بعدم ممارسة ضغوط عنيفة ومكثفة على الحكومة العراقية لتقييد تحركات الحشد الشعبي.

أخيرًا، من المرجح استمرار التوترات في الجوار الجنوبي لمصر، ولا سيما في ظل غياب أفق واضح لتسوية الحرب الأهلية في السودان، وتنامي التوترات في الداخل الصومالي والإثيوبي. وفي المقابل، يُرجَّح استمرار تعثر المسار التفاوضي بين مصر وإثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة.

1 حرب إسرائيل على غزة

أدت عمليةُ "طوفان الأقصى" التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 إلى العديد من التطورات لإقليم الشرق الأوسط ككل، وللقضية الفلسطينية خاصة. فخلال 14 شهرًا، تفاقمت حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة، كما توالت الضربات الإسرائيلية ضد القدرات العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة، وانتهاج سياسة عنف واستيطان واعتقالات غير مسبوقة في الضفة الغربية، ثم ضرب القدرات العسكرية لحزب الله في جنوب لبنان، وإجباره على الانسحاب لما وراء نهر الليطاني، هذا دون أن نتجاهل الضربات الإسرائيلية العنيفة ضد العمق الإيراني.

تبلورت كافة هذه المتغيرات في إسقاط فصائل المعارضة السورية المسلحة والمدعومة من أطراف إقليمية وعربية لنظام بشار الأسد في سوريا في الثامن من ديسمبر 2024، مما أدى إلى انسحاب القوات الإيرانية التي كانت متواجدة في سوريا لحماية هذا النظام، وتبعتها بعض القوات العسكرية الروسية الموجودة في قاعدتي طرطوس وحميميم، كما قامت إسرائيل فور سقوط النظام السوري بعمليات عسكرية غير مسبوقة في تاريخها باحتلال كل الجولان وإسقاط اتفاق فصل القوات الموقع بين إسرائيل وسوريا عام 1974، وتدمير القدرات العسكرية السورية تمامًا سواء الأسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الدفاع الجوي، بدون أية مواجهات عسكرية، في تطور لم يحدث من قبل طيلة تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي.

كل هذه التطورات الإقليمية تصب في صالح إسرائيل وحكومتها المتطرفة بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي استثمر تلك التطورات لدعم ما يصفه مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي لإسرائيل. ومما يزيد من قوة نتنياهو أنه نجح في دعم الائتلاف الحاكم الذي وصل إلى 67 مقعدًا في الكنيست، مما يجعله محصنًا ضد أية مقترحات لحجب الثقة يمكن أن تقدمها المعارضة، كما نجح في الوقت نفسه في مواجهة كافة المظاهرات التي تمت ضده، سواء بالنسبة لموضوع التعديلات القضائية التي كان يتبناها، أو تلك التي نظمها أهالي الأسرى الإسرائيليين الموجودين لدى حماس وفصائل المقاومة في غزة، كما رفض الموافقة على أية هدنة لا تحقق الأهداف الإسرائيلية، لا سيما تدمير حماس عسكريًا، وعدم عودتها إلى حكم غزة مرة أخرى، وتحرير الأسرى وبقاء قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة.

ويُعد فوز "دونالد ترامب" بالرئاسة الأمريكية مرة ثانية، بمثابة إحدى الركائز التي سوف يستند عليها نتنياهو في استمرار مواقفه المتطرفة في كافة الملفات، سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية، أو التعامل مع إيران وأذرعها، لا سيما في العراق واليمن، وبما يرفع جموح إسرائيل العدواني تجاه الفلسطينيين، وكل من تعتبره تهديدًا لأمنها، وبما يُمهد لتحقيق أهم هدفين تسعى إليهما: الأول، تأمينها من أية تهديدات مباشرة من قِبَل إيران وأذرعها في المنطقة. والثاني، الاندماج في المنظومة الإقليمية.

توقعات أساسية

في ضوء تلك السياقات المتغيرة على صعيد القضية الفلسطينية أو الإقليم أو العالم، من المرجح أن تسعى إسرائيل في العام 2025 إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على قوة الائتلاف الحاكم وتحصينه من أية محاولات لانهياره مهما كان المقابل، ويمكن لهذا الائتلاف أن يستمر إلى نهاية 2026.
- الموافقة على هدنة جديدة في غزة دون أن تُنهي الحرب أو تنسحب من غزة تمامًا إلا بعد أن تصل إسرائيل إلى قناعة بأنها قد حققت أهدافها تمامًا.

- استمرار احتلال أهم المحاور الاستراتيجية في قطاع غزة لفترة لا تقل عن عام وربما تصل إلى عامين، لضمان ألا يُشكل القطاع أي تهديد لها في المستقبل.

- مواصلة الإجراءات المتطرفة والعنيفة في الضفة الغربية، ومن المحتمل أن تفرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة، أو على بعض المناطق بها، ولا سيما التي أُقيمت فيها المستوطنات التي توصف بأنها قانونية، أو التي أُقيمت بفعل الأمر الواقع، مع الاستناد إلى "صفقة القرن" التي طرحها ترامب في يناير 2018، والتي تمنحها السيادة على مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية المشمولة باتفاق أوسلو، فضلاً عن غور الأردن الذي يمثل حوالي 30% من المساحة الكلية للضفة.

- استمرار احتلال المناطق التي دخلت إليها القوات الإسرائيلية في سوريا، وتحديدًا في الجولان المُحتل، عقب سقوط نظام بشار الأسد، وذلك بزعم ضمان موقف نظام الحكم الجديد بقيادة هيئة تحرير الشام تجاهها، وألا يشكل أي تهديد لأمنها.

- توجيه ضربات قوية إلى ما تبقى من أذرع إيران في اليمن (الحوثيين) والعراق (الحشد الشعبي وأنصار الله) سواء بمفردها أو بالتعاون مع الولايات المتحدة، مع التحرك العنيف تجاه حزب الله إذا حاول انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الذي يتطلب جهودًا كبيرة لضمان استمراريته والتزام الأطراف المعنية به.

- من المرجّح أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران أقوى من الضربات السابقة، قد تتضمن ضرب المنشآت النووية، استنادًا إلى تأييد الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب لسياسات عقابية متشددة ضد إيران، والأمر المرجح أن يكون هذا العدوان بتنسيق كامل مع الولايات المتحدة، وليس قرارًا إسرائيليًا منفردًا.

- التحرك بقوة في مجال التطبيع مع المملكة العربية السعودية، واستثمار موقف الرئيس ترامب المؤيد لهذه الخطوة، مع إمكانية التجاوب مع بعض المطالب السعودية، وبما لا يُخلُّ بالخطوط الحمراء للائتلاف الإسرائيلي الحاكم، خاصة عدم قيام الدولة الفلسطينية، أو حتى مجرد الالتزام بمسار سياسي تفاوضي يُعنَى بقيام دولة فلسطينية.

- الحفاظ على معاهدة السلام الموقعة مع مصر منذ حوالي 45 عامًا، مع دراسة أية متغيرات في الموقف المصري تجاه إسرائيل ارتباطًا بالحرب على غزة والموقف تجاه سوريا، ولا مانع لدى إسرائيل من إعادة فتح ملف تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وبحثه مع الرئيس ترامب.

- من المحتمل إعادة طرح إسرائيل لفكرة أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، كما من المتوقع استمرار موقفها المعارض للسلطة الوطنية الفلسطينية.

في ضوء كل ما سبق، يحمل العام 2025 الكثير من مظاهر عدم الاستقرار، ومواصلة إسرائيل تحركاتها لتنفيذ مشروعها التوسعي الذي بدأت بالفعل خطوات تطبيقه تحت ستار تأمين الدولة من المخاطر التي تهددها، الأمر الذي يتطلب وعيًا متزايدًا بما تستهدفه إسرائيل في ظل الحكومة المتطرفة الحالية.

2 سـوريا

يُشير انفراد أبي محمد الجولاني "أحمد الشرع" قائد جبهة تحرير الشام (النصرة سابقًا) بقرار تشكيل حكومة الانتقال في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد إلى أنه يتحكم في إدارة المشهد بدعم تركي ظاهر، وهو ما قد يتسبب في استفزاز بقية مكونات الفصائل المسلحة والمعارضة السياسية المدنية، وقد يتسبب في صدام لاحق مع بعض تلك الفصائل على النفوذ والسلطة، ليس فقط في دمشق ولكن في عددٍ من المناطق والمحافظات. ومن المتوقع أن يتسبب خطاب الشرع الإعلامي الذي يتعمد أن يكون معتدلاً، في أن يتمرد عليه بعض من قواعده التكفيرية، خاصة بين صفوف المهاجرين/ الأجانب.

ويظل ملف الأقليات في الشأن السوري خاصة الأكراد (الذين يرتبطون بعلاقة تنظيمية وفكرية بحزب العمال الكردستاني في تركيا وشمال إيران) محورًا للصدام المحتمل بين شركاء إسقاط نظام بشار الأسد (أنقرة، وتل أبيب، وواشنطن)، حيث تحرص الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التعهد للأكراد بحمايتهم وتفهم طموحاتهم كأقليات، إضافةً إلى خطاب سياسي وإعلامي إسرائيلي يضع هذا الملف على أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية، واعتباره رصيدًا تفاوضيًا إذا دعت الضرورة.

في المقابل، ترفض تركيا أي تعهدات أو ترتيبات أو أوضاع تؤدي إلى تواصل جغرافي أو سياسي يُمهد الطريق لدولة كردية تهدد أمنها القومي، وتستقطع بالتبعية جزءًا من أراضيها، ومن المتوقع أن تُستخدم مطالب أكراد سوريا بالمشاركة في ترتيبات النظام الجديد وتأكيد وضعية الحكم الذاتي مدخلاً لمزيد من الضغوط الأمريكية والأوروبية المتفهمة والمؤيدة لمطالب الأكراد السوريين على تركيا، والتي بدورها قد تلجأ إلى تخفيف خطابها الإعلامي النقدي تجاه الممارسات الإسرائيلية في الملف الفلسطيني، وفي الآن نفسه تستمر في إجراءات على الأرض للحد من النزعة الاستقلالية للأكراد السوريين، سواء انضموا للعملية السياسية في بناء النظام الجديد في سوريا، أم ظلوا خارج تلك المهمة الوطنية.

حراك إيراني - روسي

من جانبها، ستعمل إيران على ضمان استمرار جانب من مصادر نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في سوريا الجديدة، أيًا كانت الصعوبات، كما ستحافظ على بعض من وجودها وعلاقاتها في المنطقة رغم كل ما لحق من ضرر بالجماعات الموالية لها، بغية الحفاظ على مصداقية النظام السياسي وكورقة ضغط رئيسية في التفاوض على مشروعها النووي، وكدفاع متقدم عن أراضيها ومنشآتها لرفع الحصار الاقتصادي عنها في مرحلة لاحقة. وقد يشهد هذا الحراك الإيراني دعم حركات مقاومة سنية في وجه التوسع والاحتلال الإسرائيلي، سواء في لبنان أو في سوريا الجديدة، اعتمادًا على خبراتها التي مكنتها سابقًا من التدخل والتأثير في الملف الفلسطيني من خلال جماعات مقاومة سنية مثل حماس والجهاد.

أما روسيا، التي لم تتدخل لمنع سقوط حليفها (بشار الأسد)، بعد إدراكها صعوبة الدفاع عن النظام السوري وضعفه الشديد وعدم رغبته في تطوير ذاته ورفضه الانفتاح على المكونات السورية المختلفة، سوف تعمل على الحفاظ على قدر من التواصل الإيجابي مع قادة النظام السوري الجديد، وبما يؤدي إلى استمرار تواجدها في قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية، مع التخفف من بعض المعدات والقطع البحرية، التي يمكن توجيهها إلى قواعد أخرى في ليبيا.

وقد توظف روسيا موقفها من نظام الرئيس الأسد في بناء علاقة أقل توترًا مع الولايات المتحدة خاصة في الشأن الأوكراني، وبما يسمح لها بإنهاء الحرب في أوكرانيا والاحتفاظ بمكاسبها في الشرق الأوكراني والتي دونتها في دستورها وأصبحت أراضي روسية، فضلاً عن محاولة التوصل إلى اتفاق ضمني لاستمرار تواجدها في البحار الدافئة شرق البحر المتوسط، و"عدم ممانعة" واشنطن وأنقرة في نقل تلك القواعد والقوات إلى سواحل شرق ليبيا.

صعود إقليمي تركي

وفي ضوء نصائح تركية، من المرجح أن يكون الدستور السوري الجديد هو الواجهة والثمن الذي تقدمه منظمة تحرير الشام بقيادة أبي محمد الجولاني مقابل الاعتراف بها ورفع أسماء قادتها والتنظيمات التي تنتمي لها من قوائم الإرهاب الدولية المختلفة، وخاصة اللائحة الأمريكية. ومن المرجح أيضًا أن يستلهم في نصوصه بعضًا من مواد الدستور التركي وتجربة أردوغان وحزبه في بدايته، والتي قدمت رؤية ذات محتوى ديمقراطي أعجبت الدوائر السياسية والإعلامية الغربية، كما قد يعالج الدستور السوري الجديد بعض مخاوف واشنطن وغيرها من العواصم الغربية التي تطالب بتأكيد حقوق الأقليات والمرأة وحقوق الإنسان والحريات.

لقد كرست أحداث سوريا تركيا كأحد أكبر الرابحين، ومنحتها فرصة للسيطرة والتحكم في المشهد السوري، واكتساب نفوذ متزايد في عدد من ملفات الإقليم ولسنوات قادمة؛ الأمر الذي سيتيح لها أن تكون معبرًا ونقطة تجمع لعددٍ كبيرٍ من خطوط الغاز التي ستمر إلى أوروبا عبر أراضيها، بعد أن كان نظام الأسد يقف عقبةً أمام تلك المشروعات بدعم روسي وإيراني. ومن المرجح أن تستثمر تركيا هذا التمدد في تدعيم علاقاتها وتواجدها في منطقة القرن الأفريقي وليبيا وغيرها من المواقع، ما يُمثل عودة مرة أخرى إلى مشروع الرئيس أردوغان بدعم تيار الإسلام السياسي في العديد من المناطق.

3 إيـــــــــران

شـهدت إيـران خلال العـام المنصرم تطـورات لافتـة ومتغيـرات غيـر مسـبوقة، سـواء فيمـا يتعلـق بالموقـف الداخلـي بأبعـاده المختلفـة (سياسـية، واقتصاديـة، واجتماعيـة، وعسـكرية)، وكذلـك فيمـا يتعلـق بالمشـروع الإيرانـي الخارجـي، سـواء امتداداتـه مـن خلال أذرع مرتبطـة بـه فـي دوائـر محـددة، تعتبرهـا إيـران مجـالاً حيويًـا لهـا، أو فيمـا يتعلـق بقدراتهـا العسـكرية ومواجهتهـا مـع الأعـداء، أو القـوى المعاديـة لهـا.

تأزم أكبر للداخل

ركـزت طهـران علـى أن تكـون المواجهـة مـع الغـرب خـارج أراضيهـا، إلا أنهـا انتقلـت إلـى داخلهـا علـى مسـتويات متعـددة، سـواء مـن خلال اختراقـات اسـتخبارية طالـت أهـم القطاعـات الاسـتراتيجية والحيويـة الإيرانيـة، أو ضربـات مباشـرة لقدراتهـا العسـكرية وبرنامجهـا النـووي، واغتيـالات لقيـادات إيرانيـة فـي مجـالات متعـددة تعتبـر ركائـز لأمنهـا القومـي؛ الأمـر الـذي يُثيـر الكثيـر مـن الإشـكاليات للـدور الإقليمـي لإيـران.

ومـن المتوقّـع أن يسـعى النظـام الإيرانـي خلال العـام 2025 إلـى دعـم القـدرات الاقتصاديـة، ورفـع مسـتوى المعيشـة، وتحقيـق نـوع مـن الانفتـاح المحسـوب علـى بعـض قـوى الاعتـدال، بهـدف اكتسـاب بعـض الشـعبية التـي فقدهـا، مـع بقـاء أدوات النظـام للسـيطرة المطلقـة والهيمنـة كمـا هـي؛ حيـث تسـتمر هيمنـة الحـرس الثـوري علـى الأوضـاع، علـى اعتبـار أن مزيـدًا مـن التهديـدات الخارجيـة يبـرر مزيـدًا مـن إحـكام السـيطرة الداخليـة.

وفـي ضـوء تراجـع الحالـة الصحيـة للمرشـد علـي خامنئـي، يظـل اختيـار خليفـة لـه مـن القضايـا التـي تدفـع إلـى تنافسـات شـديدة بيـن القـوى السياسـية الإيرانيـة، حتـى لـو اسـتمر المرشـد علـى قيـد الحيـاة. والمتوقـع أن يسـعى المرشـد إلـى تهيئـة مـن يخلفـه، وتوفيـر المنـاخ اللازم لذلـك، حتـى يتـم الانتقـال طبقًـا لرؤيتـه، وطبقًـا لرؤيـة الجماعـة المهيمنـة، وألا يحـدث تغييـر ذو شـأن فيمـا يتعلـق بهـذا الخصـوص.

فقدان قدرات الحلفاء

مـن المرجـح أن تتأثـر سـلبًا الحركـة الخارجيـة لإيـران، فقـد أدى تدميـر القـدرات العسـكرية والسياسـية لـكل مـن حركـة حمـاس والجهـاد الإسـلامـي الفلسـطيني إلـى فقـدان النظـام الإيرانـي دوره الـذي كان يسـعى إلـى تأكيـده فيمـا يتعلـق بغـزة والقضيـة الفلسـطينية بصفـة عامـة، واسـتثمار تلـك الوضعيـة فـي التعامـل مـع إسـرائيل ومـع الولايـات المتحـدة والقـوى الدوليـة الأخـرى. ومـع فقـده لتلـك الميـزة لـم يعـد يملـك فرصـة اسـتثمارها مـرة أخـرى، وفـي حالـة إعـادة اسـتثمار تلـك القـدرات فسـيكون بتكلفـة عاليـة جـدًا، قـد تثيـر مواجهـة مباشـرة مـع إسـرائيل.

فقـد أدى تدميـر إسـرائيل للقـدرات العسـكرية لحـزب اللـه إلـى خسـارة النظـام الإيرانـي إحـدى أدواتـه المهمـة التـي كان يراهـن عليهـا اسـتراتيجيًا للتعامـل مـع إسـرائيل، وأن يكـون لبنـان أو جنـوب لبنـان تحديـدًا نقطـة المواجهـة الأولـى بيـن النظـام وبيـن إسـرائيل بعيـدًا عـن أراضيـه، كمـا فقـدت طهـران أيضًـا شـقًا كبيـرًا مـن نفوذهـا فـي الشـأن الداخلـي اللبنانـي، خاصـةً بعـد موافقـة حـزب اللـه علـى وقـف إطلاق النـار، والجهـود المبذولـة لاسـتعادة عافيـة مؤسسـات الدولـة اللبنانيـة.

ولا شـك أن سـقوط نظـام بشـار الأسـد وخـروج حـزب اللـه والحـرس الثـوري بأكملـه مـن داخـل سـوريا مثّـل ضربـة كبيـرة للمشـروع الإيرانـي الإقليمـي أفقدتـه أهـم أدواتـه فـي التأثيـر علـى إسـرائيل والولايـات المتحـدة وتركيـا. والمرجـح أن هـذا التطـور الجديـد سـيفرض متغيـرات جديـدة فـي تعامـل إيـران مـع الإقليـم، فـي ضـوء ضعـف مـا يُسـمى بـ"وحـدة السـاحات" أو "محـور المقاومـة". وتعويضًـا لهـذه التطـورات السـلبية، مـن المتوقـع أن تسـعى إيـران إلـى التركيـز علـى بقائهـا واسـتمرار نفوذهـا فـي العـراق واليمـن، وأن تسـعى إلـى تدعيـم قدراتهـا الاقتصاديـة والعسـكرية. وستسـتفيد مـن الـدروس التـي اسـتخلصتها مـن فشـل وجودهـا فـي سـوريا، والاعتمـاد بشـكل أساسـي علـى أن يكـون للحلفـاء قـدرات كافيـة لتجنـب خسـارة سـيطرتهم وقدراتهـم العسـكرية بشـكل كبيـر. والمرجّـح أن تـزداد العقبـات أمـام مسـاعي إيـران لتقديـم دعـم عسـكري مباشـر للفصائـل فـي العـراق، والحوثييـن فـي اليمـن، وفـي المقابـل قـد ترفـع طهـران مسـتويات الدعـم الفنـي لـكل منهمـا لتطويـر قدراتهمـا الذاتيـة، حتـى لا تتحمـل المسـئولية أو تتلاشـى هـذه القـوة مـن اليـد الإيرانيـة.

تهدئة مع الجوار المباشر

مـن المتوقـع أن تسـعى إيـران إلـى مزيـدٍ مـن التهدئـة مـع دول الخليـج، وأن تسـعى إلـى نـوع مـن التطبيـع الإيجابـي فيمـا يتعلـق بالقـوى الإقليميـة ذات التأثيـر، كمصـر والأردن. وكذلـك، سـوف تسـعى إلـى صيانـة علاقـة متطـورة وإيجابيـة مـع تركيـا، رغـم الانتقـادات التـي وجهتهـا للـدور التركـي فـي انهيـار النظـام السـوري. ويرجـع ذلـك إلـى الكثيـر مـن نقـاط التمـاس بيـن المشـروعين الإيرانـي والتركـي، ولـكل منهمـا أدوات مسـاومة متبادلـة بيـن الطرفيـن ترجـح أن يسـتوعب النظـام الإيرانـي كل الانتقـادات التـي وجُهـت لسياسـته تجـاه سـوريا، وأن يسـعى إلـى خلـق مسـاحات لتبـادل المصالـح مـع الأطـراف الإقليميـة.

دوليًـا، مـن المتوقـع أن تسـعى إيـران إلـى توثيـق وتوسـيع تحالفهـا مـع روسـيا، ولا سـيما فـي المجـال العسـكري والتسـليحي، تحسـبًا لمواقـف إدارة الرئيـس الأمريكـي ترامـب الجديـدة، والمنتظـر أن تكـون عدائيـة جـدًا. والمتوقـع أيضًـا أن تـزداد العلاقـات الإيرانيـة الصينيـة قـوة وشـمولاً، لا سـيما وأن الإدارة الأمريكيـة الجديـدة لديهـا توجهـات عدائيـة تجـاه البلديـن، ممـا يُوفـر فرصـة لمزيـدٍ مـن التعـاون بينهمـا، لا سـيما اقتصاديًـا.

وأخـذًا فـي الاعتبـار مجمـل التطـورات الإقليميـة، إضافـةً إلـى عجـز قيـادات النظـام الإيرانـي فـي تبريـر إخفاقاتـه، فالمرجّـح أن تكثـف طهـران تحركاتهـا داخليًـا وخارجيًـا، مصحوبـة بالقلـق مـن تداعيـات تلـك التطـورات علـى الوضـع الداخلـي والإقليمـي بـدون أذرع إيرانيـة كانـت تدعمهـا، والتـي أصبحـت تمثـل مشـكلة لطهـران. كمـا مـن المرجـح أن تـزداد حـدة المخاطـر علـى الداخـل الإيرانـي مـن قبـل الإدارة الأمريكيـة الجديـدة، ولا شـك أن مـا تـروّج لـه إسـرائيل مـن ضـرورة ضـرب البرنامـج النـووي، ومواقـف ترامـب المتوقعـة والمحملـة بمزيـد مـن العقوبـات والضغـوط، يعنـي أنـه لـم تَبْـقَ هنـاك كوابـح ومحرمـات فـي تعامـل تـل أبيـب وواشـنطن مـع النظـام الإيرانـي حتـى يتغيـر شـكل الشـرق الأوسـط بصـورة كبيـرة، وفقًـا للتصـورات الأمريكيـة والإسـرائيلية. ومـع تراجـع المشـروع الإيرانـي بصـورة كبيـرة علـى مسـتوى المنطقـة والعالـم وانحسـار أذرعـه المحليـة، سـوف تـزداد مسـاحة الحركـة أمـام المشـروعين الإسـرائيلي والتركـي المتنافسـين، ولـكل منهمـا تأثيـرات خطـرة علـى منطقـة الشـرق الأوسـط ككل.

4 الجوار الجنوبي لمصر

شـهد جـوار مصـر الجنوبـي سـواء المباشـر أو غيـر المباشـر تطـورات متلاحقـة فـي عـام 2024 ينتظـر أن تحمـل تأثيـرات كبيـرة متوقعـة علـى المسـتويات السياسـية والأمنيـة فـي العـام الجديـد، خاصـة فـي كل مـن السـودان والصومـال وإثيوبيـا، علـى النحـو التالـي:

السـودان: مـن المتوقّـع أن يسـتمر تركيـز القـوات المسـلحة السـودانية علـى التقـدم الميدانـي البطـيء فـي العاصمـة الخرطـوم، والمحـور الجنوبـي الممتـد فـي ولايتـي الجزيـرة وسـنار. خاصـة وأن العمليـة التـي أُطلقـت فـي نهايـة سـبتمبر 2024 أسـفرت عـن تحسـن ملمـوس فـي الموقـف الميدانـي فـي العاصمـة، وانقسـام عناصـر الدعـم السـريع بعـد السـيطرة علـى جبـل مويـة فـي ولايـة سـنار. ومـن ثـمّ مـن المتوقـع إنهـاء كافـة مظاهـر تواجـد الدعـم السـريع فـي سـنار والنيـل الأزرق، بعـد أن باتـت القـوات معزولـة عـن باقـي القـوات الموجـودة فـي الخرطـوم والجزيـرة. ومـن المنتظـر أن تتسـم عمليـة تطهيـر مدينـة ود مدنـي عاصمـة ولايـة الجزيـرة بالصعوبـة نظـرًا للكثافـة السـكانية العاليـة مـن ناحيـة، وفـي ظـل تركـز قـوات الدعـم السـريع فـي المدينـة ومحيطهـا مـن ناحيـة أخـرى.

وبالرغـم مـن التقـدم الـذي حققتـه القـوات المسـلحة والقـوات المشـتركة التـي شـكلتها الفصائـل الدارفوريـة الحليفـة للدفـاع عـن مدينـة الفاشـر عاصمـة إقليـم دارفـور ذات القيمـة الرمزيـة الكبيـرة؛ إلا أن العديـد مـن العوامـل تجعـل مسـتقبل الإقليـم مهـددًا فـي الفتـرة المقبلـة. أولهـا، اسـتمرار سـيطرة قـوات الدعـم السـريع علـى كافـة أقاليـم شـرق ووسـط وجنـوب وغـرب دارفـور بمـا فـي ذلـك المـدن الرئيسـية (الضعيـن، وزالنجـي، ونيالا، والجنينـة)، دون أي أفـق لفقـدان السـيطرة، بـل مـع نجـاح نسـبي فـي التمـدد شـرقًا فـي ولايـة غـرب كردفـان. ثانيهـا، تماسـك الحواضـن الاجتماعيـة للدعـم السـريع فـي دارفـور فـي ظـل عمليـات التعبئـة الإثنيـة المسـتمرة، واسـتدعاء أعـداد كبيـرة مـن المكونـات المجتمعيـة الممتـدة فـي دول الجـوار كتشـاد وأفريقيـا الوسـطى للتوطـن والاسـتقرار فـي مناطـق دارفـور الخاضعـة لسـيطرة الدعـم السـريع. ثالثهـا، اسـتمرار تدفـق الدعـم الخارجـي العسـكري واللوجسـتي لقـوات الدعـم السـريع عبـر مسـارات متعـددة، بمـا يعـوض مـا خسـرته القـوات فـي جبهـات القتـال فـي الربـع الأخيـر مـن عـام 2024.

سياسـيًا، فمـن دون متغيـر خارجـي حاسـم، كمبـادرة أمريكيـة مباشـرة تطرحهـا إدارة الرئيـس ترامـب، لا يُتوقـع إحـراز أي تقـدم فـي مبـادرات الوسـاطة لتسـوية الصـراع بيـن القـوات المسـلحة وقـوات الدعـم السـريع، أو إعـادة إحيـاء المسـار الانتقالـي، علـى الرغـم مـن تحـركات تنسـيقية القـوى الديمقراطيـة والمدنيـة (تقـدم) بزعامـة رئيـس الـوزراء السـابق عبـد اللـه حمـدوك، والتـي تدعـو إلـى تدخـل دولـي لفـرض منطقـة حظـر جـوي فـي سـماء السـودان، ومحاولـة إعلان تشـكيل حكومـة منفـى، وهـي محـاولات لـم تَلْـقَ دعمًـا دوليًـا مؤثرًا، وغيـر مُرحب بهـا فـي الداخـل.

الصومـال: هنـاك مصـدران رئيسـيان يرجحـان تنامـي التوتـرات فـي الصومـال خـلال عـام 2025، أولهمـا: التصعيـد بيـن الحكومـة الفيدراليـة فـي العاصمـة مقديشـيو التـي يرأسـها الرئيـس حسـن شـيخ محمـود وحكومـات الولايـات، وفـي مقدمتهـا ولايتـا بونتلانـد شـمالاً وجوبالانـد جنوبًـا، وبمـا يذكـي التوتـرات التقليديـة بيـن حكومـات المركـز والولايـات فـي الصومـال، الأمـر الـذي يهـدد الاسـتقرار الهـش فـي البـلاد. ثانيهمـا: الأزمـة علـى مسـتوى ترتيبـات الحكـم الفيدرالـي ذاتهـا فـي ظـل مشـروع الرئيـس حسـن شـيخ محمـود لإعـادة ترتيـب السياسـة الداخليـة، بمـا يتجـاوز منطـق المحاصصـة العشـائرية التـي اعتمـدت فـي الدسـتور الصومالـي كأسـاس لتقاسـم السـلطة. حيـث عمـل الرئيـس الصومالـي علـى تعديـل قانـون الانتخابـات فـي نوفمبـر 2024 عبـر تصديـق البرلمـان، إلا أن هـذا التعديـل قوبـل بمقاومـة شـديدة مـن معارضـي الرئيـس فـي العاصمـة مقديشـيو وحكومـات الولايـات سـواء بسـواء.

علـى الصعيـد الإقليمـي، جـاء توقيـع مذكـرة التفاهـم بيـن الرئيـس الصومالـي ورئيـس الـوزراء الإثيوبـي آبـي أحمـد فـي ديسـمبر 2024 برعايـة تركيـة ليشـير إلـى نتائـج مختلطـة متوقعـة، يتصـل جانبهـا الإيجابـي بتهدئـة التصعيـد المباشـر بيـن مقديشـيو وأديـس أبابـا بعـد توتـرات غيـر مسـبوقة اسـتمرت لنحـو عـام كامـل

منـذ توقيـع مذكـرة التفاهـم بيـن إثيوبيـا وأرض الصومـال فـي يناير 2024، حيـث أكـد التفاهـم الصومالي-الإثيوبـي المشـار إليـه علـى اعتـراف إثيوبيـا بوحـدة الدولـة الصوماليـة مقابـل فتـح المجـال أمـام نفـاذ إثيوبيـا للموانـئ التجاريـة الصوماليـة. كمـا يمثـل التوافـق الصومالـي الإثيوبـي مـدخلاً لتصاعـد ضغـوط مقديشـيو علـى حكومـة أرض الصومـال التـي فقـدت فـرص الاعتـراف الإقليمـي باسـتقلالها.

إثيوبيا: تواجـه إثيوبيـا وضعًـا بالـغ التعقيـد يثيـر احتمـالات تفسـخ الدولـة وتهديـد العاصمـة أديـس أبابـا، نظـرًا للتقـدم السـريع لمليشـيات فانـو فـي إقليـم أمهـرا وسـيطرتها علـى مسـاحات واسـعة مـن الإقليـم، وأسـرها أعـدادًا كبيـرة مـن الجيش الإثيوبـي، وانشـقاق آخريـن وانضمامهـم للمليشـيا. وفـي إقليـم أوروميـا، تسـتمر عمليـات فصيـل جيـش تحريـر أورومـو بقيـادة جـال مـارو واسـتهدافها الجيـش الإثيوبـي والقـوات الخاصـة التابعـة لحكومـة الإقليـم المؤيـدة لآبـي أحمـد، كمـا تتنامـى مظاهـر العنـف الإثنـي فـي المناطـق الحدوديـة الشـرقية لإقليـم أوروميـا المحاذيـة للإقليـم الصومالـي.

ومـن المتوقـع تجـدد الاضطـراب فـي إقليـم تيجـراي بعـد فتـرة وجيـزة مـن الاسـتقرار الهـش بعـد إطاحـة الفصيـل المتشـدد مـن جبهـة تحريـر تيجـراي لحكومـة الإقليـم الموقعـة لاتفـاق الهدنـة مـع الحكومـة الفيدراليـة فـي بريتوريـا نوفمبـر 2022، مـا قـد يرجـح تجـدد مظاهـر العنـف فـي الإقليـم بسـبب المناطـق المتنـازع عليهـا مـع كل مـن إريتريـا وإقليـم أمهـرا. وتدفـع الأزمـة الاقتصاديـة المتفاقمـة فـرص تفجـر موجـات مـن الاحتجاجـات الشـعبية الرافضـة لسياسـات آبـي أحمـد التـي أدت إلـى ارتفـاع معـدلات التضخـم والبطالـة بيـن الشـباب، فـضلاً عـن تعثـر مشـروع الإصلاح السياسـي الـذي وعـد بـه منـذ وصولـه للسـلطة 2018.

بنـاء علـى الاتجاهـات المتوقعـة فـي الـدول الـثلاث، مـن المرجـح اسـتمرار غيـاب أفـق واضـح للتسـوية فـي السـودان، كمـا لا يتوقـع تناقـص ملمـوس فـي حجـم اللجـوء السـوداني فـي مصـر خلال عـام 2025. كمـا سـتواصل مصـر تحمـل العبـء الأكبـر فـي مهـام أمـن الحـدود الجنوبيـة، مـع تعزيـز الحضـور المصـري فـي القـرن الأفريقـي مـن خلال المشـاركة المصريـة بقـوات عسـكرية فـي البعثـة الأفريقيـة الجديـدة لحفـظ السـلام فـي الصومـال. ويعـول علـى تلـك المشـاركة فـي تقديـم نمـوذج أكثـر فاعليـة فـي دعـم جهـود الصومـال فـي مكافحـة الإرهـاب مقارنـة بالبعثتيـن السـابقتين. وفـي المقابـل، يرجـح اسـتمرار تعثـر المسـار التفاوضـي مـع إثيوبيـا بشـأن سـد النهضـة، نتيجـة مواصلتهـا النهـج الأحـادي، والاسـتفادة مـن اسـتمـــرار الوضـــع الداخـــلي المضطـرب فـي السـودان.

سباق تسلح متصاعد.. وأمن بحري مضطرب

- زيادة الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط والعالم
- توسع اتجاهات دمج التكنولوجيا وأنظمة التسلح
- اتجاه «القاعدة» للجهاد المحلي وارتداد «داعش» شرقًا
- تصاعد تهديدات الأمن البحري في الشرق الأوسط

ستظل منطقة الشرق الأوسط محط أنظار العالم في العام 2025، من حيث القضايا الأمنية، التي تتمثل في سباق التسلح، وتهديدات الممرات البحرية، وتصاعد نشاط الفاعلين العنيفين من غير الدول. هذه التحديات تعكس واقعًا سياسيًا معقدًا يتشابك فيه الأمن الإقليمي والدولي، ويستدعي استجابة استراتيجية على مختلف الأصعدة. وواقع الأمر أن تطورات المنطقة خلال عام 2024 تُنذر بأن العام الجديد سيشهد تحديات أمنية هامة قد تمثل نقاطًا لتحولات عالمية كبرى. حيث تتماس المنطقة والعالم في ثلاث قضايا أمنية قد تؤثر في مستقبل الترتيبات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

من جهة، من المتوقع أن يشهد عام 2025 تصاعدًا في مجال سباق التسلح، سواء في مستوى العالم والإقليم، حيث تقود القوى الكبرى -خاصة الولايات المتحدة والصين- موجة غير مسبوقة من التحديث العسكري مستفيدة من التقنيات التكنولوجية، بما يدفع في اتجاه زيادة الإنفاق العسكري ومن ثم تعقيد المشهد الأمني العالمي. أما الشرق الأوسط، فثمة موجة جديدة من تصاعد الإنفاق العسكري، حيث تسعى بعض الدول إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، سواء من خلال شراء الأسلحة المتطورة، أو تطوير برامج تسليح محلية، وهو ما سيزيد حدة التنافس العسكري. هذا التوجه قد يقود إلى تغيرات في موازين القوى الإقليمية، ويجعل من المحتمل أن تتزايد الصراعات المسلحة.

من جهة ثانية، من المتوقع أن يواصل الفاعلون العنيفون، خاصة تنظيمات الإرهاب، نشر الفوضى في الشرق الأوسط. فتنظيما "داعش" و"القاعدة"، رغم الضغوط العسكرية عليهما، قد يُعيدان تشكيل خلاياهما مستفيدين من المتغيرات السياسية الإقليمية بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على السلطة في دمشق إثر سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024. فبينما من المتوقع أن تنتهج القاعدة تكتيكات مرنة مماثلة لتلك الهيئة، عبر التركيز على الجهاد المحلي لا العالمي، فقد يعود تنظيم داعش للتركيز على دول الشرق الأوسط مرة أخرى، عبر تنشيط العمليات ضد خصومه في هيئة تحرير الشام في سوريا.

من جهة ثالثة، تظل الممرات البحرية في الشرق الأوسط إحدى أبرز النقاط الساخنة في الجغرافيا السياسة العالمية. فمع مرور نحو 40% من التجارة العالمية عبر مضيق هرمز وباب المندب، فإن أية تهديدات لهذه الممرات قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والعسكري. في عام 2025، من المتوقع أن تتواصل محاولات قوى إقليمية ودولية لفرض سيطرتها على هذه النقاط الاستراتيجية، مما يزيد من احتمالية التصعيد العسكري. كما ستعزز الدول المعنية بحماية هذه الممرات من وجودها العسكري، مما يجعل المنطقة عرضة لمزيد من الحروب بالوكالة.

إن التوقعات الأمنية للعام 2025 تعكس واقعًا صعبًا ومعقدًا يواجه المنطقة. فمع تزايد التوترات العسكرية، وتحركات القوى الكبرى في المنطقة، وتعاظم دور الفاعلين العنيفين، سيكون الشرق الأوسط في مفترق طرق حاسم. ويعتمد مستقبل الاستقرار الإقليمي على قدرة الدول المعنية على التصدي لهذه التحديات بشكل جماعي ومتوازن.

1 سبـــاق التسلـــح

تدفع التوترات الجيوسياسية وتحولات توازنات القوى الدولية المرتقبة في عام 2025 لاحتدام سباق التسلح في المدى المنظور، حيث تقود القوى الكبرى، وفي صدارتها الولايات المتحدة والصين وروسيا، موجة غير مسبوقة من التحديث العسكري، مدفوعة بالتهديدات المتصاعدة على الحدود الروسية، وتحولات توازنات القوى العالمية والصراعات في الإندوباسيفيك والشرق الأوسط. ومع التطور السريع في التكنولوجيا المتقدمة، تعيد الدول صياغة استراتيجياتها الدفاعية والهجومية. هذه التقنيات لا تعزز فقط القدرات القتالية، بل تغيّر أيضًا قواعد اللعبة في الساحة العسكرية، مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني العالمي.

توقعات الإنفاق العسكري العالمي

زاد الإنفاق العسكري العالمي في عام 2024 إلى مستوى قياسي، حيث بلغ 2.44 تريليون دولار، وهي أكبر زيادة سنوية منذ عام 2009، مما يعكس استجابة الدول للتهديدات الأمنية على المستوى العالمي. وتتمثل أبرز اتجاهات الإنفاق العسكري المرتقبة فيما يلي:

الإنفاق العسكري العالمي بين عامي 2001 و2023 بالمليار دولار

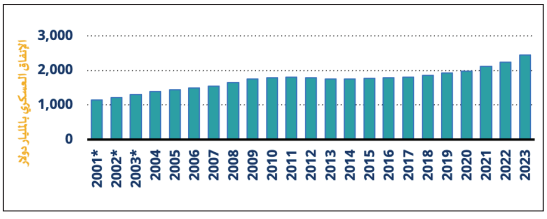

المصدر: https://www.sipri.org/media/press-release/2024/global-military-spending-surges-amid-war-rising-tensions-and-insecurity

- تعزيز الصدارة الأمريكية للإنفاق العسكري: في عام 2024 واصلت الولايات المتحدة صدارتها لقائمة الدول الأكثر إنفاقًا على الدفاع بحوالي 916 مليار دولار، وفي المقابل تتوقع بعض المصادر أن يصل الإنفاق العسكري الأمريكي في 2025 إلى 901.4 مليار دولار قبل أن يتجه للصعود مجددًا في عام 2026 ليصل إلى 912.6 مليار دولار، مدفوعًا بالاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والنظم ذاتية القيادة والتوجيه، والدفاع السيبراني والفضائي.
- تسارع نمو الإنفاق العسكري الصيني: تأتي الصين في المرتبة الثانية عالميًا، بميزانية دفاعية بلغت 280.7 مليار دولار بزيادة 6%. وتشير التوقعات إلى زيادة متسارعة في الإنفاق العسكري الصيني ليصل إلى 294.8 مليار دولار عام 2025، و308.2 مليار دولار عام 2026 في ظل توقعات باستمرار التوترات في الإندوباسيفيك والتوترات العسكرية بين الصين وتايوان.
- تذبذب الإنفاق العسكري الروسي: شهدت روسيا زيادات حادة في إنفاقها العسكري. في عام 2024، ارتفعت ميزانيتها الدفاعية بنسبة 70%، لتصل إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. بالنسبة لعام 2025، تم تخصيص ما يمثل 32.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي، في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع تراجع الإنفاق العسكري الروسي الفعلي مع توقعات انحسار الحرب وتراجع حدتها في عام 2025.
- ثبات الإنفاق العسكري الهندي: قد يشهد الإنفاق العسكري الهندي ارتدادًا نحو الثبات بعد زيادة قدرها 4.2% في 2024، حيث وصل إلى 82 مليار دولار تقريبًا. ومن المتوقع وصول هذا الإنفاق إلى 75.04 مليار دولار في عام 2025، ثم زيادة طفيفة في العام التالي ليصل إلى 76.7 مليار دولار عام 2026.

الإنفاق العسكري المتوقع للقوى الكبرى خلال الفترة (2024 - 2028)

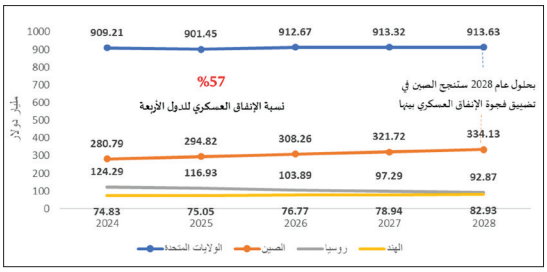

Source: Jane's Group, 2024

- تنامي اتجاهات التسلح في الشرق الأوسط: يتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط موجة جديدة من تصاعد الإنفاق العسكري، فالبيانات المعلن عنها من معهد استوكهولم في عام 2024 كشفت عن زيادة في الإنفاق العسكري للمنطقة إجمالاً بنسبة 9% في عام 2023، ليصل إلى 200 مليار دولار، وهو أعلى معدل نمو سنوي في العقد الماضي.

اتجاهات تحديث منظومات التسلح

تسعى الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، إلى دمج التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها العسكرية، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم الحروب واستراتيجيات الردع والهجوم. ومن المتوقع أن تتصدر عدة اتجاهات مجال التسلح العالمي في عام 2025.

- عودة سباق التسلح النووي: من المتوقع أن يشهد العالم تصعيدًا ملحوظًا في سباق التسلح النووي بين القوى الكبرى، حيث تتنافس الولايات المتحدة والصين وروسيا على تعزيز قدراتها النووية بطرق غير مسبوقة. فالولايات المتحدة، التي خصصت 1.7 تريليون دولار لتحديث ترسانتها النووية، ستواصل بناء غواصات نووية جديدة وصواريخ متطورة. ومن المرجح أن تُحرز الصين تقدمًا كبيرًا في مخططها لمضاعفة ترسانتها النووية إلى 1000 رأس نووي، مدعومة ببناء ثلاث قواعد جديدة للصواريخ تضم مئات الصوامع الباليستية، مع توسيع منشآتها للتجارب النووية، والعمل على تقنيات متقدمة في الفضاء.

روسيا من جانبها ستواصل العمل على تطوير أسلحة مبتكرة تشمل أنظمة نووية مخصصة للاستخدام في الفضاء، ما يمنحها ميزة استراتيجية إضافية، ويُبرز قدرتها على المناورة في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها. يُعد القمر الصناعي الروسي "كوزموس 2553"، الذي يدور في مدار يُعرف بـ"مدار المقبرة"، وهي منطقة نادرًا ما تُستخدم بسبب تعرضها لإشعاعات عالية، نموذجًا على سباق تسلح نووي جديد، حيث أشارت تقارير أمريكية إلى أن القمر يحمل رأسًا حربية وهمية، مما يُثير الشكوك حول إمكانية استخدامه كمنصة لاختبار أسلحة نووية قادرة على تدمير الأقمار الصناعية في الفضاء.

- دمج الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة: بحلول عام 2025، ستكون الأنظمة المستقلة في المجال العسكري جزءًا محوريًا من صناعات الدفاع والفضاء، مع تزايد الاعتماد على الطائرات بدون طيار والمركبات غير المأهولة لتنفيذ مهام الاستطلاع والمراقبة والعمليات القتالية. من بين التطورات البارزة، تعمل شركة بوينغ على تطوير طائرة MQ-25 Stingray كأول طائرة غير مأهولة مصممة لتزويد الطائرات بالوقود من حاملات الطائرات، ومن المتوقع أن تدخل هذه الطائرة الخدمة في أوائل عام 2025، مما يعزز المدى العملياتي للطائرات المقاتلة، ويوفر دعمًا لوجستيًا حيويًا في المهام بعيدة المدى. كما تشهد سوق الروبوتات العسكرية نموًا ملحوظًا، حيث يُتوقع أن تصل قيمتها إلى 24.2 مليار دولار بحلول 2025.

- حدوث طفرة في الطائرات المسيرة الشبحية: يتوقع أن تشهد الطائرات المسيرة المقاتلة الشبحية تطورات كبيرة تجعلها عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجيات العسكرية الحديثة. تعتمد هذه الطائرات على تقنيات متقدمة تُمكّنها من تنفيذ عمليات قتالية معقدة بكفاءة عالية ودون الكشف عنها، مما يجعلها أداة حاسمة في الحروب المستقبلية. ومن المتوقع أن تسهم الطائرات المسيرة الشبحية في حماية الطائرات المأهولة من التهديدات الجوية والأرضية،

مما يعزز فرص بقاء الطيارين المأهولين في البيئات المعادية. كما يتيح دمج الذكاء الاصطناعي في هذه الطائرات التحليق بمفردها، وتحديد الأهداف بدقة، واتخاذ القرارات القتالية استنادًا إلى تحليل البيانات في الوقت الفعلي. ومن المتوقع أيضًا تطوير أسراب من الطائرات المسيرة الشبحية بما يُتيح تنفيذ هجمات جماعية على أهداف متعددة، مما يُعزز من فاعليتها ومرونتها في ساحات المعارك، مما يُغير قواعد الاشتباك العسكري التقليدي.

- تطوير الأسلحة فرط الصوتية وفائقة السرعة: بحلول عام 2025، يُتوقع أن تحقق الدول الكبرى قفزات نوعية في تطوير الأسلحة الفرط صوتية لتعزيز قدراتها الهجومية والدفاعية، ومن المتوقع أن تُصبح الصواريخ الفرط صوتية عنصرًا حاسمًا في موازين القوى العالمية، مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني الدولي. وستستمر روسيا في قيادة هذا المجال عبر إدخال صاروخ "أوريشنيك" الباليستي متوسط المدى إلى الخدمة، والذي تصل سرعته إلى 10 ماخ، مما يجعله أحد أكثر الصواريخ تطورًا عالميًا. وسيُشكل هذا السلاح تهديدًا كبيرًا لأنظمة الدفاع الأوروبية، مع تصاعد احتمالية استخدامه كأداة ردع استراتيجية.

أما الصين فستكثف جهودها لتطوير صواريخ فرط صوتية متقدمة، مثل "YJ-21"، بهدف دعم تفوقها البحري ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في منطقة الإندوباسيفيك. وستعمل الولايات المتحدة من جانبها على تعزيز مشاريع الصواريخ الفرط صوتية الدقيقة بعيدة المدى، كجزء من استراتيجيتها لمواجهة التهديدات الروسية والصينية.

- توسع تطبيقات أسلحة الطاقة الموجهة: من المحتمل أن تحقق الأسلحة الموجهة بالطاقة، مثل أنظمة الليزر عالية القدرة، تقدمًا كبيرًا لتصبح جزءًا حيويًا من القدرات الدفاعية للدول الكبرى؛ إذ يبرز الليزر كحل مبتكر وفعال مقارنة بالأسلحة التقليدية، نظرًا لانخفاض تكلفة الاستخدام وإمكانية التشغيل المستمر طالما توفر مصدر للطاقة. وتُعد الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال، حيث تختبر البحرية الأمريكية منظومة (AN/SEQ-3 Laser Weapon System (LaWS)، والتي من المتوقع أن يتم توسيع نطاق استخدامها في العمليات الدفاعية على متن السفن الحربية بحلول 2025، مع تحسين كفاءتها وزيادة مدى تأثيرها.

وتستثمر روسيا بشكل كبير في تطوير أسلحة ليزر متقدمة، مثل نظام Peresvet الذي يركز على تعطيل الأقمار الصناعية والطائرات المسيرة. ومن المتوقع أن تشهد هذه الأنظمة تحسينات إضافية لتصبح أداة استراتيجية فعالة في الدفاع عن المنشآت الحيوية وحماية الأجواء الروسية. أما الصين، فهي تُطور أنظمة ليزر متحركة ميدانيًا للتعامل مع التهديدات القريبة، مثل أسراب الطائرات بدون طيار. كما من المتوقع أن تُسهم هذه الأنظمة في تعزيز أمن المنشآت العسكرية والبنية التحتية الحيوية في الصين، مع احتمالية دمجها في وحدات قتالية أصغر وأكثر مرونة.

- توسع حروب الفضاء بين القوى الكبرى: من المتوقع أن يُصبح الفضاء ميدانًا رئيسيًا للتنافس العسكري بين القوى الكبرى، حيث تسعى الدول لتعزيز قدراتها في استهداف الأقمار الصناعية وتأمين بنيتها التحتية الفضائية. في هذا الإطار، تواصل الولايات المتحدة تطوير أنظمة مضادة للأقمار الصناعية، من بينها تقنيات تعتمد على الليزر والأسلحة الكهرومغناطيسية، مثل مشروع "Starfire Optical Range" الأمريكي. أما روسيا فقد استعرضت قدراتها الهجومية من خلال أنظمة الأقمار الصناعية "Kos-mos"، المصممة لاعتراض وتعطيل أقمار الخصوم. وتُعد الصين من اللاعبين الرئيسيين في حروب الفضاء، حيث تركز على تطوير أنظمة مثل "Shiji-an-21"، التي تمتلك القدرة على التلاعب بالأقمار الصناعية الأخرى أو تعطيلها.

- تزايـد حـدة الحـروب السـيبرانية: يرجـح أن تصـل الحـروب السـيبرانية إلـى آفـاق جديـدة مـن التصعيـد بالاعتمـاد بشـكل متزايد على الـذكاء الاصطناعـي لتطوير هجمات دقيقـة ومتطـورة قـادرة علـى تجـاوز أنظمـة الدفـاع التقليديـة. وستسـتهدف هـذه الهجمـات البنيـة التحتيـة الحيويـة، وسـتتصاعد التهديـدات المتعلقـة بالتزييـف العميـق وحمـلات التضليـل المعلوماتـي، حيـث ستُسـتخدم هـذه التقنيـات لإضعـاف الثقـة فـي المؤسسـات الحكوميـة، ونشـر الفوضـى السياسـية والاجتماعيـة. ولا ينفصـل ذلـك عـن هجمـات سلاسـل التوريـد التـي تسـتهدف زرع ثغـرات فـي المعـدات والأجهـزة التـي يتـم توريدهـا للـدول المعاديـة عبـر أطـراف ثالثـة. وفـي ظـل هـذه التحـولات، ستسـتمر القـوى الكبـرى فـي السـعي لتحقيـق تفـوق سـيبراني اسـتراتيجي. كمـا يتواصـل تمـدد دور الفاعليـن مـن غيـر الـدول، مثـل مجموعـات الهاكـرز التـي سـتوظف تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي، ممـا يزيـد مـن تعقيـد مشـهد الحـروب السـيبرانية فـي المسـتقبل.

ختامًـا، مـع تصاعـد سـباق التسـلح العالمـي حتـى عـام 2025، يتجـه العالـم نحـو مرحلـة معقـدة مـن التفاعـل بيـن الطموحـات العسـكرية، والتطـورات التكنولوجيـة السـريعة، والتوتـرات الجيوسياسـية. فـي هـذا السـياق، تتحـرك الـدول الكبـرى والصاعـدة لتأميـن مكانتهـا فـي نظـام عالمـي يُعـاد تشـكيله، حيـث يصبـح التسـلح ليـس فقـط وسـيلة للدفـاع، بـل أيضًـا أداة لإعـادة التفـاوض علـى توازنـات القـوى وإثبـات المكانـة والـردع. ورغـم أن السـعي نحـو التسـلح يعكـس رغبـة الـدول فـي تعزيـز أمنهـا؛ إلا أنـه قـد يخلـق متواليـة مـن التوتـرات والتصعيـد المتبـادل نتيجـةً لتعـارض المصالـح والتشـكك المتبـادل بيـن القـوى المتنافسـة، كمـا أن تخصيـص مـوارد هائلـة لهـذا السـباق يؤثـر علـى الاقتصـادات الوطنيـة.

إن القـوة فـي هـذا السـياق لـم تعـد مجـرد امـتلاك أدوات وقـدرات عسـكرية وتوظيفهـا لتحقيـق الهيمنـة، وإنمـا أضحـت مزيجًـا مـن التكيـف مـع التحـولات التقنيـة، وإدارة التوتـرات بحكمـة، وإيجـاد تـوازن بيـن السـعي لتحقيـق الأمـن ومواجهـة تهديـدات التصعيـد المحتمـل وغيـر المتوقـع فـي بعـض الأحيـان، وأيضًـا القـدرة علـى التعايـش فـي نظـام عالمـي تحكمـه صراعـات متداخلـة ومعقـدة.

2 تنظيمـــات الإرهـــاب

عرفت تنظيمات الإرهاب في الشرق الأوسط، خلال عام 2024، العديد من التطورات على مستوى التموضع وإعادة الارتكاز والهيكلة، خاصة تنظيمي القاعدة وداعش، انطلاقًا من ثلاثة محددات مؤثرة، أولها: طبيعة الصراعات البينية بين القاعدة وداعش. ثانيها: أثر مكافحة الإرهاب والضربات الأمنية للتنظيمين من قبل قوات مكافحة الإرهاب، خاصة التحالف الدولي. ثالثها: أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023.

مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، وسيطرة هيئة تحرير الشام بقيادة أحمد الشرع "أبو محمد الجولاني" على الحكم في دمشق بالتحالف مع تنظيمات متطرفة ومليشيات مسلحة، أصبح العامل السوري أحد المحددات الرئيسية للسيناريوهات المحتملة لتنظيمي القاعدة وداعش في دول المنطقة في العام 2025.

تحولات محتملة لـ"القاعدة"

شهد تنظيم القاعدة، خلال عام 2024، صحوة تنظيمية وعملياتية، خصوصًا أفرعه في أفريقيا (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب). إذ ساعد الارتباك التنظيمي لمركز قيادة القاعدة بعد مقتل زعيمه أيمن الظواهري العديد من أفرع التنظيم في المنطقة على استغلال هذا الارتباك لإعادة صياغة استراتيجية وتكتيكات جديدة لبعض الأفرع تقترب من نموذج هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) في سوريا.

مع نجاح هيئة تحرير الشام في السيطرة على السلطة في سوريا، بدأت بعض أفرع تنظيم القاعدة في بناء تكتيكات مغايرة، من حيث الخطاب الإعلامي وتحديد أطراف المواجهة، عما كان عليه الوضع خلال مراحل تنظيم القاعدة الممتدة لثلاثة عقود. كانت تلك التكتيكات قد برزت منذ سنوات عندما أيد تنظيم القاعدة المركزي بيانين صدرا عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الذي يقوده أبو عبيدة العنابي، أحدهما في نوفمبر 2020، والآخر في يناير 2021، في ذكرى الربيع العربي بدول المنطقة وشمال أفريقيا.

إذ استخدم تنظيم القاعدة في البيانين أسلوبًا جديدًا في الخطاب الإعلامي انطوى على دعم التحركات الشعبية السلمية في مواجهة الأنظمة الحاكمة، والتأكيد على مفهوم سيادة الشعب، وهو مصطلح غير مدرج على أجندة مفاهيم التنظيمات الإرهابية ومنها تنظيم القاعدة، التي ترى أنه لا سيادة إلا لشرع الله، وأن سيادة الشعب والديمقراطية "محرمة". يرجع هذا التطور في الخطاب إلى محاولة مواجهة التراجع في بنية تنظيم القاعدة، عبر التقرب من البيئات المحلية بالمنطقة، بجانب الظهور أمام المجتمع الدولي بصورة جماعة متمردة لا إرهابية، أي الاقتراب من تكتيك هيئة تحرير الشام في سوريا، فضلاً عن العودة إلى مفهوم العدو القريب، والمتمثل في مواجهة الأنظمة الحاكمة. **وعليه، يمكن تحليل مسارات التغيير المحتمل لتنظيم القاعدة خلال عام 2025، على النحو التالي:**

- إعادة التسويق السياسي والإعلامي: مع حالة التراجع الشديدة في بنية تنظيم القاعدة، سواء على المستوى المركزي أو بالنسبة للأفرع المختلفة، من المحتمل أن يبدأ التنظيم عبر بعض أفرعه، خصوصًا جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الساحل الأفريقي وتنظيم شباب المجاهدين في الصومال، الاقتراب من تكتيك هيئة تحرير الشام في سوريا، من خلال محاولة الاقتراب من الغرب عبر تقديم أنفسهم كتنظيمات مسلحة محلية ذات مرجعية دينية، كمحاولة لإعادة التسويق السياسي على المستويين المحلي أو الدولي.
- التركيز على "العدو القريب" لا البعيد: من المحتمل أن يسعى تنظيم القاعدة، وخصوصًا أفرع التنظيم في سوريا (حراس الدين) وأفريقيا واليمن، إلى التركيز على مفهوم العدو القريب بدلاً من استخدام مفهوم العدو البعيد، من خلال إسقاط ما يُسمى "الجهاد العالمي" لصالح "الجهاد المحلي". وتعد أفرع تنظيم القاعدة في

اليمـن والسـاحل الأفريقـي الأقـرب لإعـلان ذلـك، وهـو مـا ألمحت إليه بيانات التأييد التي خرجت لدعم أبي محمد الجولاني في سوريا، مثل تأييد "أبي الخبيب السوداني" القيادي في تنظيم القاعدة في اليمن للجولاني وهيئة تحرير الشام بعد سقوط النظام السوري.

وعلى الرغم من أنّ هذا المسار المحتمل مغاير لمنطلقات تنظيم القاعدة على مدى ثلاثة عقود؛ فإنه يُعد واحدًا من السيناريوهات المحتملة خلال عام 2025، والتي قد تنعكس على طبيعة الأنشطة العملياتية لأفرع القاعدة في الإقليم، حيث قد تعتمد على تنفيذ هجمات إرهابية ضد الأنظمة المحلية وعدم استهداف القوات الدولية، وهو ما قد يشكل حماية للتنظيم من توجيه ضربات له عبر التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن دعم نفوذه في أفريقيا واليمن.

إعادة تموضع "داعش"

شهد نفوذ تنظيم "داعش" تراجعًا خلال العام 2024 مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة الضربات الأمنية المتعددة لقيادات التنظيم على مستوى القيادة المركزية في سوريا والعراق. وقد دفع ذلك التنظيم إلى اختيار خليفته من خارج العراق وسوريا لأول مرة، منذ إعلان تأسيسه في العام 2014. ومع ذلك، فإن سيطرة هيئة تحرير الشام على الحكم في سوريا قد تكون أحد منافذ إعادة تموضع وهيكلة التنظيم مرة أخرى على مستوى بنية المركز أو الأفرع الـ17 المنتشرة في دول العالم. وعلى ذلك، يمكن توقع المسارات المحتملة لتنظيم داعش خلال عام 2025 على النحو التالي:

- إعادة هيكلة المقر المركزي: تزامن سقوط دمشق في يد هيئة تحرير الشام مع تنامي العمليات العسكرية للتحالف الدولي ضد "داعش" عبر استهداف قيادات التنظيم في سوريا. إذ شهدت منطقة البادية ودير الزور والرقة في سوريا قرابة 85 عملية استهداف من قبل الولايات المتحدة في يوم واحد، وهي الأعلى على الإطلاق منذ تحرير الموصل عام 2017. وعلى الرغم من السعي الأمريكي للحد من قدرات داعش، إلا أن التنظيم نشط في سوريا خلال النصف الأول من ديسمبر 2024 بمعدل 700% مقارنة بالأشهر السابقة من العام نفسه، وفقًا لتقديرات داعش نفسه.

إذ أعلنت وسائل إعلام محلية سورية عن تمكن تنظيم داعش من السيطرة على أسلحة من المخزون العسكري لنظام الأسد السابق، فضلاً عن القيام بعمليات اقتحام لتحرير عناصره المقبوض عليهم في السجون ومخيمات الاحتجاز في شمال شرق سوريا. جاء ذلك عبر مقال للتنظيم في جريدة "النبأ" العدد 474، في أعقاب سقوط نظام الأسد، مما يعني سعي "داعش" لإعادة هيكلة القيادة المركزية للتنظيم في سوريا، مستغلاً حالة عدم الاستقرار بعد سقوط النظام السوري.

- الارتداد الداعشي نحو الشرق: شهد تنظيم داعش خلال عامي 2023-2024 تحولاً في مسار الاهتمام عبر التركيز على توسيع أفرع التنظيم في أفريقيا، والتي تنامت من ثلاثة إلى خمسة أفرع خلال عامين، بالإضافة إلى اختيار خليفة التنظيم الجديد من الصومال. هذا الاهتمام الداعشي بأفريقيا قد يرجع إلى محاولة الهروب من تكثيف الضربات العسكرية ضد عناصره في سوريا والعراق، فضلاً عن تراجع قدرات التنظيم بدول الشرق الأوسط.

مع سقوط النظام السوري، وهيمنة بعض خصوم داعش على السلطة في دمشق مثل هيئة تحرير الشام، قد يسعى التنظيم إلى الارتداد شرقًا إلى الإقليم مرة أخرى، عبر تكثيف عملياته في سوريا واستغلال حالة الارتباك الأمني في العراق وضعف السيطرة على الحدود، حيث من المتوقع أن يعيد التنظيم نشاطه مرة أخرى في البلدين، وهو ما قد ينعكس على باقي دول الشرق الأوسط، ولا سيما مع اعتماد داعش استراتيجية المصالحة مع بعض المنشقين عنه خلال السنوات الماضية، خاصة تيار "الحازمون" المتشدد الذي يتمركز في بعض مناطق ريف إدلب.

هذا التيار الإرهابي لديه خلافات مع هيئة تحرير الشام، مما قد يساعد داعش على إعادته مرة أخرى للتنظيم، إضافة إلى عناصر أخرى متشددة قد ترفض المسار السياسي لهيئة تحرير الشام، وبالتالي قد يوحد داعش الخصوم بما يمكنه من إعادة التموضع والارتكاز والنشاط بدول الشرق الأوسط مرة أخرى، الأمر الذي قد يجعل عام 2025 بالنسبة لتنظيم داعش بمثابة الإحياء الثالث للتنظيم، ومن ثمّ من المتوقع زيادة حدة المواجهة مع الإرهاب في المنطقة خلال العام الجديد.

3 الأمـــن البحـــري

تعتبر الممرات البحرية في منطقة الشرق الأوسط من أكثر النقاط الاستراتيجية أهمية في العالم؛ إذ تشكل هذه الممرات محاور رئيسية لحركة التجارة العالمية والطاقة، ما يجعلها عرضة للتهديدات الأمنية التي قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي. في عام 2025، يتوقع أن تظل هذه الممرات محط تهديدات متعددة نتيجة للعديد من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية. ويمكن طرح أبرز هذه التهديدات في الآتي:

- التوترات في مضيق هرمز: يُعد مضيق هرمز من أهم الممرات البحرية في العالم، إذ يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط العالمية، وهو يربط الخليج العربي ببحر عمان والمحيط الهندي. مع استمرار التوتر بين إيران وكل من إسرائيل والولايات المتحدة بعد تولي ترامب للرئاسة في يناير 2025، وهو معروف بموقفه المتشدد تجاه طهران، فمن المتوقع أن تستمر إيران في استخدام المضيق كورقة ضغط في النزاعات الإقليمية، حيث قد تلجأ إلى تهديد أو تعطيل حركة السفن حال تصاعد التوترات مع الغرب أو الدول الخليجية. وقد يشمل ذلك تنفيذ عمليات عسكرية باستخدام الزوارق السريعة أو الطائرات المسيّرة لاستهداف السفن التجارية، خاصة التي تحمل شحنات نفطية، أو العسكرية التابعة للولايات المتحدة أو أي من حلفائها.

- تهديد الملاحة والسلامة البحرية في البحر الأحمر: من المتوقع أن يظل البحر الأحمر في عام 2025 موضعًا للتهديدات الأمنية نتيجة لاستمرار الصراع اليمني، وهجمات الحوثيين على السفن المارة في باب المندب. ويُرجح استمرار تلك التهديدات على الأقل إلى حين الوصول لتسوية مستقرة مع إيران. فبعد تراجع قوة وكلاء طهران في المنطقة لم يتبقَّ لها سوى جماعة الحوثي التي أثبتت قدرتها على التأثير من خلال استهداف السفن التجارية عبر الطائرات المسيّرة والصواريخ. كانت هجمات الحوثيين قد أدت إلى انخفاض حركة المرور عبر قناة السويس ومضيق باب المندب إلى ما يزيد على 50%، فضلاً عن إحياء نشاط القرصنة في خليج عدن وباب المندب، ولا سيما في ظل تنامي الحديث عن تنسيق بين الحوثيين وكل من تنظيم القاعدة في اليمن وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وهو ما قد يُقوض الأمن بإقليمي البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

- التنافس على السيطرة والنفوذ في الممرات البحرية: مع تنامي أهمية الممرات البحرية في الشرق الأوسط في التجارة العالمية، فإن الدول الإقليمية والدول الكبرى تعمل على تعزيز وجودها العسكري والسياسي في هذه المناطق. ومن المحتمل أن تشهد المنطقة في عام 2025 مزيدًا من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على الممرات البحرية، خاصة أنها تُعد مسرحًا للحروب بالوكالة التي غالبًا ما تقودها الدول الكبرى أو الجماعات المدعومة من دول إقليمية. ومن المحتمل أيضًا أن تستمر دول مثل الصين وروسيا في توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، من خلال اتفاقيات عسكرية واستثمارية مع بعض الدول، ما يؤدي إلى تعقيد الوضع الأمني في الممرات البحرية. هذا التنافس بين القوى العالمية قد يزيد من احتمالية وقوع صدامات بحرية مباشرة أو غير مباشرة.

- انعكاسات الحرب في غزة على الممرات البحرية: يُسهم استمرار الحرب في غزة في زيادة المخاطر الأمنية في الممرات البحرية، خاصة البحر الأحمر ومضيقي باب المندب وهرمز. ومن المحتمل أن يتأثر أيضًا شرق المتوسط سلبًا بتلك المخاطر، حيث قد يتم تنفيذ بعض الهجمات على السفن التجارية عبر جماعات مسلحة أو إرهابية تستغل

الفوضى في المنطقة. مثل هذا الاحتمال يُنذر بتهديد الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة، بما يزيد من فرص تزايد التدخلات العسكرية من قبل أطراف متعددة في الشرق الأوسط، ومن ثم تأثر حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي مما يستدعي من الدول الإقليمية والدول الكبرى اتخاذ تدابير أمنية لحماية هذه الممرات الحيوية.

توقعات أساسية

في ظل التهديدات المتصاعدة للأمن البحري في الشرق الأوسط، ثمة مجموعة من التوقعات الأساسية في عام 2025:

- تنوع الانتشار العسكري في البحر الأحمر، حيث من المتوقع أن تشارك القوى الدولية الكبرى في البحر الأحمر والخليج العربي بكثافة نظرًا لأهميته كممر ملاحي "للتجارة العالمية"، تزداد الأهمية الاستراتيجية لهذا الممر الملاحي خلال المرحلة المقبلة في ظل احتدام التنافس الدولي والإقليمي والتصعيد في الشرق الأوسط، واستمرار الصراعات والتوترات في دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، بما في ذلك السودان وإثيوبيا والصومال، وتنامي التهديد الحوثي في اليمن، مما يرجح استمرار تراجع مستوى الاستقرار الأمني في البحر الأحمر.

- رغم اتساع الانتشار العسكري في البحر الأحمر، إلا أن هناك اتجاهًا لوجود مستوى متوسط من التهديدات الأمنية في أقصى الحالات، لعدم خروج الموقف عن السيطرة. وفي التقدير، يصعب الوصول إلى ترتيبات أمنية واضحة في منطقة البحر الأحمر دون تنسيق مصري-سعودي بالأساس، كما أن استقرار هذه الترتيبات يتطلب أيضًا التعامل مع بعض الأطراف خاصة إيران وإثيوبيا.

- رغم ارتفاع مستوى التهديد بين إيران وإسرائيل، وتبادل الهجمات المباشرة بينهما مباشرة خلال عام 2024، إضافة إلى الضربات الإسرائيلية المؤثرة على وكلاء إيران (حزب الله في لبنان، حركة حماس في غزة، مغادرة عناصر إيران لسوريا بعد سقوط نظام الأسد)؛ فإن طهران تُظهر عدم الرغبة في التصعيد. ومن الصعب توقع غياب التصعيد بين الطرفين، لكن يبدو أن هناك توافقًا ضمنيًا بألا يمتد أي تصعيد إلى الخليج العربي لاعتبارات متعددة، أبرزها: الحفاظ على مصالح دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة، وأهمية الخليج العربي للملاحة النفطية العالمية، ناهيك عن القوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج سواء في القواعد العسكرية الأمريكية أو في بعض المهام العسكرية.

- على الرغم من الهدوء النسبي حاليًا في شرق المتوسط، فإن الأمر قد يتغير على المدى القريب أو المتوسط نتيجة لعدة أسباب، أولها: ما تم نشره عن تقرير لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) والذي يؤكد وجود احتياطيات تُقدر بحوالي 879 مليون برميل من النفط و286.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في المنطقة. ثانيها: انعكاسات حرب غزة متمثلة في زيادة حضور القوة العسكرية الدولية في البحر المتوسط، واتساع نطاق التهديدات لتمتد إلى البحر المتوسط، بما يستوجب العمل على الحد من تأثير تلك الحرب على تماسك منظمة غاز دول شرق المتوسط. ثالثها: تداعيات التطورات التي تشهدها سوريا بعد انتهاء حكم بشار الأسد. فقد تتجه بعضُ القطع الحربية الروسية إلى ليبيا إذا ما اضطرت روسيا لتخفيف وجودها من بعض التمركزات لقواتها في سوريا، كذلك قد يتم نقل بعض العناصر الإرهابية عبر البحر المتوسط إلى ليبيا أو غيرها من الدول. وفي التقدير، تظل التحديات المرتبطة بشرق المتوسط أكبر من الحضور العسكري، لارتباطها بالأساس بملف الطاقة والتي قد تشكل أزمة لتراجع الإنتاج نسبيًا في حقل "ظهر" المصري، وتداعيات حرب غزة، وزيادة إنتاج بعض الدول الأخرى في الإقليم، وتغير معدلات الاستيراد الأوروبي من الغاز الطبيعي.

ختامًا، تظل الممرات البحرية في الشرق الأوسط واحدة من أهم نقاط التوتر الأمني في العالم، وتواجه العديد من التهديدات المحتملة في عام 2025، من التصعيد العسكري والتهديدات من الفاعلين العنيفين، إلى التهديدات الإلكترونية، والتنافس الدولي على النفوذ، وتزايد المخاطر على حركة التجارة والملاحة البحرية في المنطقة. هذه التهديدات تتطلب استجابة منسقة بين الدول الإقليمية والقوى الكبرى لضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه الممرات الحيوية.

04 قضايـــا عالميـــة

سياسات أمريكية واقعية... وتوجهات صينية متوازنة

- صفقـات دبلوماسـية محتملـة لترامـب فـي الأزمـات الدوليـة
- ضغـط أمريكـي يدفـع إلـى تصعيـد حـرب أوكرانيـا قبـل تسـويتها
- سياسـات صينيـة تـوازن بيـن التصعيـد والحـوار مـع واشـنطن
- تصاعـد السـباق الدولـي حـول الـذكاء الاصطناعـي والروبوتـات

يُشكل مجيء إدارة أمريكية جديدة برئاسة دونالد ترامب في العام 2025 متغيرًا سيؤثر على العديد من القضايا والتفاعلات العالمية، لاسيما أنها ستكون المرة الثانية لترامب في البيت الأبيض لكن مع دعم التصويت الشعبي وأغلبية مجلسي الشيوخ والنواب. وعلى الرغم من المخاوف العالمية من سياسات ترامب الانعزالية التي ترفع شعار "أمريكا أولاً"، فضلاً عن عدم القدرة على التنبؤ بسلوكياته، إلا أنه من المتوقع أن تتسم سياساته بدرجة أكبر من الرشادة، والسعي لتحقيق إنجازات تفاوضية وصفقات دبلوماسية في عددٍ من القضايا في أزمات الشرق الأوسط أو حرب أوكرانيا.

مع ذلك، من المتوقع أن يواجه ترامب تحديات في تحويل وعوده إلى سياسات تنفيذية. على سبيل المثال، فإن وعود ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة 20% على جميع السلع المستوردة، ستؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات التضخم على المستهلك الأمريكي. كذلك، فإن فرض تلك الرسوم قد يؤدي إلى حروب تجارية وقيام الدول المستهدفة بفرض رسوم مضادة على السلع الأمريكية. أضف إلى ذلك، فإن الترحيل الجماعي لملايين المهاجرين غير القانونيين سيحتاج مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الصعوبة العملية في تحقيق ذلك، والبعد الإنساني المرتبط بها.

من جانب آخر، من المتوقع أن يشهد عام 2025 تطورات حاسمة في الحرب الروسية-الأوكرانية، فقد تكون بدايته تصعيدًا بين روسيا وأوكرانيا، لكن مع حلول منتصف ونهاية العام قد نشهد جهودًا لفتح قنوات دبلوماسية للتسوية، تتضمن مقترح إقامة منطقة آمنة منزوعة السلاح، مع تقديم ضمانات أمنية للطرفين. إلا أنّ نجاح تلك الجهود يواجه معوقات، منها: آليات مراقبة وتمويل تلك المنطقة الآمنة، ومدى تلبية خطة تسوية الحرب للمتطلبات الروسية التي تخشى إمكانيةَ عودة أوكرانيا أكثر عسكرة وخطورة على أمنها القومي.

أما بالنسبة للسياسات الصينية، فإن أولوياتها في العام الجديد تتمثل في معالجة التحديات الاقتصادية الداخلية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، بينما ستواصل انتهاج سياسة خارجية حازمة بشأن مصالحها في تايوان وبحر الصين الجنوبي، والموازنة بين خياري التصعيد والحوار لإدارة التنافس مع واشنطن، ساعية للتحوط بأكبر قدرٍ من الشركاء الدوليين لمواجهة الضغوط الأمريكية المحتملة، في ظل إدارة ترامب الثانية. وقد تخلق شكوك ترامب تجاه المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف فراغًا في الحوكمة العالمية قد يسمح لبكين بلعب دور أكبر في تشكيل المعايير والمؤسسات الدولية.

أخيرًا، من المتوقع أن يشهد العام الجديد سباقا دوليا حول مجالات الحوسبة والذكاء الاصطناعي الذي يعد بتحولات غير مسبوقة في مجالات: الطاقة الجديدة، وشبكات الاتصالات، وتقنيات السيارات، وصناعة الترفيه، وغير ذلك. في الوقت نفسه قد تحتدم التهديدات التكنولوجية والسيبرانية المحتملة بقيادة جماعات القرصنة والهواة ومجرمي الإنترنت في ظل الانتشار الواسع للتزييف العميق والمحتويات المغلوطة والأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، وهي التهديدات التي من غير المرجح أن تنحسر في عام 2025 رغم تطوير آليات لمكافحتها، بما في ذلك توظيف الذكاء الاصطناعي على تعدد جهود حوكمته وتنظيمه.

1 اتجاهات إدارة ترامب

يعد المتغير الأساسي في السياسة الأمريكية ببعديها الداخلي والخارجي هو بدء إدارة جديدة برئاسة دونالد ترامب، الذي سيتولى مهام الحكم رسميًا في 20 يناير 2025، حيث ستكون امتدادًا لإدارة ترامب الأولى (2016 – 2020) في بعض الجوانب، ومختلفة عنها في جوانب أخرى. ينبع أحد جوانب الاختلاف من حقيقة أن انتصار ترامب لم يقتصر هذه المرة على الفوز بالمجمع الانتخابي، لكنه حصل أيضًا على أغلبية التأييد الشعبي (عكس انتصاره في 2016 الذي اقتصر على المجمع الانتخابي، في حين فازت منافسته هيلاري ترامب بأغلبية التصويت الشعبي). جاء ترامب أيضًا هذه المرة، ومعه أغلبية جمهورية في مجلس الشيوخ، مع الحفاظ على أغلبية الحزب بمجلس النواب. وبالتالي، فإن دوائر الحكم بواشنطن ستتحدث بصوت واحد خلال العامين القادمين، على الأقل حتى انتخابات التجديد النصفي القادمة لمجلس النواب وثلث مجلس الشيوخ.

ومن المتوقّع ألا تشهد إدارة ترامب هذه المرة تغييرات واستقالات كما حدث في فترة الرئاسة الأولى، لأن فريقه الذي يتم اختياره، خاصة فريق الأمن القومي، يتصف بالولاء المطلق له، وسيفعل ما يريده. وبالتالي فإن عملية صنع القرار في الإدارة الأمريكية الجديدة سيكون مركزها البيت الأبيض ودونالد ترامب شخصيًا. وبالتأكيد، سوف يستخدم ترامب سلطاته في الأسابيع الأولى لدخوله البيت الأبيض، واستخدام القرارات التنفيذية لإلغاء بعض القرارات والسياسات التي تبنتها الإدارة السابقة، خاصة في مجالات الهجرة، والبيئة، والطاقة، فضلاً عن تبني المزيد من السياسات الحمائية في مجال التجارة الدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الحكومة الفيدرالية.

مع وضوح سياسات ترامب في بعض المجالات، فإن هنالك درجة من "اللا يقين" في سياساته ومواقفه بسبب وجود دافعَيْن متناقضين يحركانه؛ الأول، رغبته في الخروج عن المألوف، وإحداث درجة من الإرباك في القواعد والمؤسسات. أما الدافع الثاني، فرغبته في تحقيق إنجاز حقيقي، واعتقاده أنه الرجل القوي القادر على إنجاز الصفقات، والنجاح في التفاوض حول أي شيء. وعلى الأغلب، فإن سلوكيات ترامب في فترته الثانية ستمثل حصيلة للتفاعل بين هذين الدافعين، وربما تميل أكثر لمصلحة الدافع الثاني. لنأخذ مثالاً على ذلك من سياسة ترامب المتوقّعة في الشرق الأوسط، خاصة تجاه القضية الفلسطينية وإيران.

سياسات ترامب إزاء القضية الفلسطينية:

المتابع لتعيينات ترامب المقترحة لمن سيشغل مناصب في فريق الأمن القومي المساعد له قد يصل إلى قناعة بأن القضية الفلسطينية سوف تنتهي في عهده، وأن ضم إسرائيل للضفة الغربية، واعتراف الولايات المتحدة بذلك سيتحقق قريبًا، لكن دراسة الأمر في إطار تفاعل الدافعَيْن السابق الإشارة إليهما قد تقودنا إلى نتيجة مختلفة. إذ تصب تصريحات من سيتولون ملفات الأمن القومي في عهد ترامب كلها في مصلحة إسرائيل. فالمرشح لمنصب وزير الخارجية، السيناتور الجمهوري ماركو روبيو، قال إنه يعارض وقف إطلاق النار في غزة، ويعتقد أن إسرائيل يجب أن تدمر "كل عنصر" من حماس، التي وصفها بأنها "حيوانات شرسة". في حين وصفت إليز ستيفانيك، المرشحة لمنصب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، تلك المنظمة بأنها "بؤرة لمعاداة السامية". كما سيعين ترامب ستيف ويتكوف، وهو مستثمر عقاري، مبعوثًا له إلى الشرق الأوسط، وقد أعرب ويتكوف عن دعمه لإسرائيل ونتنياهو في عدة مناسبات.

أما السفير الأمريكي الجديد لدى إسرائيل، مايك هاكابي، فهو مسيحي إنجيلي يدعم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ووصف حل الدولتين في فلسطين بأنه "غير قابل للتطبيق". وخلال زيارته لإسرائيل في عام 2017، قال هاكابي: "لا يوجد شيء اسمه الضفة الغربية، لا يوجد شيء اسمه المستوطنات.. إنها مجتمعات، إنها أحياء، إنها مدن. لا يوجد شيء اسمه الاحتلال". وفي 13 نوفمبر الماضي، قال هاكابي أيضًا في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي إن "ضم الضفة الغربية ممكن بالطبع في الإدارة القادمة، لكن هذه السياسة لم يتم تحديدها بعد".

ولا تعني تصريحات هذا الفريق بالضرورة قبول ترامب لأفكارهم، خاصة المتعلقة بضم إسرائيل للضفة الغربية والقضاء على

حل الدولتين. ففي ولايته الأولى، عارض ترامب ضم إسرائيل للضفة، وتضمنت خطته المعروفة بصفقة القرن (والتي رفضها الفلسطينيون) دولة فلسطينية على جزء من الضفة الغربية، كما بدأ ترامب ما عُرف بالاتفاقيات الإبراهيمية، والتي سمحت بالتطبيع بين إسرائيل ودول عربية في مقابل عدم ضم الضفة.

وفي إطار سعي ترامب لتحقيق إنجاز تفاوضي في منطقة الشرق الأوسط، لا يرتبط فقط بوقف القتال في غزة، فقد يظلّ معتقدًا بأنه قادر على إنجاز "صفقة القرن"، وإحياء مسار الاتفاقيات الإبراهيمية، وبشكل لم يسبقه إليه أحد، وهو ما سيدفعه أيضًا إلى التحفظ على خطط إسرائيل لضم الضفة الغربية، خاصة أن التصريحات الإسرائيلية الأخيرة بشأن ضم الضفة الغربية، قد واجهت انتقادات عديدة من عواصم عربية دخلت في إطار اتفاقيات السلام الإبراهيمي، ووصفتها بأنها استفزازية وعقبة أمام السلام والاستقرار الإقليمي. يضاف لذلك موقف ترامب الواضح من عدم التورط في الشرق الأوسط، بدءًا من انتقاده الشديد للحرب الأمريكية في العراق، حتى إعلانه بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا أن هذه ليست معركة الولايات المتحدة، وأنها لا يجب أن تتورط في الأمر.

عودة سياسة الضغط الأقصى إزاء إيران: تبنّى الرئيس ترامب في ولايته الأولى سياسة تعرف بـ"الضغط الأقصى" على إيران، من خلال تشديد العقوبات الاقتصادية عليها، مع تجنب المواجهة العسكرية المباشرة معها، والتي قد تجر الولايات المتحدة إلى التورط في حرب في الشرق الأوسط وهو ما يعارضه ترامب بشدة. يشير بعض المحللين إلى أن سياسة الضغط الأقصى التي تبناها ترامب كان الهدف منها جلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات، وليس الانخراط في سياسة لتغيير النظام في إيران. وتُشير تقارير صحفية إلى أنه من المرجح أن يعود ترامب إلى هذه السياسة، وقد يكون مهتمًا بنوع من الصفقة مع إيران، بشرط أن تكون -من وجهة نظره- صفقة أفضل من تلك التي أبرمها الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما.

يتماشى مع هذا الاتجاه ما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" من أن الملياردير إيلون ماسك المقرب من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب قد التقى سفير إيران لدى الأمم المتحدة في محاولة لنزع فتيل التوتر بين طهران وواشنطن، وأن اللقاء كان إيجابيًا، رغم نفي إيران حدوث اللقاء.

تحديات تحويل الوعود إلى سياسات تنفيذية:

أحد الكوابح الأخرى لسياسات ترامب الخارجية في 2025 أنه سيواجه العديد من التحديات في تحويل وعوده إلى سياسات تنفيذية. على سبيل المثال، فإن وعود ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة 20% على جميع السلع المستوردة، ستؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات التضخم على المستهلك الأمريكي، وهذا كان السبب الرئيسي الذي أدى لهزيمة منافسته كامالا هاريس. كذلك، فإن فرض الرسوم قد يؤدي إلى حروب تجارية وقيام الدول المستهدفة بفرض رسوم مضادة على السلع الأمريكية. المسألة الأخرى التي ستحتاج رشادة في التعامل تتعلق بالترحيل الجماعي لملايين المهاجرين غير القانونيين، وهو ما سيحتاج مليارات من الدولارات، بالإضافة إلى الصعوبة العملية في تحقيق ذلك، والبعد الإنساني المرتبط بها.

أما فيما يتعلق بوعوده بإنهاء الحرب في أوكرانيا، فهو بالتأكيد قادر على ذلك، لأن واشنطن تملك مفتاح المساعدات العسكرية التي تقدم لأوكرانيا، وبالتالي تستطيع استخدامها للضغط. لكن لو تحقق وقف إطلاق النار فسيكون بمثابة مكسب كبير لروسيا، لأنه سيعني تجميد القتال على أوضاع السيطرة الحالية على الأرض، وهو سيكون بمثابة نكسة للشعب الأوكراني، وسيثير غضب حلفاء واشنطن في أوروبا. كما أن سياسة "أمريكا أولاً"، وفرض ضغوط على الأوروبيين بشأن التزاماتهم تجاه حلف الناتو، وسلوك ترامب الذي لا يمكن التنبؤ به، سوف يزيد شكوك الأوروبيين تجاه الولايات المتحدة، وقد يعطي قوة دفع لمشروع الدفاع الأوروبي المشترك بعيدًا عن المظلة الأمريكية التي لا يمكن ضمانها.

باختصار، سيضطر ترامب للتعامل مع العديد من وعوده بشكل أكثر واقعية، كما أن قناعة ترامب بأنه الشخص القادر على الإنجاز، وأنه صانع الصفقات والمفاوض الأعظم، فضلاً عن طبيعة الولاية الثانية والأخيرة لأي رئيس أمريكي، والتي يكون متحررًا فيها من ضغوط جماعات المصالح التي يحتاجها لإعادة انتخابه، بالإضافة إلى اهتمامه بسجله التاريخي بعد أن يترك منصبه؛ كل هذه العوامل قد تدفع ترامب للتصرف بدرجة أكبر من الرشادة، والسعي لتحقيق صفقات دبلوماسية في عددٍ من القضايا الدولية في عام 2025.

2 الحرب الروسية-الأوكرانية

شهد عام 2024 تصعيدًا بين روسيا وأوكرانيا مع دخول القوات الأوكرانية مقاطعة كورسك الروسية والسماح باستخدامها للصواريخ بعيدة المدى، فيما تتقدم روسيا على الأرض وتستخدم الصواريخ الباليستية "أوريشنيك"، مما أدى إلى تعقيد الجهود الرامية للتهدئة. وتسعى الدولتان إلى تحسين مواقعهما في ساحة المعركة قبل أية مفاوضات. ففي حين حقق الكرملين أسرع مكاسبه في شرق أوكرانيا منذ عام 2022، وكثف الضغط في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي، حيث أعلنت روسيا أنها اقتربت من تحقيق أهدافها؛ فإن أوكرانيا تحاول الاحتفاظ بالمساحة الصغيرة التي تستولي عليها في مقاطعة كورسك لاستخدامها كورقة مساومة، حيث تقول أوكرانيا إنها لن تتمكن من الصمود بمواردها المتاحة من أسلحة وذخائر حتى منتصف عام 2025 حال توقفت المساعدات الأمريكية.

وعليه، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداده للتفاوض مع مراعاة الواقع على الأرض، في حين أعلن الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلنسكي أنه يتعين على كييف أن تبذل قصارى جهدها لإنهاء الحرب عام 2025 من خلال الوسائل الدبلوماسية. بناء على ذلك، من المنتظر أن يحمل عام 2025 تغييرات على ساحة الصراع الروسي-الأوكراني. هنا يأتي التساؤل: هل اقتربت الحرب من نقطة اللا عودة؟ أم هل سيشهد عام 2025 انفراجة مع اعتلاء ترامب الرئاسة الأمريكية؟ يمكن الإجابة عن ذلك من خلال الاتجاهات الآتية:

تصاعد تكلفة الحرب لروسيا وأوكرانيا: تعاني روسيا وأوكرانيا ضغوطًا اقتصادية وعسكرية واجتماعية وسياسية جراء الحرب. إذ تواجه روسيا تحديات متزايدة، فالاقتصاد الروسي، رغم تأقلمه مع اقتصاد الحرب، يواجه صعوبات أسعار الفائدة المرتفعة بنسبة 21%، وانخفاض قيمة الروبل بنسبة 6%، وإنفاق ما يعادل 8% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع والأمن عام 2024، والتضخم الذي بلغ -وفق التقديرات الرسمية- 8.5%، ويصل إلى 15.3% وفقًا لاستطلاعات رأي، وارتفاع أسعار السلع بنسبة 22% خلال ذلك العام.

وعليه، فإذا استمرت الحرب ستزداد الكلفة على موسكو، خاصة إذا انخفضت أسعار النفط، وقد يجد بوتين نفسه مضطرًا لرفع الأسعار والضرائب، وإرسال المزيد من الشباب إلى الجبهة العسكرية، وتقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. لذلك، وعد بوتين بإنهاء العملية العسكرية في اللحظة التي تعلن فيها كييف انسحاب قواتها من أقاليم الدونباس الأربعة (دونيتسك، ولوجانسك، وخيرسون، وزابوروجيه)، وعدم الانضمام إلى حلف الناتو.

على الجانب الآخر، وعلى الرغم من تحقيق أوكرانيا نمو اقتصاد متوسط على مدى عامين متتاليين، لا يزال اقتصادها يمثل 78% من حجمه قبل الحرب، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو الثلث، وتعرضت صناعتا الصلب والحبوب لضربات قوية، كما تعاني نقصًا في الجنود. لذلك، أعلن الرئيس الأوكراني استعداده لوقف الأعمال القتالية مقابل عضوية الناتو، حتى لو لم تقدم روسيا تنازلات إقليمية، إذ يرى أنه مع قبول الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا تحت مظلة الناتو، فسيكون من الممكن الاتفاق مستقبلاً على عودة بقية الأراضي بالسبل الدبلوماسية.

اتجاه تهدئة الحرب في ظل إدارة ترامب: من المتوقع أن يشهد عام 2025 تهدئة في الحرب الروسية الأوكرانية، خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب. فقد وعد ترامب أثناء حملته الانتخابية بوقف القتال، ووضع نهاية لهذه الحرب. وذكر ترامب في مقابلة مع مجلة "تايم" في الـ12 ديسمبر الماضي، أنه يختلف "بشدة" مع إطلاق أوكرانيا صواريخ أمريكية الصنع في عمق روسيا. مع ذلك، أصر ترامب على أنه لن يتخلى عن أوكرانيا لأن الدعم الأمريكي لكييف سيكون بمثابة رافعة رئيسية في الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب. وأضاف: "أنا أختلف بشدة مع إرسال صواريخ على بعد مئات الأميال إلى روسيا. لماذا نفعل ذلك؟ أعتقد أنه قرار أحمق".

وبالرغـم مـن أن ترامـب لـم يطـرح فـي العلـن خطـة مفصلـة لإنهـاء الحـرب، فقـد نقلـت صحـف أمريكيـة تسـريبات مـن أعضـاء فـي إدارتـه المحتملـة بخصـوص مقتـرح يسـتهدف تجميـد خـط المواجهـة الحالـي حيـث هـو الآن، وإقامـة منطقـة عازلـة بيـن روسـيا وأوكرانيـا، بحيـث تُشـرف علـى ذلـك المقتـرح وتمـول تنفيـذه دول أوروبيـة دون مسـاهمة الولايـات المتحـدة، كمـا يقتـرح موافقـة أوكرانيـا علـى تأجيـل طموحهـا للانضمـام إلـى حلـف شـمال الأطلنطـي لمـدة 20 عامًـا. وسـتقوم الولايـات المتحـدة بتقديـم بعـض الدعـم والتدريـب لأوكرانيـا، لكـن الـدور الأكبـر فـي ذلـك سـيكون للأوروبييـن.

وذكـر جيـه دي فانـس، نائـب الرئيـس الأمريكـي المنتخـب، فـي سـبتمبر الماضـي، أن روسـيا سـتتمسـك بمكاسـبها الحاليـة، وأن بقيـة أوكرانيـا سـتظل دولـة مسـتقلة ذات سـيادة، وسـيتم تحصينهـا لمنـع هجـوم روسـي ثـانٍ. فـي المقابـل، سـتحصل روسـيا علـى وعـدٍ بالحيـاد الأوكرانـي. وذكـرت مصـادر أمريكيـة أن ترامـب يريـد قـوات أوروبيـة لمراقبـة وقـف إطلاق النـار المحتمـل فـي أوكرانيـا، وأن تقـود أوروبـا ردع أي عـدوان روسـي فـي المسـتقبل، بـل إنـه كـرر معارضتـه انضمـام أوكرانيـا إلـى حلـف شـمال الأطلسـي، لكنـه أكـد رغبتـه فـي أن تظـل أوكرانيـا قويـة ومسـلحة جيـدًا بعـد الحـرب.

خطة "كيث كيلوج" الأمريكية للحوافز المتبادلة:

هنـاك مبـادرة أمريكيـة أخـرى، هـي "خطـة كيـث كيلـوج"، وهـو جنـرال متقاعـد أعلـن ترامـب تعيينـه مبعوثًـا شـخصيًا فـي أوكرانيـا. ويتلخـص جوهـر الخطـة فـي تقديـم حوافـز والضغـط مـن أجـل تجميـد الصـراع علـى طـول خـط المواجهـة. وتـدور الحوافـز التـي تقدمهـا الخطـة لروسـيا فـي: تأجيـل مسـألة عضويـة أوكرانيـا فـي حلـف الناتـو لفتـرة 10 أعـوام، والاحتفـاظ بجميـع الأراضـي التـي سـيطرت روسـيا عليهـا، والرفـع الجزئـي للعقوبـات وإمـكان رفعهـا بالكامـل إذا وافقـت روسـيا علـى اتفـاق سـلام مقبـول لـدى أوكرانيـا، وتعليـق الدعـم العسـكري لكييـف، وإذا لـم تلتـزم روسـيا بشـروط المفاوضـات، يمكـن للولايـات المتحـدة فـرض شـروط تتماشـى مـع المصالـح الأمريكيـة والأوكرانيـة.

وفيمـا يتعلـق بمـا تقدمـه الخطـة كحوافـز لأوكرانيـا، فإنهـا تتلخـص فـي: اسـتمرار تقديـم المسـاعدة العسـكرية فـي صـورة تدريـب وقـروض بـدون فوائـد وضمانـات أمنيـة، وفـرض رسـوم علـى شـركات الطاقـة الروسـية وتوجيـه العائـدات لإعـادة إعمـار أوكرانيـا ودعـم دفاعاتهـا، وعـدم التخلـي عـن هـدف اسـتعادة أراضيهـا شـرط عـدم اسـتعادتها بالقـوة، وفـي حـال رفـض أوكرانيـا للمفاوضـات يتـم تعليـق الدعـم العسـكري.

سـيناريو توسـع رقعـة الصـراع وتحولـه إلـى نـزاع إقليمي:

وهـو مـا يبـرز خطـر انهيـار النظـام الأمنـي الأوروبـي، وزيـادة التوتـرات بيـن واشـنطن وموسـكو، ممـا يعقـد أيـة محـاولات للتسـوية للحـرب فـي أوكرانيـا. وفـي هـذا السـيناريو، قـد يحـدث انقسـام أوروبـي بسـبب تزايـد الأصـوات المطالبـة بإيجـاد آليـة لدعـم أوكرانيـا بديلـة للاسـتنزاف المالـي، والانتخابـات الأوروبيـة التـي أفـرزت حكومـات قريبـة مـن روسـيا، كمـا فـي رومانيـا والمجـر والتشـيك، فـضلاً عـن حالـة الترقـب لعـودة ترامـب التـي فرضـت ضغوطًـا علـى أوروبـا لإبقـاء كييـف متماسـكة بمعـزل عـن أي دور أمريكـي، وأبـرزت محـاولات أوروبيـة لإعـادة صياغـة سياسـتها الدفاعيـة والأمنيـة لتحديـد دورهـا فـي الأمـن والاسـتقرار الإقليمـي.

خلاصـة القـول، أدى إصـرار روسـيا وأوكرانيـا علـى حسـم المعركـة أو تعظيـم الأوراق قبـل الدخـول فـي أي تفـاوض إلـى تنامـي فـرص المواجهـة، فكلاهمـا فـي سـباق مـع الزمـن لتحقيـق مكاسـب علـى الأرض لتعزيـز مواقفهمـا التفاوضيـة، خصوصًـا مـع عـودة ترامـب. وفـي ضـوء ذلـك، فمـن المتوقـع أن يشـهد عـام 2025 تطـورات حاسـمة، فقـد تكـون بدايتـه تصعيـدًا بيـن روسـيا وأوكرانيـا، لكـن مـع حلـول منتصـف ونهايـة العـام قـد نشـهد جهـودًا لفتـح قنـوات دبلوماسـية للتسـوية، تتضمـن مقتـرح إقامـة منطقـة آمنـة منزوعـة السـلاح، مـع تقديـم ضمانـات أمنيـة للطرفيـن.

إلا أن نجـاح تلـك الجهـود تواجـه مجموعـة معوقـات، أولهـا: أن المنطقـة الآمنـة تحتـاج إلـى مراقبـة أمنيـة مـن قبـل جنـود دول غيـر منحـازة، وهـو أمـر قـد لا تقبـل بـه موسـكو، كمـا أنـه مسـاحة الحـدود الهائلـة سـتتطلب تكلفـة ماليـة ضخمـة. ثانيهـا: أن تسـليح أوكرانيـا إلـى الحـدّ الـذي يُمكّنهـا مـن إيقـاف التقـدم الروسـي أمـر صعـب. ثالثًـا وأخيـرًا، أن قبـول روسـيا بوسـاطة ترامـب ليـس مؤكـدًا، فموسـكو تحقـق تقدمًـا مـع تلقيهـا تعزيـزات مـن كوريـا الشـمالية ودعمًـا مـن الصيـن، ممـا قـد يجعلهـا تفضـل الاسـتمرار لتحقيـق مكاسـب إضافيـة، ويجعـل مـن غيـر مصلحتهـا تجميـد النـزاع الـذي قـد يتيـح لأوكرانيـا فرصـة إعـادة التنظيـم والتسـليح وشـن هجـوم مسـتقبلي، كمـا أن خطـة تسـوية الحـرب قـد لا تفـي بالمتطلبـات الروسـية، فقـد تؤدي إلـى أن تواجـه روسـيا -فـي غضـون 10 أعـوام- أوكرانيـا أكثـر عسـكرة وخطـورة. وعليـه، فالخطـة قـد تكـون مجـرد خطـوة نحـو المفاوضـات.

3 السياسات الصينية

يصادف عام 2025 ما يسمى بـ"عام الثعبان" في علم التنجيم الصيني، وهو رمز للقدرة على التكيف، وهي سمة ستكون ذات أهمية لصناع السياسات في هذا البلد وهم يواجهون التحديات الداخلية والخارجية، كما يصادف أيضًا اختتام الخطة الخمسية التنموية الرابعة عشرة للصين (2021 - 2025)، ووصول الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مرة ثانية للبيت الأبيض، ومخاوف صينية من نشوب حرب تجارية جديدة ستكون لها تداعياتها السلبية على الاقتصاد الصيني، حتى لو كانت هناك استعدادات مسبقة للتعامل معها بخلاف المرة الأولى. لذلك، يمكن تحديد الاتجاهات المتوقعة للسياسة الصينية الداخلية والخارجية خلال العام الجديد، على النحو التالي:

يصادف عام 2025 ما يسمى بـ"عام الثعبان" في علم التنجيم الصيني، وهو رمز للقدرة على التكيف، وهي سمة ستكون ذات أهمية لصناع السياسات في هذا البلد وهم يواجهون التحديات الداخلية والخارجية، كما يصادف أيضًا اختتام الخطة الخمسية التنموية الرابعة عشرة للصين (2021-2025)، ووصول الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب مرة ثانية للبيت الأبيض، ومخاوف صينية من نشوب حرب تجارية جديدة ستكون لها تداعياتها السلبية على الاقتصاد الصيني، حتى لو كانت هناك استعدادات مسبقة للتعامل معها بخلاف المرة الأولى. لذلك، يمكن تحديد الاتجاهات المتوقعة للسياسة الصينية الداخلية والخارجية خلال العام الجديد، على النحو التالي:

أولوية معالجة التحديات الاقتصادية الداخلية:

ستمنح الصين الأولوية في العام الجديد لمعالجة التحدي الاقتصادي الداخلي في ظل استمرار تباطؤ الاستهلاك المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، والركود في العقارات، والديون الحكومية، والتهديد بنشوب حرب تجارية ثانية مع الولايات المتحدة، وتوقعات بارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية لتصل إلى 60%، وتوقعات أخرى بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لعام 2025 إلى 4.3%، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 4.5%..

ومن المرجح تكثيف السياسات التحفيزية لدفع النمو الاقتصادي التي بدأتها بكين خلال الأشهر الماضية. فخلال مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي السنوي لوضع خطط الصين لعام 2025، تم التعهد بتبني سياسة مالية أكثر استباقية، عبر اعتماد سياسة نقدية معتدلة ستخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار الفائدة عند الضرورة لضمان السيولة الكافية. وهو ما يمثل تحولاً جوهريًا عن السياسة النقدية "الحذرة" التي تم اتّباعها في السنوات الماضية. هذه السياسة الجديدة ستضع تحفيز الاستهلاك على رأس الأولويات الاقتصادية لعام 2025، وهي المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا الهدف على الابتكار التكنولوجي الذي كان يحتل الأولوية في عام 2024.

على نحو مماثل، تم التعهد أيضًا بتقديم تدابير "استثنائية" لمواجهة التقلبات الاقتصادية العام المقبل للمرة الأولى، ما قد يشير إلى احتمالية استخدام أدوات غير تقليدية لتعزيز النمو والثقة واستقرار أسواق العقارات والأسهم، إذ تُعتبر هذه الأصول مهمة، خاصة أنها تشكل جزءًا كبيرًا من ثروات الأسر الصينية. ويتوقع أن تحدد بكين هدفًا لعام 2025 مشابهًا لهدف هذا العام، وهو تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5%.

مواصلة تعزيز الاكتفاء الذاتي التكنولوجي:

ستواصل الصين جهودها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي كأولوية قصوى لمواجهة المنافسة مع الولايات المتحدة، وإيجاد محركات جديدة للنمو الاقتصادي عبر دفع القوى الإنتاجية الجديدة عالية الجودة المدفوعة بالابتكار، وكذلك تعزيز صورتها كقوة رائدة تكنولوجيًا بحلول 2035، ما يضمن لها ميزات إضافية، مثل التوسع في الأسواق الخارجية بمنتجات تكنولوجية تنافس نظيرتها الغربية.

ومـن المرجـح أن يحتـدم التنافـس التكنولوجـي بيـن الصيـن والولايـات المتحـدة خلال إدارة ترامـب الثانيـة، مـع توقعـات بتكثيـف القيـود المفروضـة علـى تصديـر التكنولوجيـا المتقدمـة إلـى الصيـن. وسـتبذل الصيـن جهـودًا متزايـدة لتوفيـر بيئـة أكثـر ملاءمـةً للابتـكار والتقـدم فـي مجـالات مثـل: الـذكاء الاصطناعـي، والرقائـق الإلكترونيـة، والتكنولوجيـا الحيويـة، مـع توقـع زيـادة المخصصـات المقـررة فـي موازنـة 2025 للإنفـاق علـى البحـث العلمـي والتكنولوجـي، واسـتمرار دعـم دور الشـركات التكنولوجيـة الرائـدة، بمـا فـي ذلـك "علـي بابـا" و"تينسـنت" و"بايـدو"، وتسـهيل مزيـد مـن القـروض لدعـم قطاعـي العلـوم والتكنولوجيـا فـي البلاد. وتقتـرب الصيـن مـن صنـع الرقائـق الأكثـر تقدمًـا رغـم العقوبـات الأمريكيـة؛ إذ نجحـت شـركة (SMIC)، أكبـر شـركة لتصنيـع الرقائـق فـي الصيـن، فـي تصنيـع شـرائح متقدمـة فـي الأشـهر القليلـة الماضيـة.

دعـم تطويـر الاقتصـاد الفضـي: فـي ضـوء أولويـة تعزيـز الطلـب علـى الاسـتهلاك المحلـي، وتسـارع شـيخوخة سـكان الصيـن، يتوقـع أن تسـتمر بكيـن فـي دعـم وتطويـر مـا يُعـرف بـ"الاقتصـاد الفضـي"، لا سـيما أنـه مـن منظـور الطلـب الاقتصـادي، أصبـح كبـار السـن مجموعـة مسـتهلكين ذوي أهميـة متزايـدة فـي التنميـة الاقتصاديـة لكونهـا تؤثـر علـى الطلـب الاقتصـادي الإجمالـي. وبالتالـي، فـإن تطويـر الاقتصـاد الفضـي يسـهم فـي تلبيـة احتياجـات كبـار السـن مـن الاسـتهلاك، وتوسـيع الطلـب المحلـي ممـا سـيعزز النمـو الاقتصـادي.

سياسـات متوازنـة إزاء الولايـات المتحـدة: مـع قيـام إدارة ترامـب الثانيـة بإحيـاء السياسـات التجاريـة المتشـددة ضـد بكيـن، بمـا فـي ذلـك زيـادة التعريفـات الجمركيـة، والقيـود علـى اسـتثمارات الصيـن التكنولوجيـة فـي الولايـات المتحـدة، وتعيينـه فريـق إدارتـه مـن الصقـور المتشـددين حيـال الصيـن؛ مـن المرجـح أن تسـتجيب بكيـن للتدابيـر التجاريـة الأمريكيـة العدوانيـة بإجراءاتهـا الانتقاميـة الخاصـة بهـا، مـا قـد يـؤدي إلـى تصعيـد الصـراع التجـاري بيـن البلديـن. ومـع ذلـك، مـن المرجّـح أن تُبقـي الصيـن علـى قنـوات حـوار واتصـال مفتوحـة مـع واشـنطن لإدارة المنافسـة وتجنـب سـوء التقديـر الـذي قـد يُحـوِّل المنافسـة بيـن البلديـن إلـى صـراع عسـكري، ولا سـيما مـع تأكيـد الرئيـس الصينـي شـي جيـن بينـج حاجـة الولايـات المتحـدة والصيـن إلـى "إيجـاد طريقـة للتعايـش" فـي رسـالة التهنئـة إلـى الرئيـس المنتخـب ترامـب. ويدلـل ذلـك علـى أن الصيـن منفتحـة علـى الحفـاظ علـى الحـوار والتعـاون مـع الولايـات المتحـدة حتـى مـع توتـر العلاقـات، بمـا يحافـظ علـى العلاقـات الثنائيـة ويمنـع تدهورهـا.

تدابيـر مضـادة حـال التصعيـد المحتمـل مـع واشـنطن: مـن المرجـح أن تفـرض بكيـن إجـراءات انتقاميـة مضادة حـال نشـوب أي تصعيـد تجـاري محتمـل مـع واشـنطن، مثـل: فـرض ضوابـط علـى الصـادرات والتعريفـات الجمركيـة علـى الـواردات الأمريكيـة، والسـماح بتخفيـض قيمـة العملـة. إذ تملـك الصيـن أيضًـا قوانيـن جديـدة، مثـل: قانـون العقوبـات ضـد الأجانـب، وقانـون الرقابـة علـى الصـادرات، تسـمح لهـا بفـرض عقوبـات علـى الشـركات الأمريكيـة وقطـع وصولهـا إلـى سلاسـل التوريـد الحيويـة التـي تُسـيطر عليهـا الصيـن (مثـل المعـادن الأرضيـة النـادرة). وفرضـت الصيـن مؤخـرًا عقوبـات علـى شـركات أمريكيـة بـارزة، مثـل شـركة "سـكاي دي" (Skydio)، حيـث منعـت الشـركات الصينيـة مـن تزويدهـا بمكونـات حيويـة، كإشـارة إلـى اسـتعداد بكيـن للـرد بقـوة علـى أي تحـركات أمريكيـة تهـدد مصالحهـا.

اسـتمرار سياسـة الصبـر والضغـط علـى تايـوان: مـع اسـتبعاد الخيـار العسـكري فـي الأمـد المنظـور، سـتواصل بكيـن نهـج الصبـر الاسـتراتيجي حيـال التعامـل مـع التحـركات الاسـتفزازية لتايـوان، وفـي الوقـت ذاتـه سـتمضي بممارسـة ضغـوط متزايـدة علـى الجزيـرة، بمـا فـي ذلـك تكثيـف المناورات العسـكرية حولهـا وتطويقهـا عسـكريًا، وزيـادة التصريحـات العدائيـة، وفـرض مزيـد مـن العقوبـات التجاريـة، واسـتمرار عزلهـا دوليًـا مـن خـلال تحفيـز وإغـراء الـدول المتبقيـة المعترفـة بتايـوان لقطـع علاقاتهـم معهـا، والاعتـراف بمبـدأ "الصيـن الواحـدة". وسـوف يظـل خطـر الاضطرابـات فـي مضيـق تايـوان مرتفعًـا فـي السـنوات المقبلـة، حيـث لا تنـوي بكيـن حاليًـا اسـتئناف الاتصـال مـع تايـوان فـي ظـل إدارة لاي تشـينج تـي الـذي تـراه بكيـن انفصاليًـا متشـددًا. ومـن المرجـح أن تتبنـى بكيـن لغـة أكثـر عدوانيـة بشـأن التصرفـات الأمريكيـة التـي تعتبرهـا تضـر بمصالحهـا الأساسـية، سـواء فـي تايـوان أو بحـر الصيـن الجنوبـي.

مواصلة الانفتاح الأحادي على حلفاء واشنطن:

في ظل مخاوف حلفاء واشنطن في أوروبا وآسيا من توجهات ترامب الانعزالية، ستحاول بكين تقديم نفسها كشريك موثوق للتجارة الحرة، حيث تدرس خططًا لتقديم تخفيضات جمركية وإعفاءات من التأشيرة واستثمارات وحوافز أخرى في إطار سياسة "الانفتاح الأحادي" لتعويض الضرر المحتمل على اقتصادها حال نشوب حرب تجارية ثانية مع واشنطن. كانت الصين قد ألغت بالفعل خلال الأشهر الأخيرة متطلبات استخراج التأشيرات للمسافرين من نحو 20 دولة، منها: أستراليا، ونيوزيلندا، والدنمارك، وفنلندا، وكوريا الجنوبية، دون أن تشترط المعاملة بالمثل على الفور. وتُشير خطوات الصين الدبلوماسية إلى نيتها جذب حلفاء واشنطن التقليديين، حيث استأنفت بكين القمم الثلاثية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وعقدت اتفاقيات لتخفيف التوترات الحدودية مع الهند في أكتوبر الماضي.

حشد دعم الشركاء الدوليين ذوي التفكير المماثل:

ستمضي الصين في تكثيف شراكاتها مع روسيا وبلدان الجنوب العالمي ذوي التفكير المماثل، في محاولة لتنويع شراكاتها التجارية بعيدًا عن التحالفات الغربية، كخطوة لحماية اقتصادها من آثار الضغوط والعقوبات الأمريكية المحتملة. ومن خلال مبادرة "الحزام والطريق"، ستسعى الصين إلى بناء شراكات اقتصادية مع تلك الدول، مما يوفر أسواقًا بديلة للمنتجات والواردات الصينية، ويعزز نفوذها الاقتصادي العالمي. ويظل التعاون مع هؤلاء الشركاء والتنسيق معهم في المؤسسات المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة والبريكس ومجموعة العشرين وغيرها وسيلة مهمة لحشد التأييد الدولي للصين كبديل قيادي مدافع عن التعددية العالمية والعولمة الاقتصادية في ظل عودة السياسات الحمائية الأمريكية في عهد ترامب.

تكثيف تحركات الصين في منطقة الإندوباسيفيك:

ستواصل بكين تحركاتها المكثفة في منطقة الإندوباسيفيك لمواجهة الانتشار الأمريكي هناك، وتطويق تايوان، وتأمين ممرات الشحن الحيوية، وامتلاك القدرة على تعطيل خطوط الاتصال بين واشنطن وحلفائها الآسيويين. وتمثل سياسات ترامب تجاه المنطقة، بما في ذلك مراجعة الالتزامات المالية والأمنية تجاه الحلفاء، فرصة لبكين لتوسيع نفوذها هناك على حساب واشنطن.

ختامًا، تتمثل أولويات السياسة الصينية في العام الجديد في معالجة التحديات الاقتصادية الداخلية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، بينما ستواصل انتهاج سياسة خارجية حازمة بشأن مصالحها في تايوان وبحر الصين الجنوبي، والموازنة بين خياري التصعيد والحوار لإدارة التنافس مع واشنطن، ساعية للتحوط بأكبر قدرٍ من الشركاء الدوليين لمواجهة الضغوط الأمريكية المحتملة، في ظل إدارة ترامب الثانية. وقد تخلق شكوك ترامب تجاه المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف فراغًا في الحوكمة العالمية قد يسمح لبكين بلعب دور أكبر في تشكيل المعايير والمؤسسات الدولية.

4 الاتجاهـــات التكنولوجيـــة

مـع اسـتمرار التسـارع فـي وتيـرة التقـدم التكنولوجـي الـذي يتجـاوز حـدود مـا هـو ممكـن ويُعيـد تشـكيل مـا هـو قائـم، ولا سـيما فـي مجـالات الـذكاء الاصطناعـي والحوسـبة الكموميـة، مـن المتوقـع أن يشـهد عـام 2025 تحـولات جذريـة لا تطـال الأفـراد والشـركات فحسـب؛ بل تطـال الـدول والتفـاعلات الدوليـة أيضًـا. ومـن أبـرز الاتجاهـات والتقنيـات التـي مـن المتوقـع أن تحـدث تأثيـرًا كبيـرًا فـي العـام الجديـد مـا يلـي:

تقنيات ومهام جديدة بالذكاء الاصطناعي: مـن المتوقـع ظهـور نمـاذج لغويـة أصغـر وأكثـر تطـورًا في مجـال الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي فـي الوقـت الـذي يدخـل فيـه هـذا المجـال مرحلـة تعـرف باسـم "الـذكاء الاصطناعـي متعـدد الوسـائط" (الـذي يعالـج النصـوص والصـور ومقاطـع الفيديـو في وقـت واحـد)، بجانـب "وكالـة الـذكاء الاصطناعـي" (حيـث يتحـول مـن أداء مهـام معزولـة إلـى وكلاء متخصصيـن ومترابطيـن فـي ظـل تطـور قـدرات التفكيـر المنطقـي فـي نمـاذج الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي القـادرة على إدارة مهـام معقـدة، مثـل سلاسـل الإمـداد والصيانـة التنبؤيـة دون إشـراف بشـري مسـتمر)، وصـولاً إلى ظهـور "الوكيـل الفائـق" الـذي يقـوم بتنسـيق الأنظمـة المتعـددة للـذكاء الاصطناعـي وتحسـين التفـاعلات بينهـا.

معالجة التكنولوجيا الحيوية لتحدي الغذاء: فـي عـام 2025، سـتسـتمر التكنولوجيـا الحيويـة -التـي تسـتغل قـوة العلـوم البيولوجيـة لتعزيـز الصحـة والزراعـة والاسـتدامة البيئيـة- فـي تقديـم تطبيقـات جديـدة قـادرة علـى تقديـم علاجـات مخصصـة للاضطرابـات الوراثيـة، وأخـرى مصممـة لتقديـم علاجـات جديـدة مـع آثـار جانبيـة أقـل، وتطويـر المحاصيـل المقاومـة للأمـراض والمرنـة فـي مواجهـة التغيـرات المناخيـة، ومعالجـة تحديـات الغـذاء العالميـة مـن خـلال تقديـم بدائـل مسـتدامة.

اتسـاع ابتـكارات التكنولوجيـا المناخيـة: مـن المتوقـع تكثيـف الاسـتثمارات الدوليـة فـي مجـال التكنولوجيـا المصممـة للحـدّ مـن الانبعاثـات الكربونيـة، مـع تزايـد شـعبية السـيارات الكهربائيـة فـي ظـل التطـورات الرائـدة فـي مجـال احتجـاز الكربـون وتخزينـه. وعليـه، مـن المتوقـع أن يشـهد العـام القـادم اتسـاع نطـاق هـذه الابتـكارات، ولا سـيما علـى صعيـد تخزيـن الطاقـة النظيفـة وتقنيـات البطاريـات. وسـيدفع الطلـب علـى مراكـز بيانـات الـذكاء الاصطناعـي شـركات الطاقـة والمرافـق إلـى اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي لتعزيـز الكفـاءة لتلبيـة احتياجـات الطاقـة المتزايـدة فـي عـام 2025.

قفـزة فـي قـوة الحوسـبة الكموميـة: أعلنـت الأمـم المتحـدة أن عـام 2025 سـيكون العـام الدولـي للعلـوم والتكنولوجيـا الكموميـة فـي ظـل مـا يعـرف باسـم "الحوسـبة الكموميـة القائمـة علـى السـحابة"، ولا سـيما بعـد أن شـهد العـام الماضـي كثافـة توظيفهـا فـي مجـالات اكتشـاف الأدويـة والخدمـات اللوجسـتية فـي ظـل اسـتفادة أجهـزة الكمبيوتـر الكموميـة مـن خصائـص ميكانيـكا الكـم لمعالجـة المعلومـات بشـكل أسـرع. وفـي العـام المقبـل، سـتُسـتخدم تطبيقـات الحوسـبة الكموميـة فـي مجـالات، مثـل كسـر الشـفرات التـي تُعتبـر آمنـة حاليًـا، واكتشـاف الأدويـة مـن خـلال محـاكاة الهيـاكل الجزيئيـة بدقـة، وغيـر ذلـك.

كثافـة الاسـتثمارات فـي صناعـة الروبوتـات: مـن المتوقـع أن يصـل حجـم سـوق الروبوتـات إلـى 346 مليـار دولار بحلـول عـام 2025 فـي ظـل كثافـة الاسـتثمارات فـي مجـال الروبوتـات المسـتقلة التـي تعمـل بالـذكاء الاصطناعـي وتكامـل إنترنـت الأشـياء. ومـع تطـور الروبوتـات الذكيـة، سـيُعيد عصـر "إنترنـت الروبوتـات" تعريـف الكفـاءة والاتصـال فـي ظـل قدرتـه علـى أداء مهـام متعـددة، بـل والتكيـف مـع بيئـات متنوعـة. وعليـه، سـتعمل هـذه الروبوتـات علـى تحويـل الصناعـات مـن خـلال: تولـي وظائـف معقـدة ويدويـة، وتحسـين الإنتاجيـة، وخفـض تكاليـف العمالـة، وغيـر ذلـك.

اتسـاع مجـالات تقنيـة البلـوك تشـين: فـي عـام 2025، سـتتسـع اسـتخدامات تقنيـة البلـوك تشـين خـارج مجـالات

العملات الرقمية، وذلك على شاكلة مشاركة البيانات الآمنة والمصادقة على نحو يزيد من الشفافية داخل أنظمة تتبع سلاسل التوريد؛ إذ يمكنها ضمان سلامة البيانات في مجالات التمويل والرعاية الصحية. وفي هذا الإطار، تعمل شركات التكنولوجيا الرائدة على شاكلة "مايكروسوفت" و"آي بي إم" على تطوير التطبيقات الحاسوبية التكاملية التي تيسر التعامل بين الأنواع المختلفة من البرامج، وكذلك تبادل الملفات والتعامل معها عبر الشبكات الداخلية.

احتدام التنافس على شبكات الجيل السادس: مع تطور الاتصالات السلكية واللا سلكية، وانتشار شبكات الجيل الخامس على نطاق واسع، يتحول الاهتمام إلى الجيل السادس، وبخاصة بعد أن أنشأت الصين أول شبكة تجريبية ميدانية لاتصالات الجيل السادس والتكامل الذكي على مستوى العالم في عام 2024، ومن المتوقع تحديد معايير هذا الجيل بالتوازي مع احتدام التنافس الدولي على صعيد تطوير شبكاته في عام 2025.

محورية الواقع المعزز في الأسواق والصناعات: في عام 2025، من المتوقع أن يصبح الواقع المعزز اتجاهًا تقنيًا رئيسيًا مع مزيد من التكامل على صعيد تطبيقات المستهلك والشركات. ومع تطور الأجهزة، مثل نظارات الواقع المعزز المتقدمة والتحسينات في الأجهزة المحمولة، سيقدم الواقع المعزز تجارب تفاعلية. ومن المقرر أن تعمل هذه التكنولوجيا على تحويل الصناعات، مثل البيع بالتجزئة والعقارات والتعليم، من خلال تحسين كيفية تصور المستخدمين للمنتجات والتعلم والتفاعل مع بيئاتهم.

تعقّد التهديدات السيبرانية للأمن القومي: شهدت السنوات القليلة الماضية كثافة الهجمات السيبرانية ضد البنية الأساسية الحيوية، حيث استهدف مجرمو الإنترنت شبكات الطاقة والبنية الأساسية للرعاية الصحية وحتى الأنظمة الانتخابية. ومن ثم، في عام 2025، من المتوقع فداحة التهديدات السيبرانية التي يفرضها المتسللون وجماعات القرصنة والهواة، ما يُهدد الأمن القومي للدول، ويُزعزع استقرار الاقتصاديات الوطنية.

تطوير أدوات مكافحة التضليل والتزييف العميق: مع تنامي التضليل والتزييف العميق، من المتوقع تحفيز وتطوير أدوات للكشف عن المحتوى الكاذب والتخفيف منه بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي. وفي هذا الإطار، تقوم شركات مثل (NewsGuard) و(Jigsaw) التابعة لشركة "جوجل" ببناء منصات تعمل بالذكاء الاصطناعي لتحديد ومكافحة التضليل عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يضمن تعرض المستخدمين لمحتوى حقيقي وموثق.

ختامًا، تُلقي الاتجاهات التكنولوجية السالفة بظلالها على سباق دولي تنافسي محتدم بين الدول بقيادة شركات التكنولوجيا الكبرى التي تتربع على قائمة أعلى القيم السوقية، بل والشركات التكنولوجية الناشئة على حد سواء في خضم ثورة علمية وتكنولوجية وتغيرات صناعية متسارعة بقيادة الذكاء الاصطناعي الذي يعد بتحولات غير مسبوقة في مجالات: الطاقة الجديدة، وشبكات الاتصالات، وتقنيات السيارات، وصناعة الترفيه، وغير ذلك. ومن ثمّ سيشهد عام 2025 سباقًا دوليًا مكثفًا على صعيد أنشطة البحث والتطوير في مجالات الحوسبة والذكاء الاصطناعي، أحد أبرز أوجه التنافس على السيادة التكنولوجية العالمية.

بموازاة ذلك، تحتدم التهديدات التكنولوجية والسيبرانية المحتملة بقيادة جماعات القرصنة والهواة ومجرمي الإنترنت في ظل الانتشار الواسع للتزييف العميق والمحتويات المغلوطة والأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، وهي التهديدات التي من غير المرجح أن تنحسر في عام 2025 رغم تطوير آليات لمكافحتها، بما في ذلك توظيف الذكاء الاصطناعي على تعدد جهود حوكمته وتنظيمه.

AI

05 قضايـــا الاقتصـــاد

هبوط اقتصادي ناعم..
وتزايد قدرات الطاقة المتجددة

- مخاطر جيوسياسية متزايدة تهدد استقرار نمو الاقتصاد العالمي
- عودة السياسات الحمائية لترامب قد توثر على التجارة العالمية
- تراجع هيمنة الوقود الأحفوري لصالح مصادر الطاقة المتجددة

على الرغم من أن التوقعات تتجه إلى استقرار مؤشرات الاقتصاد العالمي في العام 2025؛ إلا أن المخاطر الجيوسياسية المتزايدة قد تؤثر على هذا المسار وتدفعه إلى احتمال الانكماش، مما يُعزز تشديد الأوضاع المالية، ويعوق الاستثمار والنمو، خاصةً في الاقتصادات النامية التي قد تُواجه تحديات تتعلق بتدفقات رأس المال الخارجة ومستويات الديون. تزداد تلك الاحتمالات في ظل الأزمة الراهنة لقطاع العقارات في الصين، التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وإضعاف الثقة الاستهلاكية، وتوليد تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.

في الوقت نفسه، فإن فوز ترامب قد يُغير مشهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 من خلال تطبيق السياسات الحمائية التي قد تزيد قوة الدولار، وترفع ضغط التضخم وأسعار الفائدة الأمريكية، مما سيؤدي إلى تشديد أكبر للسياسة المالية في الولايات المتحدة، وهو ما سيؤثر بدوره على مجموعة من الاقتصادات الأخرى، وخاصةً الأسواق الناشئة. كما أن اتجاه ترامب إلى زيادة التعريفات الجمركية وخطة خفض الضرائب على الشركات قد يشعل حربًا تجارية جديدة مع الصين التي قد تقابلها بإجراءات انتقامية، وهو ما ستكون له ارتدادات سلبية على الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة.

من جانب آخر، من المتوقع ارتفاع الطلب على الوقود الأحفوري بشكل طفيف خلال العقود القادمة، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. وتُسلط هذه الزيادة المتوقعة الضوء على الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها لمواجهة التحديات المناخية، وضمان أمن الطاقة على المدى الطويل. كما من المتوقّع أيضًا أن يأتي نمو الطلب على الطاقة حتى عام 2050 من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين سيظل الطلب في دول المنظمة ثابتًا أو منخفضًا بشكل طفيف.

وفي مجال الطاقة المتجددة، من المتوقع أن تشهد قدرات توليد تلك الطاقة نموًا ملحوظًا في السنوات القادمة، مما يوفر فرصًا اقتصادية كبيرة للدول حول العالم. حيث ستساهم الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح البرية بشكل كبير في تحقيق هدف مضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات. ومع انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة في الأسواق العالمية، ستكون لدى اقتصادات الدول فرصة فورية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتقليص الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن استخدام مصادر الطاقة ذات الكربون المرتفع، بالإضافة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز أمن الطاقة.

1 الاقتصـــاد العالمـــي

تشـير التوقعـات حـول الاقتصـاد العالمـي فـي العـام 2025 إلـى اسـتقرار مؤشـراته الكليـة، خاصـة فيمـا يتعلـق بنمـو الناتـج الإجمالـي العالمـي، لكـن التحديـات التـي يفرضهـا تصاعـد التوتـرات الجيوسياسـية العالميـة والإقليميـة، بالإضافـة إلـى إعـادة انتخـاب دونالـد ترامـب رئيسًـا للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، قـد تؤثـر علـى آفـاق الاقتصـاد العالمـي، الـذي قـد يشـهد بعـض التراجعـات. ويمكـن طـرح عـدة اتجاهـات أساسـية للاقتصـاد العالمـي فـي العـام الجديـد مـن أبرزهـا:

هبوط اقتصادي ناعم وسط تحديات جيوسياسية متصاعدة:

وفقًـا لتقريـر آفـاق الاقتصـاد العالمـي الصـادر عـن مؤسسـة "اسـتاندرد آنـد بـورز" فـي نوفمبـر الماضـي، سـيبدأ الاقتصـاد العالمـي فـي عـام 2025 فـي وضـع جيـد نسـبيًا، مشـيرًا إلـى أن مرونـة الاقتصـاد الكلـي كانـت السـمة الرئيسـية خلال السـنوات الماضية. ويضيـف أن معـدلات الفائـدة المرتفعـة لـم تُفـضِ إلـى التباطـؤ الحـاد الـذي كان يتوقعـه معظـم الخبـراء بعـد الزيـادة غيـر المتوقعـة فـي التضخـم عقـب جائحـة كورونـا، بـل ظـل الإنفـاق علـى الخدمـات قويًـا، وطلبـات العمـل ثابتـة، مـع تقليـص الخسـائر فـي الإنتـاج والعمالـة، بالإضافـة إلـى ارتفـاع أسـعار الأصـول. كان الفيدرالـي الأمريكـي والبنـك المركـزي الأوروبـي وعـدد مـن البنـوك المركزيـة حـول العالـم قـد بـدأوا سياسـة التشـديد النقـدي مـع انتشـار كورونـا، واسـتمرت هـذه السياسـة مـع تفجـر الحـرب الروسـية الأوكرانيـة فـي العـام 2022، قبـل أن يبـدأ الفيدرالـي والمركـزي الأوروبـي فـي تخفيـف التشـديد النقـدي بنهايـة العـام 2024.

فـي هـذا السـياق، تعمـل البنـوك المركزيـة حاليًـا علـى خفـض معـدلات الفائـدة، ممـا يجعـل سـيناريو الهبـوط الناعـم Soft Landing، الـذي كان يُعتبـر صعـب التحقـق فـي الماضـي، فـي متنـاول اليـد. ويعنـي الهبـوط الناعـم، وفقًـا لـ"اسـتاندرد آنـد بـورز"، تباطـؤًا فـي النمـو الاقتصـادي دون أن يـؤدي إلـى ركـود حـاد أو انهيـار اقتصـادي، حيـث يحـدث التراجـع بشـكل تدريجـي ومنظـم، بحيـث لا يـؤدي إلـى أزمـات اقتصاديـة أو ماليـة.

دفـع هـذا الوضـع صنـدوق النقـد الدولـي إلـى تثبيـت توقعاتـه لنمـو الاقتصـاد العالمـي فـي عامـي 2024 و2025 عنـد 3.2%، ومـع ذلـك فـإن المخاطـر المحيطـة بالآفـاق الاقتصاديـة العالميـة تميـل نحـو الاتجـاه السـلبي فـي ظـل حالـة مـن عـدم اليقيـن المرتفـع بشـأن السياسـات العالميـة. كمـا أنّ الانفجـارات المفاجئـة فـي تقلبـات الأسـواق الماليـة، مثـل التـي شـهدناها فـي بدايـة أغسـطس الماضـي، لا تـزال محتملـة، ممـا يُعـزز تشـديد الأوضـاع الماليـة، ويعـوق الاسـتثمار والنمـو، خاصـةً فـي الاقتصـادات الناميـة التـي قـد تواجـه تحديـات تتعلـق بتدفقـات رأس المـال الخارجـة ومسـتويات الديـون.

وإذا أضفنـا أن هنـاك احتماليـة لحـدوث اضطرابـات خلال عمليـة التخفيـف مـن التضخـم، التـي قـد تنجـم عـن زيـادات جديـدة فـي أسـعار السـلع الأساسـية بسـبب التوتـرات الجيوسياسـية المسـتمرة؛ فـإن ذلـك قـد يمنـع البنـوك المركزيـة مـن تخفيـف السياسـة النقديـة، ممـا يُشـكل تحديـات كبيـرة أمـام السياسـة الماليـة واسـتقرار النظـام المالـي، حيـث يعـزز احتمـالات الانكمـاش. تـزداد تلـك الاحتمـالات فـي ظـل الأزمـة الراهنـة لقطـاع العقـارات فـي الصيـن، التـي قـد تـؤدي إلـى عـدم الاسـتقرار المالـي، وإضعـاف الثقـة الاسـتهلاكية، وتوليـد تأثيـرات سـلبية علـى الاقتصـاد العالمـي، نظـرًا لحجـم الصيـن الكبيـر فـي التجـارة العالميـة. كمـا أن السياسـات الحمائيـة المحتملـة التـي تعهـد بهـا ترامـب قـد تزيـد توتـرات تلـك التجـارة، وتُقلـل كفـاءة الأسـواق، وتسـهم فـي مزيـد مـن اضطـراب سلاسـل التوريـد.

انعكاسات اقتصادية سلبية محتملة لفوز ترامب:

ظلت الولايات المتحدة هي مركز توقعات استقرار الاقتصاد العالمي في العديد من تقارير المؤسسات المالية العالمية، إلا أن فوز ترامب قد يغير مشهد الاقتصاد العالمي في عام 2025 من خلال تطبيق سياسات تنشيط الاقتصاد التي تروج لها الإدارة الأمريكية الجديدة، ووفقًا لتقرير "استاندرد آند بورز"، قد تؤدي هذه السياسات الحمائية إلى زيادة ضغط التضخم، ورفع أسعار الفائدة الأمريكية عبر منحنى العوائد، وزيادة قوة الدولار، مما سيؤدي إلى تشديد أكبر للسياسة المالية في الولايات المتحدة، وهو ما سيؤثر بدوره على مجموعة من الاقتصادات الأخرى، وخاصة الأسواق الناشئة.

أيضًا، فإن زيادة التعريفات الجمركية وخطة خفض الضرائب على الشركات قد تعقد المشهد المالي في الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب، وقد تقابلها إجراءات انتقامية من اقتصادات أخرى، خاصة الصين التي توعد ترامب بزيادة التعريفة الجمركية على وارداتها إلى 60%. وستكون لذلك انعكاسات سلبية على نمو الاقتصادات الأخرى، خاصة الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، مما سيزيد من العجز التجاري والحساب الجاري في هذه الاقتصادات وكذلك في الولايات المتحدة.

ولا يمكن إغفال تصريحات ترامب الأخيرة التي هدد فيها بفرض تعريفات جمركية بنسبة 100% على المعاملات التجارية التي تستخدم العملات المحلية بدلاً من الدولار، ومن المتوقع أن تؤدي قوة الدولار في عهد ترامب إلى تفاقم أزمة الديون العالمية، خاصة في الأسواق التي اعتمدت بشكل كبير على الاقتراض منذ عام 2020 للتعامل مع تبعات جائحة كورونا، ثم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وأخيرًا، توترات التجارة في الممر الملاحي للبحر الأحمر إثر العدوان الإسرائيلي على غزة.

ومن المرجح أن تؤدي التعريفات الجمركية الأمريكية المفروضة على شركاء التجارة الآخرين إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاداتهم، مع خطر رد الفعل بالمثل. فهذه السياسات قد تكون مدمرة للنمو الاقتصادي، وقد تساهم في مزيد من التفكك الاقتصادي والسياسي المستمر، كما أن هذه الإجراءات لن تساعد في تقليص العجز التجاري والحساب الجاري في الولايات المتحدة، والذي يعكس نقصًا في الادخار الأمريكي مقارنة بالاستثمار، ويمكن أن تؤدي زيادة السياسات التجارية الحمائية بين الاقتصادات الكبرى إلى تقليص نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الأسواق الناشئة خلال العامين المقبلين، حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة التعريفات الجمركية قد تؤدي إلى انخفاض بنسبة تصل إلى 3%-2 في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الأسواق على المدى المتوسط.

قد يؤدي أيضًا فرض الحواجز التجارية إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يمكن أن تتقلص هذه الاستثمارات بنسبة تصل إلى 20%، مما يعيق قدرة الدول النامية على تمويل مشاريعها التنموية. علاوة على ذلك، يواجه قطاع الصادرات في هذه الأسواق صعوبة في الوصول إلى أسواق التصدير الرئيسية، حيث يؤدي ارتفاع التكاليف الناتج عن التعريفات إلى تقليص حجم الصادرات بنحو 7%-5 سنويًا. تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة عجز الحساب الجاري في العديد من الاقتصادات الناشئة، وهو ما يعمق التحديات الاقتصادية ويزيد من المخاطر المالية لهذه الدول.

مع ذلك، فإن حجم التأثير سيعتمد على التفاصيل التي ستصبح أكثر وضوحًا في الأشهر القادمة. حيث من المتوقع حاليًا زيادة معتدلة فقط في التعريفات الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين في عام 2025، دون فرض تعريفات جديدة على بقية العالم، وهو ما سيؤدي إلى تأثيرٍ صافٍ معتدل نسبيًا على الناتج المحلي الإجمالي في معظم الأسواق الناشئة الكبرى خارج الصين، ومن ثم فإن المخاطر السلبية على التوقعات الاقتصادية عالية، كما أن احتمالية تشديد الظروف المالية بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة تشكل خطرًا إضافيًا.

2 أســـــواق الطاقـــــة

على الرغم من توفر موارد الطاقة في بعض الدول العربية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة بسبب النمو السكاني والتوسع الحضري السريع، مما يزيد من الطلب على الطاقة. من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 56% بحلول عام 2040، ويُتوقع أن يتضاعف الطلب على الكهرباء. ورغم ذلك، تظل الطاقة المتجددة قادرة على المنافسة من حيث التكلفة بفضل السياسات الداعمة التي ساهمت في تحسين التقنيات وخفض التكاليف، وهذا يشكل حافزًا لتحقيق هدف مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول 2030، وهو ما يطرح تساؤلاً هامًا حول مستقبل وفرص التغلب على هذه التحديات وتعزيز ودعم إمكانيات هذا القطاع.

تصاعد قدرات توليد الطاقة المتجددة في العالم:

من المتوقع أن تشهد قدرات توليد الطاقة المتجددة نموًا ملحوظًا في السنوات القادمة، مما يوفر فرصًا اقتصادية كبيرة للدول حول العالم. ستساهم الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح البرية بشكل كبير في تحقيق هدف مضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات. مع انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة في الأسواق العالمية، أصبح لدى صناع السياسات فرصة فورية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتقليص الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن استخدام مصادر الطاقة ذات الكربون المرتفع، بالإضافة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز أمن الطاقة.

الحفاظ على معدل نمو سنوي متوسط بنسبة 16% في إضافات الطاقة المتجددة العالمية يجعل تضاعف الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 ممكنًا

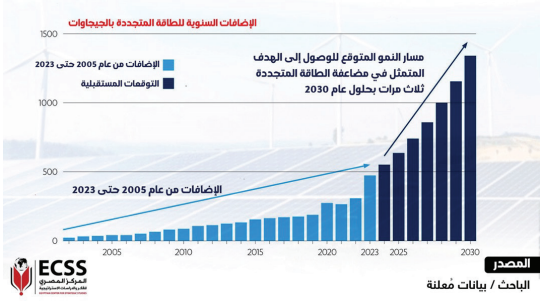

المصدر
الباحث / بيانات مُعلنة

وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة التقليدية وآثارها البيئية السلبية، تسعى الدول العربية إلى تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، بفضل إمكاناتها الكبيرة في مجالي الطاقة الشمسية والرياح. وفقًا لتقرير "أوابك"، من المتوقع أن تتضاعف الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثلاث مرات خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث تتمتع المنطقة بقدرة شمسية تصل إلى 5000 تيراوات ساعة سنويًا، وإمكانات رياح تقدر بـ50 ألف ميجاوات. كما يشهد القطاع اهتمامًا متزايدًا بالابتكار التكنولوجي وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. ويعد التكامل الإقليمي أمرًا حيويًا لتحقيق التحول الطاقوي، وضمان أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

في عام 2023، هيمنت الطاقة الشمسية الكهروضوئية على سوق الطاقة المتجددة العالمية، حيث شكلت ثلاثة أرباع الإضافات الجديدة. وقد ساهم هذا النمو في توسع سلسلة التوريد العالمية للطاقة الشمسية، مع استمرار هيمنة الصين على القطاع. وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن الطاقة الشمسية تسير نحو تحقيق هدف توليد 8300 تيراوات ساعة سنويًا بحلول 2030. كما يُتوقع أن تصبح المصدر الرئيسي لإنتاج الهيدروجين الأخضر. وشهدت طاقة الرياح نموًا أيضًا، بدعم من السياسات الحكومية، رغم تباطؤ التوسع في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أن الإجراءات الحكومية الأخيرة ستدعم هذا القطاع. بينما تباطأ نمو الطاقة الكهرومائية بنسبة 23% بسبب تراجع الاهتمام مقارنة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أنها تظل المصدر الأكبر للطاقة المتجددة عالميًا حتى 2030.

من جانب آخر، يشهد الوقود الحيوي نموًا متسارعًا، وخاصة في الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والهند وإندونيسيا، مدفوعًا بسياسات حكومية داعمة وتوافر المواد الأولية. وعلى العكس، يواجه النمو في الدول المتقدمة مثل

الاتحـاد الأوروبـي والولايـات المتحـدة تحديـات أكبـر بسـبب ارتفـاع التكاليـف وزيـادة شـعبية السـيارات الكهربائيـة. ومـع ذلـك، تركـز هـذه الـدول علـى قطاعـات محـددة مثـل الديـزل المتجـدد ووقـود الطائـرات الحيويـة. أمـا بالنسـبة للغـاز الحيـوي، فيشـهد نمـوًّا ملحوظًـا فـي أوروبـا، وخاصـةً فـي ألمانيـا، مدفوعًـا بدعـم حكومـي متزايـد وتوسـع نطـاق اسـتخدامه.

تفتح أيضًا التطورات التكنولوجية آفاقًا جديدة لاستغلال الطاقة الحرارية الأرضية، حيث تسمح أنظمة الطاقة الحرارية الأرضية المحسنة بتوليد الكهرباء حتى في المناطق التي تفتقر إلى مصادر المياه الساخنة الطبيعية. ومع ذلك، ورغم هذه الإمكانات الهائلة، لا تزال الطاقة الحرارية الأرضية تمثل نسبة ضئيلة من مزيج الطاقة العالمي. ويعود ذلك إلى التكاليف المرتفعة للمشاريع وتحديات التمويل. مع تزايد الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة المتقلبة مثل الشمس والرياح، أصبح دور التكنولوجيا أكثر أهمية من أي وقت مضى. فلتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وضمان استقرار الشبكة، تلجأ الشركات والمؤسسات إلى حلول مبتكرة مثل أنظمة التنبؤ بالطاقة المتجددة وتكنولوجيا تخزين الطاقة. هذه التطورات التكنولوجية تساهم في تعزيز مرونة الشبكة الكهربائية، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. كما أن الإدارة الذكية للأصول تلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على كفاءة وتوافر البنية التحتية للطاقة المتجددة.

يوضح الشكل التالي تطور مستويات الطاقة المتجددة في العالم والتوقعات المستقبلية لها، ويظهر زيادة مضطردة في إضافات الطاقة المتجددة منذ عام 2005 وبمتوسط نمو سنوي حوالي 16%.

توقعات مزيج الطاقة العالمي بحلول 2050

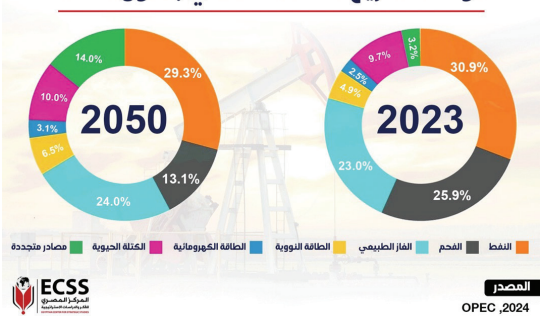

المصدر
OPEC ,2024

ارتفاع الطلب على الوقود الأحفوري رغم تراجع حصته العالمية:

يشهد مزيج الطاقة العالمي تحولات كبيرة مع تزايد الطلب على الطاقة المتجددة، ورغم ذلك يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بشكل طفيف خلال العقود القادمة، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. هذه الزيادة المتوقعة تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها لمواجهة التحديات المناخية، وضمان أمن الطاقة على المدى الطويل.

ومن المتوقّع أيضًا أن يأتي نمو الطلب على الطاقة حتى عام 2050 من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين سيظل الطلب في دول المنظمة ثابتًا أو منخفضًا بشكل طفيف. في ضوء هذه التوقعات، من المتوقع أن تواجه الدول المنتجة للنفط العديد من التحديات، أبرزها ارتفاع الإنفاق الحكومي الذي دفع بعض الدول إلى مزيدٍ من الاعتماد على النفط الخام. فبعض هذه الدول بحاجة إلى سعر يفوق 90 دولارًا للبرميل لضمان توازن ميزانيتها، بينما تتراوح الأسعار حاليًا تحت 80 دولارًا.

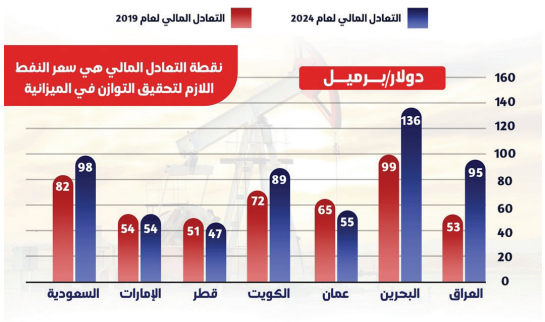

المصدر
صندوق النقد الدولي

تُعد الصين أكبر مستورد للنفط الخام، لكن تباطؤ اقتصادها أدى إلى تخفيض أوبك لتقديرات استهلاك النفط العالمي، في حين تراجعت توقعات المحللين بشأن نمو الاقتصاد الصيني. من جهة أخرى، تزداد حصة دول مثل الولايات المتحدة والبرازيل وكندا في سوق النفط العالمي، حيث أضافت هذه الدول منذ نهاية عام 2021 ما يعادل تقريبًا إنتاج العراق. وفيما يتعلق بسياسة

الطاقة الجديدة تحت رئاسة دونالد ترامب، يُتوقع فرض رسوم جمركية قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي، مما يضعف الطلب على النفط الخام. كما أن زيادة إنتاج النفط الأمريكي قد تؤدي إلى تفاقم الفائض في الأسواق العالمية.

خلاصة القول، يشهد العالم تحولاً جذريًا في قطاع الطاقة، حيث تتراجع هيمنة الوقود الأحفوري لصالح مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، مما يعيد تشكيل العلاقات الجيوسياسية والاقتصاد العالمي وأمن الدول. ومع ذلك، يواجه هذا التحول تحديات تتمثل في عدم اليقين السياسي، وارتفاع تكاليف رأس المال، مما يعوق بعض الاقتصادات النامية. ورغم تسارع بعض المجالات في الطاقة النظيفة في الاقتصادات المتقدمة، فإن التحولات في القطاع تشهد تباينًا بين القطاعات. ورغم استمرار الطلب على الطاقة الأحفورية في المدى القصير، فإن التحول نحو الطاقة المتجددة أصبح أمرًا حتميًا. ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومات والشركات والمجتمعات العمل معًا لتطوير السياسات المناسبة، واستثمار التقنيات الحديثة، وتعزيز الكفاءة الطاقية لبناء مستقبل طاقة مستدامٍ وآمن.

فريق عمل توقعات 2025

د. خالد عكاشة
المدير العام
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. عبدالمنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. خالد حنفى على
الخبير المشارك
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
"محرر الإصدار"

قضايـــا مصريـــة

إشـــــراف

د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. مدحـــت نافـــع
كاتب ومحلل اقتصادي

سفير د. محمد بدرالدين زايد
مساعد وزير الخارجية الأسبق

قضايـــا إقليميـــة

إشـــــراف

د. حسـن أبو طالب
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. محمد مجاهد الزيات
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أ. جلال نصار
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايـــا الأمـــن

إشـــــراف

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. محمد يونس

المدير الأكاديمي
إنتربريجونال للتحليلات الاستراتيجية

أحمد كامل البحيري

باحث بمركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية

لواء دكتور/ محمد الدسوقي

مساعد مدير الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا
والاستراتيجية لشئون الدراسات العليا والبحوث

قضايـــا عالميـــة

إشـــــراف

د. محمد كمال

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج العلاقات الدولية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. هدير سعيد

رئيس وحدة الدراسات الآسيوية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. أحمد سيد حسين

الخبير في الشئون الروسية
بجامعة الدول العربية

قضايـــا الاقتصـــاد

إشـــــراف

د. جمال عبدالجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. أحمد سلطان

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دعاء عبدالمنعم

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies